الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر2
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ببوزريعة
قسم التاريخ

العلاقات الجزائرية المغربية في إستراتجية السياسة الخارجية لفرنسا

1962 – 1978

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر
التخصص: تاريخ ضفتي البحر المتوسط – المغرب- أوربا

إشراف الأستاذة الدكتورة:
مسعودة يحياوي

إعداد الطالبة :
أمينة شعبوني

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. بن يوسف تلمساني	الجزائر	رئيسا
أ.د. مسعودة يحياوي	الجزائر	مقررا
د. لزهر بديدة	الجزائر	عضوا
د. عبد القادر كرليل	الجزائر	عضوا

السنة الجامعية : 2012/2011

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وتقديـــر

أتقدم بكامل الشكر والامتنان لكل من ساعدني على إنجاز هذا العمل، وإلى الدكتورة مسعودة يحياوي التي شرفتني بمتابعة هذا العمل فلها مني جزيل الشكر والاحترام ، كما أوجه الشكر إلى السادة الأساتذة الأفاضل الذين قبلوا مناقشة هذا العمل.

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أسرتي، خاصة إلى

الوالدة العزيزة، كما أهدي هذا الجهد إلى روح

والدي وأخي رحمهما الله وطيب ثراهما.

المقدمة

مقدمة:

كان للنجاح الباهر الذي حققته الثورة الجزائرية بتحقيق الحرية سنة 1962 واستعادة السيادة كاملة على أراضي الجزائر الشاسعة، وعلى ثرواتها الطبيعية الكبيرة، أثر كبير على دول المحيط الإقليمي، وعلى المستعمر السابق، فلم تستسغ بعض دول المحيطة بالجزائر وبالخصوص المملكة المغربية ظهور الجزائر بهذه المساحة وتلك الثروات فاصطنعت مناكفات حدودية سنة 1963 وطالبت بأراضي ادعت أنها من حقوقها التاريخية المستقطعة على يد المستعمر السابق، وبدأت هذه المطالبات على هامش مؤتمر طنجة في 1958 الذي كان مأمول منه توحيد الجهود والصفوف، وقد كان لهذه المطالبات تداعيات كبيرة على العلاقات السياسية بين دول المنطقة، وازدادت حدتها بعد اندلاع أزمة الصحراء الغربية سنة 1975، وما تبعها من التدخل السافر للمحاور الدولية الكبرى لاستغلال النزاع في عمليات الاستقطاب الدولي وعمليات الحرب الباردة، وبقيت تداعيات النزاع تلقي بضلالها على أوضاع المنطقة ومستقبلها، حتى بعد الانفراج الدولي وما تبعه من حل أغلب المشاكل والقضايا الدولية الشائكة، التي ضلت مصدر تأزم دولي لعقود طويلة.

ولم تكن خيوط النزاعات في المنطقة ببعيدة عن أيدي فرنسا المستعمر السابق للمنطقة، إذا وجدت الفرصة سانحة لتحقيق منافع استعصت عليها بالقوة العسكرية المباشرة، فعملت على تعفين الوضع، ووقفت بكل ثقلها إلى جانب الموقف المغربي، مستعملة علاقاتها الدبلوماسية الدولية، وإمكاناتها الاقتصادية واللوجيستية. و إلى هنا يمكننا أن نطرح **الإشكالية** التي نتناولها في هذه الدراسة على النحو التالي:

-كيف ساهمت إستراتيجية السياسة الفرنسية في توتير العلاقة بين الجزائر والمغرب بعد تحقيقهما للاستقلال.

-و إلى أي مدى نجحت في تحقيق أهدافها .

يعتبر هذا الموضوع من بين أهم المواضيع في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر لأنه يمثل مرحلة سياسية هامة في مسار الجزائر المستقلة، و لأن تداعياته لا تزال تلقي بثقلها على المسرح السياسي الإقليمي والدولي

و أما **عن الدراسات** الوطنية التي تناولت هذا الموضوع فهي قليلة جدا و لم تتناول الموضوع بصورة مباشرة، وإنما تناولت العلاقات السياسية بين الجزائر وفرنسا أو قضية الصحراء الغربية.

ولهذا كان اعتمادي الأسّاسي على الكتب والدوريات المنشورة سواء في الجزائر أو في المغرب أو فرنسا، وحتى الكتب والدوريات الصادرة في بلدان أخرى.

كما اعتمدنا على ما استطعنا الوصول إليه من الوثائق الأرشيفية التي يضمها الأرشيف الوطني.

و من **الأسباب** التي دفعتنا إلى معالجة هذا الموضوع زيادة على أهمية الفترة التاريخية الممتدة ما بين **1962و1978:**

* الإيمان بأن التاريخ الوطني سلسلة متصلة الحلقات و من ثم يتوجب الإلمام بكل جوانبه الفكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعلاقاته الدولية.

* التعريف بالأخطار والألغام التي يزرعها المستعمر السابق لإضعاف البلاد وعرقلة مسارها التنموي.

* الدعم والتشجيع الكبير من الدكتورة المشرفة مسعودة يحياوي لتناول هذا الموضوع من بدايته.

* الرغبة الجامحة لتناول هذا الموضوع الذي يكتنفه الغموض عند الكثير من المتابعين، والمؤرخين.

* إن اختيار الفترة التاريخية الممتدة من 1962 – 1978 يرجع إلى أن العلاقات الجزائرية المغربية عرفت توتر بسبب قضيتين وقعتا خلال الفترة الممتدة وهي قضية الحدود بدأت مباشرة بعد استقلال الجزائر ونتج عنها حرب الرمال سنة 1963 وتم حلها سنة 1972 لتظهر قضية أخرى تأزم الوضع بينهما وهي قضية الصحراء الغربية من سنة 1975 إلى 1978 و هي نهاية فترة حكم الرئيس هواري بومدين بعد وفاته.

وهدفنا من اختيار الموضوع:

ــ دراسة الدور الفرنسي في تغذية أسباب الصراع في المغرب العربي، وفي العلاقات الجزائرية المغربية بصورة خاصة.

ــ التأريخ لمرحلة هامة من مراحل تاريخ الجزائر الحديث، وبالخصوص في علاقاته الدولية.

ــ التعرف على المواقف السياسية الفرنسية من الجزائر والمغرب بين سنتي 1962 و1978.

واعتمدت في إعداد البحث على **المنهج** التاريخي(الوصفي التحليلي) واعتمدت على عدد من المصادر والمراجع الوطنية والأجنبية.

و قد صادفتنا خلال إنجاز الدراسة العديد من **الصعوبات** التي يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

* قلة وجود دراسات سابقة تناولت الموضوع بشكل مباشر.

* جميع وثائق النادرة خلال الفترة المدروسة غير متوفرة نظرا لان الكثير منها ما يزال يصنف في خانة أسرار الدولة.

* بيروقراطية المراكز الأرشيفية وعقم مناهجها، و تجاهلها لرسالة الطالب الجامعي كما هوا لشأن في الأرشيف الوطني الجزائري.

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول أساسية و خاتمة، وتضمن **الفصل التمهيدي** إستراتيجية السياسة الفرنسية وأثرها على دول المغرب العربي (الجزائر والمغرب الأقصى) حيث تم التطرق إلى الركائز المحددة للسياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي مع إبراز أهمية المنطقة المغاربية بالنسبة لفرنسا،كما عرفت السياسة الفرنسية الخارجية اتجاه دول المغرب العربي على رأسها الجزائر والمغرب تطور من سياسة استعمارية خلال فترة الاحتلال إلى سياسة تعاون بعد استقلالهما لضمان استمرار امتيازاتها.

أما الفصل الأول فقد حاولت تحديد فيه طبيعة العلاقات التي تربط **أولا** فرنسا مع الجزائر منذ 1962إلى غاية 1978 في جميع المجالات علما أن هذه الفترة شهدت تداول على السلطة الفرنسية ثلاث رؤساء وكل مرحلة من مراحل حكمهم تميزت بأحداث خاصة في تعاملهم مع الجزائر هذه الأخيرة التي حاولت التخلص من التبعية الفرنسية ووضع حد لاتفاقيات ايفيان مما ساهم في توتر العلاقات بين البلدين.

لكن عند مقارنة طبيعة العلاقات بين فرنسا و المغرب كعنصر **ثاني** في هذا الفصل منذ الفترة الحماية إلى الاستقلال وبعده فان العلاقات التي تربطهما هي علاقة وطيدة تختلف عن علاقة فرنسا بالجزائر والانحياز الفرنسي للمغرب ودعمه دوليا ظهرا جليا خلال فترة حكم الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار دستان.

أما العنصر **الثالث** في الفصل الأول فقد تم التعرض للعلاقات الجزائرية المغربية بالعودة إلى جذورها التاريخية منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر ، كما تم توحيد الكفاح بينهما منذ الحربين العالميتين إلى استقلال المغرب سنة 1956 وبالرغم من ذلك تواصل الدعم المغربي للجزائر أقل من السابق نظرا لتغير سياستها من ضرورة وحدة دول المغرب العربي إلى التمسك بمطالب أنية ضيقة تظهر بشكل واضح بعد استقلال الجزائر 1962 بإعلانها الحرب على الجزائر تلبية لأغراض توسعية على حساب الجزائر ليزداد التوتر مع قيام نزاع الصحراء الغربية.

أما الفصل الثاني فقد حاولت أن أشير إلى دور الدبلوماسية الفرنسية في تأزم العلاقات بين الجزائر والمغرب الأقصى من خلال قضية الحدود منذ 1962 إلى غاية 1972 بحيث تعود جذور القضية إلى الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال إعادة رسم الحدود وتوقيع المغرب لمعاهدة لالامغنية وبعد استقلال الجزائر نشبت حرب بينها وبين المغرب بالتحديد سنة 1963 عرفت بحرب الرمال وخلفت ورائها عدة نتائج ساهمت في عدم استقرار المنطقة.

وفي **الفصل الثالث** والأخير تناولت فيه القضية الثانية التي ارتكزت عليها إستراتجية السياسة الخارجية الفرنسية لتأزم العلاقات الجزائرية المغربية وهي قضية الصحراء الغربية منذ انطلاق النزاع 1975 إلى غاية 1978، وبروز دور الدبلوماسية الفرنسية

من خلال عدة مظاهر مما انعكس سلبا على دول المنطقة وفتح المجال للتدخل الغربي خاصة الفرنسي في شؤون المنطقة.

وأنهيت الدراسة **بالخاتمة** التي تضمنت عدداً من النتائج التي خلصت لها، ثم الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

الفصل التمهيدي: إستراتيجية السياسة الخارجية الفرنسية في الجزائر والمغرب الأقصى

1- ركائز إستراتجية السياسة الخارجية الفرنسية.

2- أهمية المنطقة المغاربية بالنسبة لفرنسا.

3- مراحل تطور إستراتجية السياسة الخارجية لفرنسا اتجاه دول المغرب العربي (الجزائر والمغرب الأقصى).

تمثل دول المغرب العربي مجال استراتيجي، في السياسة الخارجية الفرنسية، بالرغم من أولوياتها القارية والعالمية، إلاّ أنها تعطي أهمية كبيرة لهذه المنطقة بهدف الهيمنة عليها وإحكام تبعية هذه الدول لها، وهذا راجع إلى عدة عوامل على رأسها القرب الجغرافي و العامل التاريخي الاستعماري، ومن هنا فاهتمام فرنسا بالمنطقة هو اهتمام بمكانة فرنسا ذاتها على المستوى العالمي، وأهم الدول المغاربية بالنسبة لفرنسا هي الجزائر والمغرب الذين ضلت علاقاتها متميزة بالتوتر في أغلب فترات تاريخهما ما بعد الاستقلال، مما أدى بفرنسا إلى استغلال الوضع، واستخدامه كوسيلة ضغط على الجزائر من خلال مساندتها الدائمة للمغرب وتشجيعها وحمايتها على المستوى الدولي.[1]

-1- ركائز إستراتجية السياسة الخارجية الفرنسية:

شهدت السياسة الخارجية الفرنسية عهدا جديدا عند قيام الجمهورية الخامسة على يد مؤسسها شارل ديغول سنة 1958 بحيث عمل على بناء أسس الدولة الفرنسية داخليا وخارجيا وفق لدستورها الذي يضع الدولة في المرتبة الأولى بما أنها المحرك الأساسي للحياة السياسية وبهذا أصبح ديغول صاحب الكلمة العليا في إدارة علاقاتها الخارجية بهدف إعادة ثقة فرنسا فكانت أفكاره بمثابة مخرجا لمأزق فرنسا وتتمحور سياسته الخارجية على مايلي :

-الاستقلال الوطني -رفض المظلة الأمريكية -

الحوار مع الشرق- تصفية الاستعمار الفرنسي والتخلص من الماضي الاستعماري، وبهذا تكون السياسة الخارجية الفرنسية متجهة نحو تقوية فرنسا ودورها العالمي[2]

-(1)- سالم برقوق، الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، (الجزائر، طاكسيج كوم لدراسات والنشر والتوزيع 2010)، ص 3 ، 113.

(2) –فاطمة بيرم ، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة ، (رسالة ماجستير)،جامعة باتنة سنة 2010،ص 20

وتعتمد هذه السياسة على مجموعة من الركائز التي بدأت تظهر معالمها على عهد شارل ديغول ثم تأكدت بشكل واضح أثناء تعاقب رؤساء الجمهورية الخامسة وعلى رأسها تعزيز الدور العالمي لفرنسا كقوة تاريخية لابد من التعامل معها كقطب فاعل في السياسة الدولية من خلال قدراتها الذاتية كقوة اقتصادية وعضو دائم في مجلس الأمن وقوة نووية وقد عبر عن ذلك فاليري جيسكار ديستان بقوله : "فرنسا لن تتقوقع على نفسها ، لأنها موطن الأفكار العالمية ومسرح أكبر ثورة سياسية في العصور الحديثة ومنجبة الشعب الذي حمل لغته وثقافته إلى أفاق بعيدة" ويتماشى ذلك مع عظمة فرنسا والاستقلالية في التعبير عن المواقف واتخاذ القرارات وقد ظهر ذاك خلال الحرب الباردة وانتهاج ديغول إستراتجية التوازن بين القوتين العظمتين وعبر عن ذلك بقوله ، "لأنها فرنسا يجب أن تكون لها سياستها العالمية التي يكون لها بمقتضاها موقفها الذاتي المستقل إزاء كافة القضايا والمشكلات الدولية دون استثناء ".وبهذا نجد فرنسا تقوم بنشاط مكثف على مستوى الدولي وفق محددات جغرافية برغبتها لعب دور قيادي في أوروبا لتوسيع نفوذها ويكون ذلك من خلال الدور العسكري المستقل عن الهيمنة الأمريكية والمحددات الحضارية ونشاط الأحزاب السياسية التي تصنع من خلال دورها السياسة الخارجية وتنفيذها، ومن خلال تطلعات السياسة الخارجية الفرنسية نستنتج أنها مرت بمراحل في تطورها وأن دائما فرنسا بقيت متمسكة بالمغرب العربي وخاصة دولتين المحوريتين فيه الجزائر والمغرب الأقصى[1].

-2- أهمية المنطقة المغاربية بالنسبة لفرنسا: (الجزائر والمغرب)

تعد منطقة المغرب العربي في المنظور الاستراتيجي الفرنسي، ذات أهمية كبيرة، وهذا راجع للإمكانيات التي تتوفر عليها، إذ يشكل الموقع الإستراتيجي المميز بين أوروبا الغربية وعمق القارة الإفريقية جد هام، فهي محور تقاطع ثلاث قارات إفريقيا ، أوروبا ، وأسيا ما يجعلها تتحكم في أهم مسالك المواصلات (شمال – جنوب ومن الشرق – غرب) بين العالم العربي والمحيط الأطلسي، ومشاركتها في التحكم بمضيق جبل طارق، فبهذا تعتبر فرنسا المنطقة بوابتها الجنوبية نحو العمق الاستراتجي الإفريقي وبالإضافة إلى ما

---

[1] -فاطمة بيرم، مرجع سابق ،ص 33 ،35

تتوفر عليه من ثروات طبيعية معدنية واحتياطي كبير من الفوسفات (المغرب الأقصى) ومصادرا لطاقة (الجزائر) وإمكانيات بشرية وفضاء صحراوي، كما أنها سوق تجارية مهمة، وتربط كل من دول المغرب العربي وفرنسا علاقات اجتماعية وإنسانية بحكم تواجد أربعة ملايين مغاربي بها كجاليات مهاجرة، لهذا طبقت فرنسا إستراتيجية خاصة بالجزائر خلال الحقبة الاستعمارية ترتكز على 3 محاور، السيطرة على حوض البحر المتوسط الغربي، والعمق الصحراوي للجزائر وإنكار وجود الشعب الجزائري.[1]

3- مراحل تطور إستراتجية السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه دول المغرب العربي:

3-1- السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والمغرب:

تعود العلاقات الفرنسية مع كل من الجزائر والمغرب إلى مرحلة ما قبل الاستعمار، وكانت الجزائر أقوى حلقة في تفعيل هذه العلاقات نظرا لامتلاكها أكبر أسطول بحري على مستوى البحر الأبيض المتوسط، وعقدت فرنسا معاهدات امتياز مع الدولة العثمانية في الثلاثينات من القرن السادس عشر بموجبها حصلت مؤسسات سياسية وتجارية على امتيازات في العديد من المدن الساحلية مثل عنابة والقالة يمارس من خلالها التجار الفرنسيون مختلف الأنشطة الاقتصادية، وازداد توطد تلك العلاقات أثناء الثورة الفرنسية، باعتراف ايالة الجزائر بالجمهورية الفرنسية الجديدة، أين كانت فرنسا تحت حصار أوربي، كما قدمت الجزائر لفرنسا قروضا بدون فوائد لشراء الحبوب، مما خلق مجالا لتبعية فرنسا للجزائر وترتب عنه ديونا كبيرة لفرنسا اتجاه الجزائر، لم تستمر العلاقات على ما هي عليه نظرا لمستجدات طرأت على الوضع الداخلي في فرنسا وعلى المستوى الخارجي منها إيديولوجية الاستعمار خاصة خلال المرحلة النابليونية التي عاشتها فرنسا، وبعدها أرادت تعويض خسارتها على المستوى القارة الأوروبية بالتطلع والبحث عن مستعمرات جديدة في منطقة المغرب العربي بالضبط الجزائر فقامت بتحضير عدة

---

[1] - محمد الميلي ، مواقف جزائرية ، ط1 (الجزائر ، مؤسسة الوطنية لكتاب 1984) ، ص 24 ، 25.

مخططات لاحتلال الجزائر وتم تطبيق مخطط الجاسوس بوتان وإثر ذلك تم غزو الجزائر واحتلالها سنة 1830 ، فطبقت سياسة استيطانية استعمارية على الجزائر.[1]

واستطاعت فرنسا نتيجة احتلالها للجزائر، تعويض الضُعف الذي كان ظاهرا عليها وحاولت إعادة بناء سمعة الإمبراطورية الفرنسية على المستوى العالمي، هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت الجزائر هي نقطة انطلاق لها لتوسيع مجال مستعمراتها شرق الحدود الجزائرية وغربها، كما طبقت فرنسا بالجزائر سياسة استدمارية استيطانية منذ 1830 من مظاهرها توطين مجتمع دخيل على الشعب الجزائري، وذلك بتشجيع الهجرة الأوربية إلى الجزائر، ثم توسعت فرنسا في مشروعها الاستيطاني بمضاعفة عدد المستوطنين، وحاولت بسط سيطرتها باستعمال القوة العسكرية، مع إيجاد هياكل إدارية كإنشاء مكتب الشؤون العربية، ثم توسعت مهامها إلى أن تأسّست المكاتب العربية، كما قسمت الجزائر إلى ثلاثة عمالات وطبقت سياسة اجتماعية واقتصادية الهدف منها تحطيم وتدمير البناء العقائدي الفكري للمجتمع الجزائري بمحاربة الدين الإسلامي واللغة العربية، بإضافة إلى سلب الأراضي الخصبة من أيدي الجزائريين وفرض ضرائب لتفقير وتجويع الشعب الجزائري، كما طبقت فرنسا سياسة تعليمية تميزية بين السكان الأهالي الأصليين والحاملين للجنسية فرنسية. [2]

لكن الوضع اختلف بالنسبة للمغرب الأقصى الذي تم احتلاله سنة 1912 بحيث وجدت فرنسا منافسة ألمانية وبريطانية وإيطالية وإسبانية على المنطقة بسبب استغلالهم لأوضاع المغرب الداخلية التي كانت تعاني من أزمة مالية كارثية، والوضع الاقتصادي المتدهور الذي كان تحت سيطرة يهود المغرب، وبفشل الإصلاحات ازدادت متاعب المغرب الاقتصادية مما سمح باشتداد المنافسة بين الدول الأوروبية عليها، فقررت فرنسا التخلص من منافسيها بعقد معهم اتفاقيات سرية، وبانعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906 بدأت فرنسا وإسبانيا تحضران لتقسيم المنطقة بينهما، وتم ذلك عبر فرض الحماية

---

[1]– الغالي غربي، إبراهيم لونيسي ، بن يوسف تلمساني ، عبد المجيد بوجلة ، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، (منشورات المركز الوطني للدارسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)، ص 65، 66.

[2]–الغالي غربي ، مرجع نفسه، ص 189، 213، 214، 219.

المزدوجة على المغرب سنة 1912 تم تنصيب السلطان كممثل للحكم المحلي مع تعين فرنسا لمقيم عام.

وحتى عند اندلاع الحرب التحررية الكبرى نوفمبر 1954 طبقت فرنسا كل أساليب القمع وأخذت الحرب ضد الجزائر تأخذ صورة حرب إبادة، خاصة في عهد الجنرال شارل ديغول في المقابل لم تطبق على المغرب نفس السياسة بما أنها محمية.(1)

-3- 2-سياسة التعاون الفرنسي مع الجزائر والمغرب الأقصى بعد الاستقلالهما:

سلك كل من المغرب الأقصى والجزائر أساليب مختلفة في كفاحهما لتحقيق التحرر واسترجاع سيادتهما، إذ مر المغرب الأقصى بمرحلة المقاومة ثم النضال السّياسي بما أنها كانت محمية فرنسية وإسبانية، لكن الجزائر نظرا لطبيعة الاستعمار الاستيطاني الذي دام 132 سنة والذي لا ينفع معه سوى لغة ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة، ومن هنا طبقت الجزائر في كفاحها الأسلوبين معا السّياسي والمسلح، وقد حقق المغرب الأقصى الاستقلال سنة 1956، والجزائر سنة 1962، مما ألجأ فرنسا التي فقدت أغلب مستعمراتها في القارة الإفريقية إلى البحث عن إستراتيجية لاحتواء هذه الدول الجديدة وعدم التفريط فيها وفي ثرواتها بتطبيق سياسة جديدة تدخل في إطار التعاون، وبعد دراسات التي اعتمدت على تقارير توجيهية لسياسة التعاون.(2)

وتهدف هذه التقارير إلى تمكين فرنسا من الارتقاء في السّلم العالمي للقوة اعتمادا على بناء تصور متكامل وواقعي للتعاون، والذي هدفه مرتبط بالمصالح الوطنية الوظيفية لفرنسا، وتعود أسباب سياسة التعاون الفرنسية مع الدول النامية عامة والمغرب العربي خاصة حسب التقارير إلى أسباب أخلاقية، إذ فرنسا تقوم بواجبها الإنساني في مساعدة دول العالم الثالث على التنمية خاصة مستعمراتها السابقة في المغرب العربي بحمايتها من

(1)-برقوق، المرجع السابق، ص 54، 55.

(2)-مرجع نفسه ، ص 79، 85.

مشاكل التخلف والانضمام إلى المعسكر الشيوعي، بالإضافة المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للدول المتخلفة.

وقد يكون التعاون بدافع الحصول على الصدارة العالمية إذ هو مجرد استمرار للعلاقات الاستعمارية بطرق أخرى، بالإضافة إلى رغبة فرنسا في التخلص من الذنب الاستعماري، لكن مجمل التقارير اتفقت على أن هذا التعاون يساعد لتحقيق المصالح المتبادلة، منها مصالح سياسية إذ يعد التعاون كأداة لمنع التغلغل السياسي والإيديولوجي للقوى الأخرى، وهذا ما قاله صراحة السيد جورج بومبيدو " نريد من سياسة التعاون ... الحفاظ على التواجد الفرنسي لأطول مدة ممكنة في هذه الدول (إفريقيا جنوب الصحراء، والمغرب العربي، ... لأنه إذا انسحبت فرنسا فدول أخرى سوف تعوضها"، كما أنه قال : "...لتقوية موقع فرنسا أوربيا ثم عالميا فعلينا أن نهيمن على المغرب العربي"، وإلى جانب ذلك هناك تعاون من أجل مصالح اقتصادية، وذلك بتكثيف فرنسا لتفاعلاتها التجارية مع دول المغرب العربي[1]، وهذا ما عبر عنه ديغول بقوله : "إن اتجاهنا لتصفية الاستعمار في المغرب العربي هو الذي سينقذ مصالحنا ويأخذ الحقائق بعين الاعتبار ، إن مصالحنا تقوم على مايلي : حرية استثمار ما اكتشفناه وما سنكتشفه من البترول والغاز الطبيعي ، حرية استخدام المطارات وحق المرور لسائر مواصلاتنا مع إفريقيا السوداء" كما استعملت فرنسا المعونات المالية التي تقدمها لهذه الدول كسلاح من أجل الحفاظ على المكاسب ففي حالة قيام أية دولة مغاربية بمحاولة تأميم ممتلكاتها توجه فرنسا لها سلاح قطع المعونة المالية عنها ، ولكن فرنسا من جهة أخرى ركزت على المصالح الثقافية لتدعيم مكانة اللغة الفرنسية كلغة عالمية لأن اللغة هي أحد الأبعاد السياسية للتعاون الدولي.[2]

---

[1]-برقوق، المرجع السابق ، ص 94-102.

[2] -فاطمة بيرم، مرجع سابق ، ص 108.

الفصل الأول: العلاقات من 1962 إلى 1978

-1-العلاقات الفرنسية الجزائرية.

-2-العلاقات الفرنسية المغربية.

-3-العلاقات الجزائرية المغربية.

1-العلاقات الفرنسية الجزائرية 1962 إلى 1978

- -1- **اتفافيات ايفيان :**

1-1.**مضمونها :**

-1-2. ردود الفعل الفرنسية والجزائرية على اتفاقيات إيفيان.

2-- مصير العلاقات الفرنسية الجزائرية بعد اتفاقيات إيفيان

-2-1. العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال فترة حكم:

ـ2-1-1 – أحمد بن بلة و شارل ديغول : 1962 – 1969

ـ2 -1-2- هواري بومدين وجورج بومبيدو: 1969 – 1974

ـ3-1-3 ـ هواري بومدين و فاليري جيسكار ديستان : 1974 -1978

إن العلاقات الفرنسية الجزائرية هي علاقات كلاسيكية قوية تمتد جذورها إلى الفترة الاستعمارية القديمة ،التي دامت قرن وثلث قرن من الاستعمار الاستيطاني ، والذي خلف وراءه أكثر من ثلاثة ملايين شهيد وخراب لم تشهده الإنسانية من قبل، وبفضل إرادة الشعب الجزائري وإيمانه الذي جعله يرفع راية التحدي، وذلك بإشعاله حرب ضروس بدأت بمقاومة شعبية وانتهت بحرب تحريرية كبرى دامت أكثر من سبعة سنوات من 1954 إلى 1962 استطاعت وضع حد للمستعمر الفرنسي على عهد الجمهورية الخامسة بزعامة شارل ديغول، بالرغم من محاولة هذا الأخير بشتى الطرق القضاء على الثورة إلا أن مخططاته فشلت، مما جعله يخضع للإرادة الشعبية الجزائرية بعد مرحلة شاقة من المفاوضات، كانت خاتمتها مسك متمثلة في اتفاقيات إيفيان الثانية المنعقدة من 7 إلى 18 مارس 1962 وبموجبها اتفق الطرفان على وقف إطلاق النار ابتداء من يوم 19 مارس 1962.

وبهذا تكون اتفاقيات إيفيان قد وضعت حد للحرب بين الطرفين مع حفظ حقهما ومصالحهما، على أساس المساواة والسيادة، ودخلت العلاقات الفرنسية الجزائرية مرحلة انتقالية، بعد الاستفتاء الشعبي الذي أجري في 01 جويلية 1962 وكانت نتيجته بالتصويت نعم للاستقلال، واعتراف فرنسا يوم 03 جويلية 1962 باستقلال الجزائر، وتم تسليم السلطة لرئيس هيئة تنفيذية ببومرداس السيد عبد الرحمان فارس[*].[1]

(*) - عبد الرحمان فارس :رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة عند وقف إطلاق النار ولد بمدينة أقبو ببجاية يوم 30 جانفي 1911،اعتزل السياسة بعد الاستقلال إلى غاية وفاته يوم 13 ماي 1991.

[1]– محمد السعيد،<<الجزائر– فرنسا: المصالحة المتعثرة>>، الشروق اليومي، العدد 3058 (18 سبتمبر 2010)، ص 08.

ـــ1. اتفاقيات إيفيان:[*]

تعد اتفاقيات إيفيان الأسّاس القانوني الذي استندت عليه العلاقات الدولية بين الجزائر وفرنسا، وعن طريقها تم تحديد أسّس التعاون وفق المصالح المتبادلة وعُدت الاتفاقية انتصار سياسي لأنها وضعت حدّ للحرب الطويلة، ومكنت الشعب الجزائري من استعادة سيادته كاملة والحفاظ على وحدته الترابية.

ـــ1-1. مضمونها:

تحتوي اتفاقيات إيفيان على عدة فصول ومواد، التي من خلالها نستدل على طبيعة العلاقات بين فرنسا والجزائر، خلال المرحلة الانتقالية.

إذ تتكون الاتفاقية من تصريح عام الذي نص في حالة اختيار الاستقلال تعترف به فرنسا فورا، وتكون للجزائر مطلق الحرية في اختيار نوع الحكومة وتقرير سياستها الخارجية، وأوضاعها الاقتصادية، وفي حالة وقوع خلاف حول تفسير الاتفاقيات يلجأ البلدان المتعاقدان إلى تسوية بالطرق السلمية أو التحكيم وإلا الرفع إلى محكمة العدل الدولية.[1]

وأهم ما جاء في **الاتفاقيات الثلاث الأولى**، هو تنظيم المرحلة الانتقالية بين وقف إطلاق النار وتاريخ إجراء الاستفتاء حول الاستقلال. أما **الاتفاقيات الرابعة** فهي خاصة بحقوق وضمانات المستوطنين في الجزائر المستقلة.

أما **الاتفاقية الخامسة** الخاصة بالامتيازات العسكرية الفرنسية في الجزائر وبمقتضاها تستأجر فرنسا قاعدة المرسى الكبير البحرية لمدة 15 سنة قابلة للتجديد، وتتبع

---

[*]– إيفيان مدينة فرنسية عرفت بحماماتها ومياهها المعدنية وقع عليها الاختيار لاحتضان المحادثات.

[1]– نازلي معوض أحمد، العلاقات بين الجزائر وفرنسا، "من اتفاقيات إيفيان إلى تأميم البترول" ، تقديم بطرس غالي،(مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978)، ص24.

القاعدة، مطارات ومنشآت عسكرية وفي الصحراء تحتل فرنسا مواقع مهمة لمدة (05) سنوات أهمها بشار ورقان.

أما فيما يخص جلاء القوات الفرنسية من الجزائر فيتم بتخفيض هذه القوات بعد عملية استفتاء بنسبة 80 ألف، ثم يتم جلاؤها عن بقية البلاد سنتين بعد الجلاء الأول.

الاتفاقية السادسة تخص التعاون المالي والاقتصادي بين البلدين فرنسا تقدم إعانة مالية حسب مالها من مصالح في الجزائر، وتشمل الإعانات والتعويضات التي تدفع للأوربيين نتيجة تطبيق قانون الإصلاح الزراعي أو التأميم.

وتدخل الجزائر في منطقة الفرنك مع إقامة في المستقبل مؤسّسة لإصدار العملة الوطنية الجزائرية، أما **الاتفاقية السابعة،** فتخص عمليات استغلال البترول الجزائري وغيره من المعادن في الصحراء الجزائرية وحصول شركات الفرنسية على امتيازات التنقيب بالتساوي مع الشركات الأخرى، كما صمّمت الجزائر على المشاركة إداريا وفنيا في القطاع البترولي.

أما الاتفاقية الثامنة: تخص التعاون الثقافي بين البلدين وبمقتضاها يلتحق الجزائريون بالمعاهد الفرنسية ويحصلون على منح دراسية، ولفرنسا حرية إنشاء المدارس والمعاهد والمكتبات وتتبع الجزائر نظام الجامع الفرنسي في أقسامها وكلياتها الجامعية. [1]

الاتفاقية التاسعة: التعاون الفني بأن تضع فرنسا تحت تصرف الدولة الجزائرية الجديدة الفنيين والخبراء الذين تحتاج إليهم الجزائر، على أن تقدم كشف بهذه الوظائف الفنية كل سنتين. [2]

---

[1]- نازلي معوض أحمد، مرجع سابق، ص 25-27.

[2]- نازلي ، مرجع نفسه ، ص 27.

ــ1-2. ردود الفعل الجزائرية والفرنسية على اتفاقيات إيفيان:

خلفت اتفاقيات إيفيان وراءها ردود أفعال من الطرفين الفرنسي والجزائري، تتأرجح بين المؤيدين لها والمعارضين ويرجع ذلك لعدة أسباب تخص البلدين ونظرا لوضعيتهما أصبح هذا التعاون ضروري لهما.

فرنسا تمسكت بضرورة التعاون مع الجزائر نتيجة لضرورات سياسة وجغرافية وتاريخية وإستراتيجية، بحيث الموقع الجغرافي للجزائر هو مفتاح الاتصال مع كافة أنحاء الشمال الإفريقي وبلاد الشرق الأوسط ودول إفريقيا وجنوب الصحراء وثقافة الجزائر العربية الإسلامية وتاريخها الطويل المقاوم للاستعمار فترة طويلة، وبالتالي فهي التي تمنح لفرنسا مركزا دوليا كما هي همزة وصل بين العوالم الحضارية الثلاث، بالإضافة إلى موقعها المطل على السواحل الإستراتيجية.

وتمسك ديغول على ضرورة حصول فرنسا على امتيازات في الصحراء للقيام بالتجارب الذرية فيها دون نسيان التركيز على استغلال البترول والتركيز على نشر اللغة الفرنسية والثقافية الغربية، ومن جهة أخرى أبعاد الجزائر عن دائرة الشيوعية العالمية,

أما ضروريات الجزائر من تعاونها مع فرنسا فهو اقتصادي، فالتنمية الاقتصادية للجزائر بعد الاستقلال تعتمد على دخل البترول من خلال تسويقه والسوق الوحيدة أمام الجزائر هي فرنسا وأوروبا الغربية.

وهذا فإن الجزائر بحاجة إلى رؤوس الأموال للخروج من الوضعية المزرية التي تعاني منها غداة الاستقلال من اقتصاد مشلول وهياكل مخربة وتبعية كاملة للأسواق الخارجية في مجال التجارة الخارجية وفرار الإطارات.[1]

إضافة إلى الروابط البشرية نتيجة لهجرة العمال الجزائريين وإقامتهم في فرنسا والروابط الثقافية خاصة عنصر اللغة التي كانت من العوامل الإنسانية التي ركز عليها

[1]– نازلي معوض أحمد، مرجع سابق، ص 36، 37، 39، 44.

ديغول، ولهذه الضروريات التي ألزمت الطرفين الفرنسي والجزائري ربط علاقات تتميز بطبيعة خاصة، وبالرغم من ذلك إلا أن اتفاقيات إيفيان ولدت ردود أفعال متنوعة.

الفرنسية: تضاربت الآراء الفرنسية حول محتويات الاتفاقيات في ظل زيادة أعمال العنف والأعمال الإرهابية التي كانت تقوم بها المنظمة السرية، وردا على هذه الأعمال حرص ديغول على التذكير بأهمية اتفاقية إيفيان إذ تضم امتيازات اقتصادية، وتخلص فرنسا من عبء الحرب الجزائرية، حتى أن ديغول ردا على المارشال جوان الذي عاتبه على التفريط في الجزائر بعبارة "أن ما أعطيناه باليد اليمنى سنأخذه باليد اليسرى".[1] وأما وزير شؤون الخارجية لوي جوكس دعا البرلمانين لإعادة قراءة اتفاقيات إيفيان بقوله: "إننا باقون في هذا البلد لمدة من الوقت بل دائما وأبدا فيما يتعلق بالقواعد العسكرية".[2]

أما ردود أفعال جزائرية فهناك من رحب بها واعتبارها نصرا عظيما مثل السيد بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة بما أن جبهة التحرير حققت أهدافها السياسية واعتراف فرنسا بالسيادة والاستقلال التام للجزائر، أما موقف ثاني فقد تم التركيز على أن اتفاقيات إيفيان تحتوي على إيجابيات وسلبيات لذلك لابد من إعادة النظر في موادها ومبادئها ومن أبرز الشخصيات التي طالبت بذلك الرئيس الأول للجزائر السيد أحمد بن بلة حيث عبر عن ذلك في أفريل من سنة 1962 بقوله: "إن ذلك السلام الذي تم التوصل إليه في إيفيان والقائم على التوفيقات سيقود إلى جمود الثورة إذا لم يعاد النظر في هذا الاتفاق بما يتفق مع المصلحة الوطنية".

أما فئة ثالثة ممثلة من بعض عناصر ثورية التي اعتبرت اتفاقية إيفيان هزيمة وهذا الرأي أعلن عنه انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية[3] في دورته في طرابلس في

---

[1]– محي الدين عميمور، نظرة في مرآة عاكسة على عتبة الألفية الثالثة، (الجزائر : موفم للنشر والتوزيع، 2001)، ص 99.

[2]– أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري هاجس البناء (1965–1978)، (الجزائر: دار القصبة للنشر 2008)، ج2، ص 367.

[3]– محمد السعيد، مرجع سابق ، العدد 3058 (18 سبتمبر 2010)، ص 08.

شهري ماي و جوان 1962 بقوله:" قاعدة الاستعمار الجديد تحاول فرنسا استعمالها لتمكين هيمنتها وتنظيمها بشكل جديد".

وبهذا فقد كانت اتفاقية إيفيان قد فتحت باب آخر لصراع الطرفين لكن بأسلوب تكتيكي جديد بطريقة سلمية وفق اعتبارات وضروريات تلزم الطرفان الخضوع لمصالحهم.

لكن الجزائر قررت تعديلها خلال أيام عقدها لأن الطرف الفرنسي لم يكن حسن النية لذلك أدركت الجزائر خطورة اتفاقيات إيفيان التي تحتوي على قيود عسكرية واقتصادية وثقافية تربطها بالدولة الاستعمارية السابقة، ولتخلص من مظاهر التبعية لفرنسا بعد الاستقلال لابد من استكمال المعركة بأساليب سلمية لتخلص من القيود المكبلة للجزائر، وكانت البداية مع أول رئيس الدولة الجزائرية السيد أحمد بن بلة.

2- مصير العلاقات الفرنسية الجزائرية بعد اتفاقيات ايفيان :

اتسمت العلاقات الفرنسية الجزائرية منذ 1962 بالغير الطبيعية، تمر بحالة انسداد وبالانفتاح أحيانا أخرى، ويعود ذلك إلى الرواسب والخلفيات التاريخية المعقدة والجروح التي لم تندمل بعد مما أضفى طابع الحساسية على هذه العلاقات، ولمواجهة كل القضايا العالقة بين البلدين، أدى بالجزائر بعد توقيعها على اتفاقيات إيفيان إلى دخول معركة استخدمت فيها أساليب سلمية لتخلص من مظاهر التبعية لفرنسا بعد الاستقلال، لأن الجزائر تريد تأسيس علاقات تعاون مبنية على الاحترام المتبادل وفق ما تقتضيه المصالح المشتركة، وبما أن اتفاقيات إيفيان التي كانت تشبه حقل الألغام، كان على الجزائر الحذر مستقبلا إذ عبر عن ذلك سعد دحلب(*) بقوله :« هي مجرد جواز سفر يسمح باجتياز الحدود بسلام والعودة إلى داخل الوطن ومن هناك يمكنك أن تواصل المعركة».[1]

(*)- سعد دحلب وزير خارجية الحكومة الجزائرية المؤقتة آنذاك.

[1] محي الدين عميمور، ص 101.

2-1-العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال فترة حكم:

-2-1-1. أحمد بن بلة و شارل ديغول 1962 - 1965:

شهدت الجزائر خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت توقيع اتفاقية إيفيان وصول السيد أحمد بن بلة إلى السلطة كأول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة يوم 26 سبتمبر 1962 وإعلانه عن أعضاء الحكومة، أما فرنسا التي كانت تحت حكم شارل ديغول، هذا الأخير الذي أكد على ضرورة التعاون مع الجزائر والاستفادة من امتيازات التي خولتها لهم اتفاقيات إيفيان اقتصاديا وعسكريا وثقافيا لكن بدأ الاختلاف يظهر بين البلدين منذ الوهلة الأولى من استقلال الجزائر التي اخترت النهج الاشتراكي لاقتصادها وهذا ما لا يتماشى مع النهج الفرنسي الليبرالي هذا من جهة بالإضافة إلى أن السيد أحمد بن بلة هو من الفئة التي انتقدت اتفاقيات إيفيان واعتبارها اتفاقية مرحلية يمكن تعديلها وحسب تصريحه بأن " اتفاقيات إيفيان تمثل حلا توفيقا وسط في بعض جوانبه لا يتمشى مع الأبعاد الاشتراكية للجزائر المستقلة"[(1)]، وأكد على ضرورة تعديلها واستعمل عبارة استقطبت وسائل الإعلام العالمية و240 صحفي في بداية 1963 بأن اتفاقية إيفيان ليست كالقرآن لا يمكن تغيرها.[(2)]

وبدأ التغير بنحو شهر من اعتلاء الرئيس أحمد بن بلة السلطة وبالتحديد يوم 28 أكتوبر 1962 حيث تم استرجاع مبنى الراديو والتلفزيون وطلب انسحاب الموظفين والفنيين الفرنسيين مما أدى إلى احتجاج فرنسا على ذلك العمل. [(3)]

وتأزمت العلاقات الفرنسية الجزائرية بعد 6 أسابيع من استرجاع الاستقلال بالضبط يوم 13 أوت 1962 برفض الجزائر التجارب النووية في الصحراء الجزائرية بحيث صدر تصريح في إذاعة الجزائر للسيد محمد خيضر بأن الحكومة لن تسمح لفرنسا في

[(1)]– نازلي معوض أحمد، ص 71.

[(2)]- DE GAULE en son siècle, Actes journées interactionnels tenus à l'UNESCO (Paris: 19-24 Novembre 1990) Tome VI (instituts Charles de gaule, Paris, 1992), p 218.

[(3)]– نازلي معوض أحمد، مرجع نفسه، ص77

المستقبل بإجراء تجاربها الذرية في الصحراء الجزائرية، ولكن الطرف الفرنسي ظهر مصمما على تطوير برنامجه النووي وإنشاء القوة الذرية المستقلة عن الحلف الأطلسي في أوائل سنة 1963، وعندما قررت فرنسا استئناف تجاربها النووية في الصحراء تمهيدا للقنبلة الهيدروجينية أعلن أحمد بن بلة عن تهديده لفرنسا بقطع علاقاته معها في حالة إجراء التجارب الذرية بالجزائر فحاولت فرنسا إقناع الجزائر بأن هذه التجارب لا تمثل خطرا على صحة الشعب والمحاصيل الزراعية، وأعقب ذلك تبادل التصريحات شديدة اللهجة بين الحكومتين وإجراء سلسلة من المفاوضات طيلة شهر أفريل 1963 وأسفر ذلك يوم 02 ماي عن اتفاق تعديل بعض النصوص العسكرية الواردة في اتفاقيات إيفيان، ونص الاتفاق الجديد على أن تقوم السلطات الفرنسية بإخلاء قاعدة التجارب الذرية في (عين ايكر) بالصحراء الجزائرية قبل نهاية سنة 1964، وكذلك تم الاتفاق على الإسراع بسحب القوات الباقية في أراضي الجزائر كما تقرر ترحيل القوات الفرنسية الموجودة بمنطقة قسنطينة قبل نهاية عام 1963، ولكن فرنسا لم تفي بتعهداتها فيما يخص التجارب النووية، وبقيت مستغلة امتيازاتها الإقليمية حتى نهاية عهد الرئيس أحمد بن بلة.[1]

زيادة على ذلك واجهت الجزائر مشاكل اجتماعية واقتصادية من ذلك وجود أكثر من مليون ونصف مليون عاطل وما يزيد عن 600 ألف عامل زراعي لا يملك أي أرض، وفي نفس الوقت شهدت ظاهرة الرحيل الجماعي للمستوطنين الفرنسيين من أراضي الجزائر، فقامت الحكومة الجزائرية بالسيطرة على أموال وأراضي ومنشآت الفرنسيين وهنا بدأت مشكلة الأملاك الشاغرة بين الجزائر وفرنسا ولكن الجزائر اعتبرت ذلك حقها المشروع، فتم إصدار وثيقة رسمية لتنظيم الأملاك الشاغرة وذلك يوم 24 أوت 1962 تم صدرت عدة لوائح توضح أبعاد التنظيمات القانونية الأوضاع العقارية الجديدة حتى سنة 1963 تم حيازة أكثر من نصف المساحات الزراعية التي كانت ملك للعنصر الأوربي، وضعت تحت إدارة واستغلال لجان التسيير الذاتي، وبهذا بدأت الجزائر تطبق التجربة الاشتراكية بإعلان لائحة تأميم الشامل لأراضي المستوطنين بتاريخ 01 أكتوبر 1963

---

[1]– عبد القادر فكاير، «التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر والمواقف الوطنية» مجلة المصادر 15، السداسي الأول 2007، ص 147–149.

وشمل مليون و300 ألف هكتار وبهذا لم يترك لهم هكتار واحد وقد كانت من أجود الأراضي الزراعية ردا على قيام فرنسا بالتجربة للقنبلة الذرية الثالثة على أرض الجزائر[1] ثم توالت قرارات التأميم لصناعة وبيع واستيراد الدخان، ثم الشركات المختصة في بيع المعادن القديمة، وتأميم دور السينما ونتج عن ذلك توتر العلاقات وبدأت المفاوضات حول مبدأ تقديم الحكومة الجزائرية تعويضات إلى الفرنسيين المتضررين من التأميم، وحذرت فرنسا الجزائر من هذا التصرف الذي قد يؤثر على علاقات التعاون وكان ذلك مصحوبا باستياء الرأي العام الفرنسي فحاولت الحكومة الفرنسية الضغط على الجزائر من خلال استخدام المساعدات المالية والفنية، وهددت بأن فرنسا سوق تخصم من قيمة المؤسسات المؤممة من مبالغ المساعدات من 400 مليون فرنك، ثم تم تخفضه إلى 200 مليون فرنك تدفع كتعويضات للفرنسيين وإلى جانب ذلك قامت بحملة صحفية مضادة للإجراءات، وبالرغم من المحدثات التي جمعت الطرفان في أواخر شهر سبتمبر 1963 الممثل الجزائري هو السيد بشير بومعزة وزير الاقتصاد وجان دي بروجلى وزير الدولة الفرنسي للشؤون الجزائرية ولم تسفر إلا عن دفع الجزائر تعويضات ضئيلة.[2] في كل مرة تطالب فرنسا الجزائر الالتزام بما جاء في اتفاقيات إيفيان فيما يخص المستوطنون الذين بقوا في الجزائر ولم تمر 3 سنوات ليختاروا الجنسية نهائيا والمهلة لم تنتهي وأممت ممتلكاتهم.

عندما استقرت الأوضاع الداخلية بالجزائر بدأت مفاوضات شاقة مع المسئولين الفرنسيين لدراسة مسألة التعاون المالي والاقتصادي الواردة في الاتفاقيات إيفيان، وتعديلها حسب الواقع الجزائري الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا الظرف كانت المؤسسات الإدارية الجزائرية مخربة نتيجة لأعمال الإجرامية التي قامت بها منظمة الجيش السري الفرنسي، كما ركزت المفاوضات على ضرورة التزام فرنسا بتعهداتها المالية للجزائر بموجب اتفاقيات إيفيان واستمرار تقديم المعونات المالية لمدة 3 سنوات بعد استقلال قابلة

---

[1]– أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلا ... يكشف عن أسرار ثورة الجزائر ،(ط1، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2007) ، ص 171،232.

[2]– نازلي معوض أحمد، ص 104–107.

للتجديد، إلا أن المعونات المالية الفرنسية لم تتعدى مليار فرنك تخص قروض التنمية سنة 1963، ومشكلة الجزائر تفاقمت نتيجة المغادرة الجماعية للمستوطنين الأوروبيين من الجزائر فانخفضت نسبة الضرائب بـــ 30% مما أدى إلى عجز في موارد الخزينة العامة للدولة، وأمام رفض فرنسا زيادة معونة التنمية أدى بالحكومة الجزائرية إلى إصدار لائحة يوم 13 جويلية 1963 تلتزم الأجانب الراغبين في مغادرة الجزائر بدفع ضرائب ومرفقين بإثبات ذلك، عارضت فرنسا هذا القرار واعتبرته مساسا بمبدأ الحرية بين العنصر الأجنبي والمحلي وبعد المفاوضات وعدت فرنسا بتدعيم هذا القرار وتنفيذه لكن بالنسبة للمعونات الفرنسية للجزائر بدأت مبالغها في الانخفاض من سنة إلى أخرى لأن هذه المعونات كانت تلقى معارضة شديدة من قبل مجلس الشيوخ الفرنسي خاصة في الأسابيع الأخيرة من سنة 1964.[1] وهذا دليل على استياء الرأي العام الفرنسي من مواقف الحكومة الجزائرية لذلك كانت معارضة حول منح القروض للجزائر واعتماد ميزانية خاصة وبتدخل وزير الدولة والشؤون الجزائرية السيد جان دي بروجلى الذي حذر فرنسا من زيادة تخفيض معوناتها، لأن هذا العمل قد يفتح باب لدول أخرى بتقرب من الجزائر وتقدم لها المساعدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي، وفي الأخير تراجعت فرنسا وقررت مواصلة تقديم المساعدات للجزائر بعد انتهاء الثلاثة سنوات التي حددتها اتفاقيات إيفيان كما أكد ديغول أن من مصلحة فرنسا تقديم المساعدات التي بلغت سنويا 300 مليون دولار.

والمشكلة التي عرقلت مسار العلاقات بين البلدين مرة أخرى هي مشكل التعاون في مجال المبادلات التجارية، ومن أبرزها صادرات النبيذ الجزائري إلى فرنسا الذي أصبح يخضع لاتفاقية خاصة تجارية مما جعل الحكومتين الجزائرية والفرنسية القيام بمباحثات لإيجاد حل لتسويق النبيذ في أخر سنة 1963، ومن جهة أخرى نددت الصحافة الفرنسية نتيجة الإجراء الذي أقدمت عليه الجزائر وهو إصدار قانون الجنسية الجزائرية يوم 27 مارس 1963 مخالفة لما جاء في اتفاقيات إيفيان ولكن في الحقيقة بمغادرة المستوطنين الأوروبيين الجزائر فقدت مسألة الجنسية أهميتها أما مسألة الوجود العمالي الجزائري في

[1]– نازلي معوض أحمد، مرجع سابق، ص 108، 112، 115، 116، 118، 119، 122.

فرنسا وكثرة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا فأقدمت الصحافة الفرنسية على تسميم أجواء العلاقات بحملاتها المضادة لتواجد الجزائري بفرنسا وفق احتجاجات المواطنين الفرنسيين، فأقدمت فرنسا على تطبيق إجراءات لتوقيف الهجرة بناءا على مزاعم صحية مما أدى إلى توتر العلاقات سنة 1964 وإجراء مفاوضات لإيجاد حل، علما أن المستفيد الأكبر من هذه الهجرة هي فرنسا حيث بلغ عدد العمال بمليون عامل جزائري.[1]

واصلت فرنسا استفادتها من الامتيازات التي خولتها لها اتفاقيات إيفيان وحرصها على حماية مصالحها الاقتصادية خاصة في قطاع البترول حسب الاتفاقية السادسة الخاصة باستثمار لثروات الباطن بالصحراء الجزائرية تطبيقا لسياسة ديغول بقوله:

" لكي نوافق على منح الجزائر نظام المشاركة دون تركها وشأنها، كان لا بد تحقيق بعض الشروط ... ويجب أن تظل فرنسا متمتعة بالأموال الضخمة التي وظفتها لاكتشاف نفط الصحراء واستثماره ونقله وأن تضمن بالنسبة للمستقبل أفضلية خاصة".

وكانت هذه الاتفاقية بداية النزاعات والتي فرقت مصالح الطرفين، لأن الجزائر رفض أحكام تلك الاتفاقية التي تتنافى والسيادة الجزائرية،وتعطي السيطرة للشركات الفرنسية بإضافة إلى إلزام الجزائر أن تقبل الثمن بالفرنك العملة الفرنسية، وهذا يبقى سيطرة فرنسا على ميزان المدفوعات الجزائرية وحرمان الجزائر من الحصول على العملات الأجنبية[2]. لهذا طيلة سنة 1963 ظهرت تطورات خطيرة في العلاقات إذ قررت الجزائر إعادة تنظيم واستغلال للبترول وذلك وفق ثلاثة موضوعات أساسية :

1. مسألة إنشاء خط أنابيب يربط بين حقول حاسي مسعود وشرقيها وجنوبها وبين الشواطئ المتوسطة غربي وهران.
2. إنشاء شركة سونا طراك.

---

[1]– نازلي معوض أحمد، مرجع سابق، ص، 123–127، 148، 152.
[2] ـ محي الدين عميمور المرجع سابق ص، 213

3. قرار الحكومة الجزائرية بإلزام كافة الشركات البترولية العاملة في أراضيها بأن تعيد للجزائر 50% من حصيلة مبيعاتها وهذا يدخل في ظل استعادة السيطرة الوطنية على الصناعة البترولية.

فهذا العمل لقي معارضة فرنسية ممثلة في شركتها ترابال التي شككت في قدرات الجزائر، خاصة عندما اتفقت الجزائر مع شركة بريطانية جو بروان فتقدمت الشركة الفرنسية إلى محكمة تحكيم خاصة.

وطلب الرئيس الجزائري أحمد بن بلة بتعديل المفاوضات بين الحكومتين بهدف تسهيل حركة التصنيع باستخدام موارد الطاقة في الصحراء، وبدأت المفاوضات يوم 14 جانفي 1964 في باريس، ونتج عنها عدة اجتماعات مكثفة إلى غاية جويلية 1965، وكانت المطالب الجزائرية المشاركة الواسعة في عمليات إنتاج البترول والنقل والبيع مع زيادة نصيب الدولة الجزائرية من أرباح العمليات البترولية المحققة على أراضيها.

ولكن الخلاف البترولي بين الجزائر وفرنسا طيلة الثلاث السنوات الأولى تطور ووصل إلى أعلى مستوى مما أدى بتدخل الرئيس الفرنسي ديغول الذي وجه إنذار للجزائر سنة 1964 بإيجاد حل لاقتسام بترول الصحراء وإلا سوف تكف فرنسا على تزويد الجزائر بالمزيد من المساعدات المالية، وفي يوم 13 مارس 1964 جرى لقاء بين الرئيس الجزائري أحمد بن بلة والرئيس الفرنسي شارل ديغول بحضور وزير الدولة الفرنسي دي بوجلي بإضافة إلى سفيري البلدين ونتج عن ذلك إصدار بيان مشترك وفي يوم 6 أفريل 1965 قررت فرنسا رفع أرباح الجزائر من عائدات البترول من 50% إلى 75% وهذا تكون قد انتهت الجولة الأولى من المعركة حول استعادة واستغلال البترول.[1]

2-1-1. مرحلة حكم هواري بومدين و شارل ديغول: 1965 – 1969:

بدأ عهد جديد من العلاقات الفرنسية الجزائرية مع بداية عهد الرئيس هواري بومدين الذي وصل إلى السلطة يوم الجمعة 19 جوان 1965 بعد أن أنهى عهد الرئيس أحمد بن

---

[1] نازلي معوض ، مرجع سابق ، ص ، 163 – 165 – 169 -173

بلة، وشهدت هذه الفترة عدة تطورات من خلال القرارات الحاسمة والمُصممة على التخلص من التبعية الاقتصادية والثقافية والعسكرية، مما ساهم باستمرار في توتر

العلاقات بين الجزائر وفرنسا، وإن تم وضح حلول القضايا مثل الوجود العسكري في الجزائر. [1]

فباقتراب سنة 1967 كانت مدة استئجار القواعد العسكرية ومطارات لمدة 5 سنوات على وشك انقضاء فسلمت السلطات الفرنسية إلى الجزائر قاعدة رقان قبل انتهاء مدتها، أما قاعدة بشار فتم تسليمها يوم 01 جويلية 1967 بانتهاء مدتها، وتم استرجاع قاعدة المرسى الكبير يوم 01 فيفري 1968 قبل انقضاء المدة بـــ 3 سنوات.[2]

وبقي التعاون الثقافي والفني الوحيد الذي لم يتأثر بالمشاكل بين البلدين وحتى عندما كانت العلاقات على حافة القطيعة، ففرنسا سياستها ثابتة في هذا المجال بيسارها ويمينها، والدليل على ذلك مقولة ديغول" لو كان علي أن أختار بين البترول واللغة الفرنسية لاخترت اللغة الفرنسية".[3]

لكن المجال الذي كان مصدر دائما لتوتر العلاقات وفي مستقبل سوق تؤدي إلى القطيعة هو التعاون لاستغلال الثروات الطبيعية، على رأسها البترول بحيث تم التوقع اتفاقية بالجزائر يوم 29 جويلية 1965 مع فرنسا حول استغلال ثروات البترول والغاز، وقع الاتفاق وزير خارجية الجزائر عبد العزيز بوتفليقة ومن الجانب الفرنسي كاتب الدولة لشؤون الجزائر جان دي بروي، وكان لهذا الاتفاق صدى، كما أحدث تغيرات في العلاقات بين البلدين المنتجة للنفط، وأطلق عليها اسم الشركة التعاونية نظرا لمشاركة الجزائر في استثمار الثروات بالتساوي مع الشريك الفرنسي، ومساعدة الجزائر على السير بسرعة في طريق التصنيع، وهو الشرط الأسّاسي، لكي لا تكون مجرد خزان بترولي، وتطبيقا للاتفاق المشاركة تم إنشاء هيئة مختلطة تضم شركتين حكوميتين هما

---

[1]– نازلي معوض أحمد، المرجع السابق، ص 174

[2]– نازلي معوض أحمد، المرجع نفسه، ص 179، 180.

[3]– محمد السعيد، المرجع السابق ، العدد 3058 (18 سبتمبر 2010)، ص 08.

شركة سوناطراك الجزائرية وشركة إيراب الفرنسية وتعمل هاتان الشركتان معا للبحث عن البترول وإنتاجه في 40 منطقة تقريبا، لكن هذه الاتفاقية جاءت مخيبة لأمال الجزائر لأن فرنسا لم تحترم الشروط والأحكام الواردة فيها هذا من جهة، ولم تقدم المساهمة المالية الفعالة لمشروعات التنمية الاقتصادية في الجزائر بالإضافة أن فرنسا لم تراعي المصالح الجزائرية. (1)

وساءت العلاقات الفرنسية الجزائرية بعد مطالبة الجزائر برفع سعر البترول المستخرج من أراضيها والرفع من نسبة الضرائب المفروضة على عائدات وأرباحه استنادا إلى مادتين أساسيتين في متن اتفاقية 1965 المادة 27 بإعادة النظر في النظام الضرائبي البترولي، كما يمكن إعادة النظر في أحكام اتفاقية البترول والتعاون الاقتصادي لعام 1965.

وهذا الخلاف أدى لقيام مفاوضات شاقة بين الجزائر وفرنسا بدأت في شهر نوفمبر 1969 إلى 01 أفريل 1970 وبعد ثماني أشهر من المفاوضات اتضح عقمها في حل الخلاف وفي يوم 20 جويلية 1970 طلب وزير الاقتصاد والطاقة الجزائري السيد بلعيد عبد السلام من كافة الشركات تسديد التزاماتها المالية تجاه الحكومة الجزائرية.

فكان رد فعل الفرنسي إصدار بيانا رسميا يندد فيه بالقرار الجزائري بعد اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي. (2)

ـ2-1 -2. فترة حكم هواري بومدين و جورج بومبيدو(*): 1969 – 1974:

تميزت فترة حكم جورج بومبيدو الذي وصل إلى السلطة سنة 1969 بعد شارل ديغول بالتوتر ووصلت إلى حد القطيعة مع الجزائر ويعوج السبب لمشكلة البترول وإقدام الجزائر يوم 20 جويلية 1970 إلى رفع سعر البترول الجزائري وبعد أيام من هذا القرار

---

(1)– مجلة الجيش، << المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية >>، العدد 53 (أوت 1968)، ص 52، 53.

(2)– نازلي معوض أحمد، نفس المرجع السابق، ص 233، 234.

(*) -جورج بومبيدو :هو رئيس فرنسي من 20 جوان 1969 بعد استقالة ديغول إلى غاية وفاته في 2 أفريل 1974 واصل السياسة الديغولية الاستقلالية في سياسته الخارجية.

جاء سفير الجزائر بفرنسا السيد عبد المالك رضا يحمل رسالة من الرئيس جورج بومبيدو إلى الرئيس هواري بومدين يدعو فيها إلى إيقاف القرار واستئناف المفاوضات، وبالرغم من إجراء مباحثات شاقة ورسمية بين البلدين فقد تعثرت المفاوضات نظرا لتنكر فرنسا ورفضها لمطلب الجزائر، ورغبتها في كسب الوقت لذلك قررت الجزائر الحسم في المشكلة واسترجاع الثروات الوطنية، حيث أعلن الرئيس هواري بومدين يوم 24 فيفري 1971 أمام جمع من النقابين قرار تأميم البترول والغاز الطبيعي، ثم أدلى الرئيس بعد ساعات معدودة بحديث صحفي أن قرار التأميم يشمل 51% من المصالح الفرنسية البترولية والغاز ووسائل نقله بنسبة 100%.[1]

وفي 09 مارس 1971 وجهت الحكومة الفرنسية إلى الحكومة الجزائرية مذكرة أعربت عن وجهة نظرها بخصوص إجراءات التأميم لكن الجزائر رفضت مناقشة قرار التأميم لأن هذا متعلق باستكمال الجزائر لسيادتها، وأمام هذا الوضع وتمسك الطرفين بمواقفهما توقفت المفاوضات بعد فشلها، بإضافة إلى تجاهل الشركات الفرنسية لقوانين التأميم فاتخذت الجزائر قرار يوم 12 أفريل 1971 وهي تحقيق السيطرة الفعلية على الشركات الفرنسية، ووضع النظام الضرائبي لذلك توقفت المباحثات نهائيا وفي يوم 19 أفريل 1971 توقفت الشركات الفرنسية عن أخذ البترول الجزائري، وبعض الشركات سحبت خبرائها من حقول البترول الجزائرية، وقررت شركة البترول الفرنسية في أول ماي سنة 1971 بسحب 166 من موظفيها وفنييها الذين يعملون بفرع الشركة في حاسي مسعود بالجزائر،[2] ولا تتوقف فرنسا عند هذا الحد بل قامت بفرض حصار على تسويق البترول الجزائري، ووصفت البترول الجزائري بأنه بترول أحمر [*] ورد الرئيس بمودين قائلا : " بأنه، إذا كان لون بترولنا أحمر فإنه تلون بدماء شهدائنا الذين يعدون بالملايين"، كما قامت فرنسا بتحريض الاحتكارات البترولية الدولية على مقاطعة البترول الجزائري، واستمرت الحرب التي شنتها الشركات الفرنسية البترولية ضد الحكومة والمصالح

---

[1]– محي الدين عميمور،المرجع السابق ، ص 211.

[2]– نازلي معوض، ص 241–243.

[*] – بترول أحمر (أي متأثر بالشيوعية).

الجزائرية، وكان رد الفعل الجزائري هو رفع سعر النفط إلى 3,60 دولار مع إعلان استعدادها لدفع تعويضات عن تأميم تصل إلى 100 مليون دولار[1]، ومن جهتها فرنسا بدأت تضغط على الجزائر من خلال تجارة النبيذ من الشهر الأول لعهد بومدين فتخلت فرنسا عن التزاماتها لاتفاقية النبيذ لعام 1964 لذلك أوقفت فرنسا دخول الصادرات الجزائرية من النبيذ إلى أسواقها مرتين، المرة الأولى في صيف 1965 والمرة الثانية في أوائل عام 1967 وفي سنة 1970 أوقفت فرنسا دخول صادرات النبيذ الجزائرية إليها فكانت مرحلة حرجة في العلاقات البلدين وازدادت الضغوطات الفرنسية على الجزائر من خلال إثارة مشكلة التواجد العمالي في فرنسا.[2] وإصدار عدة قوانين تقيد العمال المهاجرين، خاصة اتفاقية يوم 27 ديسمبر 1968 التي حددت عدد المهاجرين إلى فرنسا بـــ 35 ألف مهاجر ثم تقلص العدد إلى 25 ألف شخص لسنتي 1972 و 1973 ولم تكتفي فرنسا بذلك بل وصل بها الأمر القيام بأعمال تخريبية واعتداءات على المهاجرين الجزائريين والقتل العمد والتفجيرات التي طالت مقر شركة الخطوط الجوية الجزائرية بليون وتولون وسقوط العديد من القتلى والجرحى والاعتداء أيضا على مقاهي جزائرية يومي 16 و17 أكتوبر 1972، وفي هذه الأثناء دعي الرئيس هواري بومدين الحكومة الفرنسية السهر على أمن المواطنين بقوله "إن دم المواطن الجزائري له نفس وزن وقيمة دم المواطن الفرنسي"، ولكن أمام تضاعف العدوان العنصري وعجز السلطات الفرنسية على حماية المواطنين الجزائريين، قرر الرئيس تعليق هجرة العمال نحو فرنسا، وهكذا وضع حد لحركة الهجرة وبهذا كانت فترة حكم جورج بومبيدو التي تميزت بالركود وبقي وضع على حاله إلى غاية وفاته سنة 1974 قبل نهاية عهدته بسنتين.

ــ2-1-3. فترة حكم هواري بومدين و فاليري جيسكار ديستان:1974 – 1978:

وصل فاليري جيسكار ديستان إلى السلطة سنة 1974 بعد وفاة الرئيس جورج بومبيدو، وهو معروف بأنه من أنصار الجزائر فرنسية وتعاطفه مع منظمة الجيش السري

[1]– محي الدين عميمور، نفس المرجع السابق، ص 211.

[2]– نازلي معوض أحمد، نفس المرجع السابق، ص 255.

الإرهابية، ولكن بالرغم من ذلك حاول تحسين علاقة فرنسا مع الجزائر فكان أول رئيس فرنسي يزور الجزائر زيارة رسمية يوم 10 أفريل 1975 وبوصوله إلى الجزائر عبر على نزعته بعبارة قالها للرئيس هواري بومدين أزعجته حيث قال: "إن فرنسا التاريخية تحي الجزائر المستقلة" ودامت زيارته ثلاثة أيام، وشملت قسنطينة وسكيكدة بإطلاع على منشات كجامعة قسنطينة ومركز تمييع الغاز في سكيكدة.[1]

وحسب جيسكار ديستان أن زيارته للجزائر لم تكن رغبة شخصية بل بإلحاح من مساعديه وعبر عن ذلك بقوله "لم أتقبل بعد في أعماقي تخلي فرنسا عن الجزائر حتى ولو أدركت حتميته، ووافقت على القرار السياسي المتعلق به"[2]، وبالفعل بدأت تظهر مشاكل بعد ستة أشهر من زياراته للجزائر بتجدد الاعتداءات العنصرية التي كانت تستهدف من حين إلى آخر المهاجرين الجزائريين وممتلكاتهم، وبالتالي طي صفحة الماضي إلى الأبد لم تعدم طويلا إذ تم تفجير القنصلية الجزائرية بنيس، وكذلك طالت التفجيرات مقر الصحيفة الوطنية المجاهد، واستطاعت مصالح الأمن الجزائرية بإلقاء القبض على رعايا فرنسيين ينتمون لشبكة إرهابية سبق وأن ارتكبوا حوالي 15 عشر عملية ضد مصالح الموطنين الجزائريين لهذا وجهت الحكومة الجزائرية مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة الفرنسية يوم 21 فيفري 1976 لن تلك السلوكيات تهدف في الأساس ضرب استقرار الجزائر وحاولت فرنسا على عهد جيسكار ديستان التدخل في مشاكل القارة الإفريقية وتحطيم كل محاولات الجزائر لبناء وحدة دول المغرب العربي وذلك بتشجيع المغرب الأقصى وموريتانيا بالسيطرة على الصحراء المغربية ودعمهما عسكريا، واعتبرت نفسها دركي إفريقيا الفرانكفونية والهدف هو عزل الجزائر، والعودة إلى مناطق نفوذها السابقة، وكانت تدعمها حملات عدائية في الصحف الفرنسية على الجزائر، وهي بمثابة حرب متواصلة ضد الجزائر وقد حذر الرئيس هواري بومدين من أي مغامرة استعمارية جديدة في المنطقة وازدادت الحملات الصحفية المنتقدة للجزائر خاصة سنة 1978 عند مرض الرئيس هواري بومدين بأن الجزائر على وشك حرب أهلية وتعيش في بحر من النار

---

[1]– أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ج2، ص 375، 377، 379.

[2]– محمد السعيد، نفس المرجع السابق، ص 08.

والدماء، ومن خلال هذا نلاحظ أن العلاقات الفرنسية الجزائرية كانت غير طبيعية لأن فترات التوتر أكثر منها فترات الانفراج والتعاون.[1]

---

[1]– أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع نفسه ، ج2، ص 382، 383.

-2- العلاقات الفرنسية المغربية 1962-1978

1- خلفية العلاقات الفرنسية المغربية .

2-2.العلاقات الفرنسية المغربية بعد الاستقلال 1956 .

-2- العلاقات الفرنسية المغربية:

تميزت العلاقات الفرنسية المغربية بالتعاون والتقارب منذ زمن بعيد، وهذا راجع إلى الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية بين البلدين، كما أن المغرب الأقصى يتمتع بموقع استراتيجي قريب من أوربا جعلها عرضة للتهديدات الخارجية، خاصة الإسبانية والبرتغالية، ولكن فرنسا استطاعت الفوز بالمغرب الأقصى، كما أنها التي حصلت على حصة الأسد في شمال إفريقيا من حيث المستعمرات.

2.1. خلفية العلاقات الفرنسية المغربية(خلال فترة الحماية 1912 – 1956):

كان المغرب الأقصى تحت حكم الأسرة العلوية، التي جابهت باستمرار إلى الهجمات الأوربية، خاصة الإسبانية منها، واقتصر التواجد الأوربي بأراضيها إلى غاية القرن السابع عشر على السواحل ببعض الموانئ، وازداد الاهتمام الأوربي بالمنطقة المغاربية بعد احتلال الجزائر من قبل فرنسا في 1830، وأرادت فرنسا بهد ذلك التوسع غربا لكنها اصطدمت بمنافسة كل من ألمانيا وبريطانيا وإسبانيا لها في المنطقة، وفي هذه الأثناء شهد المغرب الأقصى أزمة اقتصادية أدت إلى إفلاس العديد من المصاريف والشركات المالية على عهد السلطان الحسن الأول فكانت فرصة للتواجد الأوربي الذي ازداد في المنطقة، بحكم الاستثمار، وكان التواجد الفرنسي قوي نظرا للعلاقة الوطيدة التي تربط بين الجمهورية الفرنسية الثالثة بالبلاط العلوي، وفرنسا من خلال تواجدها على التراب المغربي أصبحت تحبك المؤامرات بالتواطؤ مع الأشراف، ورجال الطرق الصوفية لمساندة مصالحها، فحاول السلطان إجراء تعديلات وإصلاحات، فاغتنمت فرنسا الفرصة وعقدت عدة اتفاقيات سرية مع الدول المنافسة لها على المغرب مثل الاتفاقية مع إيطاليا سنة 1902، ومع بريطانيا وإسبانيا سنة 1904، ومؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906 بحضور 15 دولة، وفي الأخير فرضت الحماية المزدوجة على المغرب الأقصى يوم 30 مارس 1912، واضطر السلطان عبد الحفيظ للتوقيع عليها، وأرسل مقيم عام فرنسي للمغرب وهو الجنرال ليوتى من 1912 إلى غاية 1925، أما المنطقة الإسبانية في الشمال فقد تم تعين مندوب إسباني، واستطاعت فرنسا إقامة إدارة مركزية وجهوية ومحلية

استعمارية تتحكم في كل المجالات وترك للسلطان مهام محدودة كدوره الديني، وتوقيع الظهائر، وهذا حسب شروط المعاهدة.[1]

استطاع الجنرال ليوتى المقيم العام الفرنسي بالمغرب، توطيد دعائم الحماية الفرنسية بالمغرب وذلك بإحداث إدارة استعمارية تتحكم في كامل السلطات والاستعانة بالقياد والباشوات، ولكن الجنرال ليوتى وضع استقالته سنة 1922، فتحول نظام الحماية إلى إدارة مباشرة، فتوسعت سلطات المقيم، وبقيت مدينة طنجة مدينة دولية حسب قرار مؤتمر باريس 1923 حيث تم تسييرها من طرف سبع دول.

إن التواجد الفرنسي والإسباني بالمغرب الأقصى وفرضهما للحماية عليها رفضه الشعب وقامت عدة انتفاضات ومقاومات مسلحة، كثورة ماء العينين، وثورة الريف بشمال المغرب بزعامة عبد الكريم الخطابي لكنها فشلت جميعا بسبب تضافر عدة عوامل من بينها اعتماد المقاومة على أسلحة بسيطة، وافتقاد الجنود الخبرة بينما جيش الاحتلال منظم ويمتلك أسلحة حديثة.[2]

وبعد الحرب العالمية الأولى بدأ الوعي الوطني يتبلور في أوساط الفئات المثقفة مما ساهم إلى قيام نضال سياسي متمثل في ظهور الحركة الوطنية المغربية المشكلة من عدة أحزاب أبرزهم الحزب الوطني، وكتلة العمل الوطني، وحزب الاستقلال وتصدت هذه الحركة لبعض القرارات الاستعمارية منها رفضها الظهير البربري في ماي 1930، وباقتراب الحرب العالمية الثانية طلب السلطان محمد الخامس من شعبه المشاركة في هذه الحرب إلى جانب الفرنسيين، وأن يظهر المغرب في مظهر الحليف الوافي، وأن تكون مشاركة الجيش المغربي إلى جانب الجيش الفرنسي، باعتبار المغرب كدولة مقاتلة من أجل مقاومة العنصرية واضطهاد الشعوب، حتى يتسنى في المستقبل أن يطالب بحقوق الشعب باسم هذا المطلب بعد الحرب، وفي إحدى تصريحاته عبر عن استعداده للحرب

---

[1]- سالم برقوق، المرجع السابق ، ص 52، 53، 54.

[2]- حيدر صالح البحري « المغرب لا يزال تحت مظلة الحماية الفرنسية » جريدة المشوار السياسي، العدد 45 (من 04 إلى 10 أوت 2010)، ص 4،5.

ضد ألمانيا وإيطاليا إذا فكرتا باحتلال المغرب، كما رفض تطبيق قوانين حكومة فيشي، وعند نزول الحلفاء بالدار البيضاء يوم 08 نوفمبر 1942 استقبلهم السلطان محمد الخامس، كما قرر تحضير استقبال خاص لممثل فرنسا الحرة شارل ديغول، وتم اللقاء بينهما سنة 1943 وبدأت علاقة الصداقة والمودة بينهما وتفاجئ شارل ديغول بالاستقبال الحار الذي حضي به في المغرب، وبنهاية الحرب العالمية الثانية 08 ماي 1945 وجهت دعوة[1] للسلطان المغربي لحضور الاحتفال بالمناسبة بفرنسا، ولكن الوضع تغير بعد الحرب العالمية الثانية في ظل ارتفاع الوعي الوطني مما أدى إلى انضمام السلطان ومساندته لمطالب الأحزاب الوطنية، وعبر عن ذلك في مؤتمر طنجة 1947 بالمطالبة بالاستقلال، فقررت فرنسا تنحية سلطان المغرب محمد الخامس، وتنصيب محمد بن عرفة كسلطان، وتم نفي السلطان محمد الخامس[*] وابنه إلى مدغشقر، انتفض الشعب المغربي، وتحولت مطالبهم من الحرية والاستقلال إلى المطالبة بعودة الملك محمد الخامس فشنت إضرابات عديدة، ونظمت عمليات للمقاومة أدت إلى استشهاد العديد من الوطنيين أمثال علال بن عبد الله، وهذه المقاومة لم تتبنى شعار التحرر بل تبنت منطق الولاء للملك المخلوع الذي عين سابقا من قبل الاستعمار، لذلك أخذت المقاومة اسم ثورة الملك والشعب، وقررت فرنسا القيام بحملة من الاعتقالات في صفوف المغاربة منذ 10 أوت 1952، وبينما السلطان وولي عهده في المنفى بمدغشقر، تم اتصال سري بين الموساد وولي العهد الحسن الثاني وعن طريقه تحصل على وعد بالعودة إلى الحكم بشرط خدمة المصالح الفرنسية والإسرائيلية بعد استقلال المغرب وفي المقابل تكون المغرب تحت المظلة الفرنسية مستقبلا.

ودامت فترة المنفى من 20 أوت 1953 إلى غاية 16 نوفمبر 1955، وكان ولي العهد الحسن الثاني يقوم بدور المستشار لسلطان محمد الخامس، وشارك في كل المفاوضات التي تمت بكورسيكا ومدغشقر وفي النقاشات الرسمية وغير الرسمية وأمام

---

(1)- Michel Robert, DEGAULE et le Maroc, Paris : Edition Public Sud, 1990, p 15-23.

(*)– نفي الملك محمد الخامس وولي العهد آنذاك الأمير الحسن الثاني والأمير عبد الله وكافة أفراد العائلة الملكية خارج المغرب يوم 20 أوت 1953، وتم تحرير عريضة لسحب الشرعية الدينية عن السلطان محمد بن يوسف كإمام، ونقل السلطان وعائلته في طائرة عسكرية باتجاه كورسيكا قبل أن ينقل من جديد يوم 02 جانفي 1954 إلى مدغشقر.

زيادة الضغط الشعبي المغربي، وزيادة انتصارات الثورة الجزائرية وضغطها وتضامنها مع الشعب المغربي من خلال الهجوم الشمال القسنطيني يوم 20 أوت 1955[1] مما جعل السلطات الفرنسية إلى التعجيل بإعادة محمد الخامس من منفاه، وقد وقعت معه في 06 نوفمبر 1955 بيان لا سيل سان كلو[*] وهو البيان الذي تعلن فيه الحكومة الفرنسية استعدادها لمساعدة المغرب ليصبح دولة عصرية ذات سيادة، وعاد محمد الخامس إلى المغرب في 16 نوفمبر 1955، وألف حكومة ائتلافية تقوم بالمفاوضات التي انتهت باعتراف فرنسا باستقلال المغرب في 02 مارس 1956 واعتراف إسبانيا بهذا الاستقلال 07 أفريل 1956[2] .

2-2-.العلاقات الفرنسية المغربية بعد الاستقلال 1956 :

اعترفت فرنسا باستقلال المغرب الأقصى يوم 02 مارس1956 وهذا بعد مفاوضات تمت بينهما وبالرغم من استقلال المغرب عن فرنسا إلا أنهما بقي مرتبطين معا باتفاقيات تحصلت من خلالها فرنسا على عدة امتيازات خولت لها تسير الشؤون الخارجية والدفاع حيث تحصل الجيش الفرنسي على مهمة تكوين المؤسسة العسكرية بالمغرب على النمط الفرنسي وبموجب الاتفاقية أبقت فرنسا على بعض قواتها بالإضافة إقامة قواعد عسكرية والسيطرة على بعض المطارات ومراكز المراقبة البحرية، حتى وصل مجموع القوات الفرنسية حوالي 45 ألف جندي من سلاح المدفعية والجند رمة و15 ألف جندي ينتمون إلى السلاح الطيران وموزعين على القواعد العسكرية و2000 من جنود البحرية متمركزين في الدار البيضاء، كما يوجد 500 ضابط فرنسي يعملون في صفوف الجيش الملكي كإطارات للتدريب، بالإضافة إلى القواعد الفرنسية هناك كذلك قواعد جوية أمريكية وقواعد بحرية بالقنطيرة، وأصبحت هذه القواعد العسكرية الفرنسية تستخدمها فرنسا كمحطات لضرب وقصف الجزائر بهدف القضاء على الثورة، وشعر النظام المغربي

---

[1]– حيدر صالح البحري،المرجع السابق ، العدد 45 (من 04 إلى 10 أوت 2010)، ص 4،5.

[*]– القصر الذي كان يقيم فيه وزير الخارجية الفرنسي.

[2]– عبد الإله بلقزيز، العربي مفضال ، أمينة البقالي، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947–1986،(ط1، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية 1992) ، ص 268.

بالتهديد الذي أصبحت تشكله هذه القواعد العسكرية على استقلالها فطالبت بتصفية هذه القواعد وضرورة الجلاء من خلال قيامها بعدة مفاوضات، وإلى جانب الامتيازات العسكرية التي تحصلت عليها فرنسا في المغرب ارتبطت أيضا اقتصاديا وثقافيا بالمغرب[1] ولكن سرعان ما ساءت العلاقات الفرنسية المغربية خاصة عندما قامت فرنسا بعملية القرصنة ضد الطائرة المغربية التي كانت تحمل زعماء الثورة الجزائرية يوم 22 أكتوبر 1956 المتنقلة من الدار البيضاء إلى تونس من أجل حضور مؤتمر وأجبرت الطائرة على الهبوط في مدينة الجزائر، وتم اعتقال الزعماء الجزائريين وكان رد فعل الملك المغربي محمد الخامس على هذه الجريمة الاستنكار وعبر على أن ثقته في فرنسا واستقلال بلاده قد تزعزعت[2]

وأعلن الملك محمد الخامس من تونس عملية الاختطاف تعد تهجما على شخصه وبلاده، وخرقا لجميع المواثيق المبرمة مع فرنسا وطالب بإطلاق سراح المعتقلين وإعادتهم إلى المغرب دون قيد ولا شرط، وأرسل إلى باريس كل من رئيس حكومته ووزير خارجيته للمطالبة بإطلاق سراح القادة الجزائريين، وأمام رفض فرنسا أعلن الملك قطع علاقاته مع فرنسا واستدعى سفيره بباريس.وبدأ الملك يفكر في العودة إلى حمل السلاح من جديد من أجل الرد على ذلك الاعتداء الفرنسي على ضيوفه[3].

وفي عام 1958 عند وصول شارل ديغول إلى السلطة وبحكم الصداقة التي تربطه بالملك المغربي محمد الخامس حاول إعادة العلاقات إلى طبيعتها خاصة وأن الثورة الجزائرية قد توسعت وحققت انتصارات كبيرة، فحاول التقرب من المغرب بهدف تشتيت وحدة الدول المغاربية، حيث أجرى مفاوضات مع المغرب بدراسة قضية الحدود الجزائرية المغربية، ومستقبل الصحراء من أجل تلبية المطالب الترابية المغربية ولكن فرنسا حاولت الضغط

---

[1]– معمر العايب « الجزائر في الإستراتيجية العسكرية الغربية من 1993 إلى 1962 »مجلة المصادر، العدد 15 السداسي الأول 2007، ص 116، 117.

[2]– عبد الله مقلاتي، « مؤتمر تونس المغاربي واختطاف زعماء الثورة الجزائرية 23 أكتوبر 1956 » مجلة المصادر، العدد 16 السداسي الثاني 2007، ص 189،190.

[3]– عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 191.

على المغرب للتخلي على مساندتها للثورة الجزائرية في مقابل أن يتم حل قضية الحدود، هذا العرض رفضه الملك محمد الخامس في الأخير وفضل التفاوض في هذه القضية بعد استقلال الجزائر[1] ، وعادت العلاقات الفرنسية المغربية إلى التوتر خاصة عندما قامت فرنسا بتطوير برنامجها النووي من خلال تجاربها في الصحراء الجزائرية برقان ، فلقي هذا التفجير معارضة شديدة من قبل المغرب باعتبار القنبلة النووية انفجرت بمنطقة هي جزء من المملكة المغربية، وكررت فرنسا تجاربها بتفجير القنبلة الذرية يوم 13 فيفري 1960 أدى هذا العمل إلى إدانة المغرب وبعد يومين فقط قررت التدخل وذلك بقطع التعاون الدبلوماسي الذي يعود إلى 28 ماي 1956 وطلبت المغرب من سفيرها بالعودة من باريس ونقلت المغرب القضية إلى هيئة الأمم المتحدة بهدف حماية القارة الإفريقية من السلاح النووي، بينما فرنسا لم تهتم وفي 31 مارس 1961 قامت بتفجير آخر مما جعل الملك محمد الخامس يبعث برسالة إلى الجنرال ديغول يخبره إدانته لهذه التجارب التي وقعت في منطقة سكنية وهي جزء من التراب المملكة.[2]

كما طلبت المغرب من فرنسا استرجاع موريتانيا، لكن فرنسا رفضت ذلك فأدى بالمغرب إلى تسجيل المسألة على مستوى هيئة الأمم المتحدة. ولكن القضية التي أثارت قطيعة بين المغرب وفرنسا هي عملية اختطاف واغتيال زعيم المعارضة المغربية السيد المهدي بن بركة بالأراضي الفرنسية يوم 29 أكتوبر 1965، حيث وقعت عملية الاختطاف في باريس بالقرب من مقهى بشارع سانت جرمان وفي وضح النهار، وقد نفذ عملية الاختطاف اثنان من رجال البوليس السري الفرنسي بالتواطؤ مع الأوساط السياسية بالمغرب، وهذه القضية أثرت على العلاقات المغربية الفرنسية لأن الاختطاف وقع بالأراضي الفرنسية وعلى يد عناصر من البوليس الفرنسي[3] فرفعت القضية إلى مستوى الحكومات وإلى المجال الدبلوماسي لأن كرامة الدولة الفرنسية أصبحت محل قدح وبعد تحقيقات أثبت تورط شخصيات مغربية في جريمة القتل، فبدأت أزمة دبلوماسية بين

---

(1)- DE GAULE en son siècle, op.cit. , p 240.
(2)- Michel Robert, op.cit. , p 163.
(3)-Ellyas Akram, Benjamin Stora, Les 100 portes du Maghreb, (France, les éditions de l'Atelier, édition Ouvrières, 1999) , p 80.

المغرب وفرنسا، وخاصة عند ازدياد الضغوطات على شارل ديغول من قبل المعارضة السياسية، ومن أهم الإجراءات الرسمية التي اتخذتها فرنسا هي عزلها للكثير من الشخصيات السياسية السامية، وإلحاق مصلحة الوثائق الخارجية ومكافحة التجسّس بوزارة الدفاع هذا على المستوى الداخلي أما موقف فرنسا الدبلوماسي من المغرب فكان سحب فرنسا سفيرها بالرباط على أثر رفض الحكومة المغربية الخضوع للأمر الدولي المتعلق بإلقاء القبض على الجنرال أوفقير ووزير الداخلية المغربي والمتورطين في القضية. [1]

وبالرغم من هذه الفترات التي شهدتها العلاقات الثنائية الفرنسية المغربية من توتر إلا أن التعاون الاقتصادي والثقافي بقي متواصل نظر لإحساس فرنسا بخطورة الوضع ونظرا لتقرب الولايات المتحدة الأمريكية من المغرب وتعاونها معه، وإحساس فرنسا بمنافسة هذه الأخيرة لها بالمنطقة فتقدمت بمساهمات مالية خاصة تدخل في إطار القروض التجارية لدعم التصدير نحو المغرب أو قد تكون المساهمة في شكل استثمارات مباشرة وفي أواسط الستينات ارتفع حجم التعامل المالي المغربي مع الشركات الخاصة الفرنسية مما دفع بخوصصة المساعدات والقروض العمومية الفرنسية.[2]

ويعود التعاون الثقافي بين فرنسا والمغرب إلى اتفاقية 05 أكتوبر 1957 التي تنص على حق فرنسا بفتح مؤسسات تعليمية وتكوينية أينما تراه مناسبا وإتباع المقررات والمناهج البيداغوجية الفرنسية وبمقتضى المادة الخامسة من هذه الاتفاقية على 1031 مؤسسة تعليمية من المغرب على المستويين الابتدائي والثانوي وتواصل هذا التعاون وبالرغم من تغير الحكومات الفرنسية إلا أن بقي تمسكها بالمغرب الأقصى وعرفت العلاقات بين البلدين علاقة متميزة أخذت طابع الصداقة والأخوة على عهد الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان عندما زارها سنة 1975 وتم تبادل الزيارات الرسمية بينه وبين الملك الحسن الثاني، ولقي منه الدعم الدبلوماسي والعسكري، مما جعل المغرب تتشجع وتطالب بالصحراء الغربية وفرنسا ورائها تحميها حتى تمكنت من احتلالها سنة 1975 وتواصل

---

[1]– « حول ملف اختطاف المهدي بن بركة » مجلة الجيش، العدد 23، فبراير 1966، ص 33–34.

[2]– سالم برقوق، نفس المرجع ص 128.

الدعم الفرنسي وعلى رأسه جيسكار ديستان للمغرب إلى غاية 1978 هذا ما أعطى للنظام المغربي ثقة إذ أصبحت تحاول تهديد الجزائر في ظل وقوف الإمبريالية الغربية الفرنسية والأمريكية مع النظام المغرب الأقصى. [1]

[1]- سالم برقوق، مرجع سابق، ص 114.

3- – العلاقات الجزائرية المغربية.

3-1-. جذور العلاقات الجزائرية المغربية:

- غداة الاحتلال الفرنسي للجزائر.
- خلال معركة الكفاح الوطني

3-2-العلاقات الجزائرية المغربية بعد استقلالهما

أ . استقلال المغرب : 1956

ب. استقلال الجزائر : 1962

عرف المغرب العربي على مدى 14 قرن من الزمان مظاهر عديدة للوحدة بين أقطاره، نظرا لتوفر شروطها لدى شعوب المنطقة وسعيهم إلى تحقيقها، وشهد المغرب الإسلامي بروز دولة قوية حققت الوحدة وفرضت وجودها وهي دولة الموحدين التي يعود الفصل في قيامها إلى قائدين بارزين ابن تومرت القادم من المغرب وعبد المؤمن بن علي جزائري النشأة، لكن بضعفها أدى إلى تشتت دول المغرب الإسلامي وانقسامها وقيام حروب فيما بينها مما سمح للدول الأوروبية بالتدخل مستغلة الوضع الداخلي وتوتر علاقات الدول المغاربية فأدى بسقوطها الواحدة تلو الأخرى تحت السيطرة الاستعمارية وكانت البداية بالجزائر سنة 1830. من خلال ما تقدم فإن العلاقة التي تربط الجزائر والمغرب قديمة اتسمت بفترات عداء وتوتر وفترات تعاون وتعايش نظرا لتداخل عدة عوامل تاريخية وجغرافية واقتصادية وسياسية عبر مراحل تاريخية شهدتها المنطقة.

ـ3-1. جذور العلاقات الجزائرية المغربية

- غداة الاحتلال الفرنسي للجزائر:

إن عند احتلال الجزائر العاصمة من قبل فرنسا يوم 05 جويلية 1830، التزم المغرب الأقصى اتجاه الجزائر بالحياد، حسب ما أكده السلطان عبد الرحمن إلى نائب قنصل فرنسا بطنجة، وبسقوط الجزائر سمح ذلك للسلطان بمحاولة تطبيق سياسة توسعية على حساب الجزائر بتحريض الطرق الصوفية بإثارة مشاكل كالدرقاوين الذين تمردوا في منطقة وهران وكذلك الزاوية التيجانية بعين ماضي بالأغواط التي كان يحميها السلطان عبد الرحمن مما أدى إلى توتر الوضع بالجزائر من شلف إلى الحدود الغربية،(1) وأمام الصعوبات التي واجهت فرنسا في التوسع غربا بإقليم وهران اغتنم السلطان المغربي الفرصة وتدخل وأعلن لقنصل فرنسا بطنجة أن من حقه تلمسان ومن واجباته اتجاه مسلمي الجزائر واعتبر سكان تلمسان من رعاياه وعين صهره مولاي علي بن سليمان كخليفة له تحت وصاية القائد إدريس عامل وجدة في 07 نوفمبر 1830 ودخلت القوات

---

(1) -شارل أندري جوليان ،" التدخل المغربي في الجزائر غداة احتلال العاصمة الجزائرية سنة 1830" مجلة البحث العلمي العدد 3، السنة الأولى ،ص 260

المغربية تلمسان ورحب بهم الحضر، وفي 16 أوت 1831 عين السلطان خليفة آخر على تلمسان وهو محمد بن الحمري.[1]

كما استقبل سكان الغرب بارتياح، خبر مساعدة السلطان عبد الرحمن لهم ضد الفرنسيين، وكان السلطان يحضى بتأيد شيخ الزاوية التيجانية، ، لكن بعد اللقاء الذي جمع السلطان المغربي والقنصل الفرنسي يوم 22 مارس 1832، جعله يتراجع بحيث أوقف كل عملياته بالجزائر، وعاد ابن الحمري من تلمسان إلى المغرب وهذا نتيجة للضغوطات الفرنسية وتخوف السلطان مولاي عبد الرحمن من نقمة الفرنسيين، وبهذا انتهى تدخل السلطان في الإقليم الغربي،[2] وفي هذه الأثناء برزت مقاومة الأمير عبد القادر وتوسعت في كل الأقاليم مما أدى إلى زيادة شعبية الأمير التي وصلت إلى الأراضي المغربية وأمام الضغط الفرنسي عليه لجأ الأمير عبد القادر إلى الأراضي المغربية، وطلب المساعدة من السلطان فاتسعت شعبيته في أوساط القبائل، فقامت فرنسا بتهديد المغرب ومحاربته برا وبحرا، وتطور الوضع إلى وقوع معركة وادي ايسلي في 1844 شارك فيها الأمير ومعه ثلاثين ألف جندي وكانوا بقيادة مولاي محمد نجل السلطان لكنهم انهزموا وقام الأسطول الفرنسي بضرب مدينة طنجة والصويرة، فقام سلطان المغرب بعقد معاهدة طنجة سنة 1844 يلتزم من خلالها بإخراج الأمير عبد القادر من الأراضي المغربية، وفي سنة 1845 حقق الأمير انتصارا أمام القوات الفرنسية بمعركة سيدي إبراهيم فزاد الضغط عليه من قبل فرنسا فعادا مرة ثانية إلى الأراضي المغربية محاولا جمع القبائل لكن السلطان المغربي عارضه وأمره بالخروج ورفض مساعدته بالذخيرة والأسلحة وهدده بالقبض عليه وتسليمه لأعدائه، وبهذا فقد سدت كل المسالك في وجه الأمير فاضطر إلى التسليم سنة 1847، ومن كل ما ذكر نلاحظ أن السلطان المغربي تخوّف من التهديدات الفرنسية وتواطأ معهم ومن جهة أخرى زيادة شعبية الأمير في أوساط القبائل المغربية خطر على عرشه.[3]

---

[1]–أندري جوليان، ص 262،261.

[2]–أندري جوليان، مرجع نفسه، ص 260، 262،261.

[3]– أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، دار الكتاب، (ط2 ، البليدة ، 1963) ، ص 53.

ـ العلاقات الجزائرية المغربية خلال معركة الكفاح الوطني:

تميزت هذه المرحلة بالتقارب والتعاون بين البلدين مع العمل على وحدة النضال للتخلص من السيطرة الاستعمارية، وسمح ذلك بفتح المجال إلى التفكير في تحقيق وحدة المغرب العربي، فكانت بوادر التضامن بينهما ترجع إلى مطلع القرن العشرين تحت تأثير حركة النهضة بزعامة محمد عبده وشكيب أرسلان، مما أدى تشكيل عدة تنظيمات جماهيرية بدأت بمساندة الجزائر وتضامنها مع مناضلي الريف ضد القوات الفرنسية والإسبانية بالخروج في مظاهرات والقيام بإضرابات سنة 1925،[1] كما تشكلت تنظيمات سياسية وعلى رأسها نجم شمال إفريقيا سنة 1926 الذي كان أول تنظيم سياسي مغاربي يطالب الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال التام لكل البلدان الثلاث الجزائر وتونس والمغرب الأقصى، وازدادت متانة العلاقات من خلال الالتفاف حول جمعية الطلبة المسلمين الأفارقة الشماليين الذي تأسّس بفرنسا سنة 1926 الذي كان هدفه محاربة الاستعمار[2] ، وباندلاع الحرب العالمية الثانية وإقحام الشعوب المغاربية فيها ونظرا للتطورات التي عرفتها المنطقة خلال هذه الحرب التي قربت بين زعماء الحركات الوطنية في الجزائر مراكش وأثروا في بعضهم البعض حيث قام فرحات عباس بصياغة بيان الشعب الجزائري سنة 1943 الذي كان له صدى في المغرب والدليل على ذلك صياغة وثيقة المطالبة بالاستقلال والوحدة الصادر عن الجبهة القومية الوطنية المغربية بتاريخ 14 فيفري 1943 بتطوان، وكذلك صياغة ميثاق يوم 11 جانفي 1944 الصادر عن حزب الاستقلال بالرباط، فنستنتج من خلال هذا وحدة المواقف النضالية في الجزائر والمغرب الأقصى، والاشتراك في النهج الثوري.[3]

وعند نهاية الحرب العالمية الثانية ارتكب الاستعمار الفرنسي يوم 08 ماي 1945 مجازر في حق الشعب الجزائري، وكان لها رد فعل بالمغرب حيث تحركت أقلام

---

[1]– أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق ، ص387.

[2]– مجلة الجيش العدد 292 (سبتمبر 1988)، ص 41.

[3]– زكي مبارك، أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية، (الرباط، دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، 2007)، ص 26، 31، 32.

ومشاعر النخبة الوطنية المغربية كلها تضامنا وتعاطفا مع الجزائر حيث خصص الزعيم السياسي المغربي علال الفاسي فصلا خاص في كتابه الحركات الاستقلالية في المغرب العربي عن مجزرة 08 ماي 1945 كتب من باب المؤرخ المتتبع للأحداث، وحظيت هذه المجزرة باهتمام وطنيين مغاربة آخرين أمثال عبد الرحمان حجيرة تحت عنوان سكان المنطقة الشرقية وأحداث سطيف، وكذلك قدور الوطاسي في كتابه أربع سنوات مع جبهة التحرير الجزائرية.وفي سنة 1945 وقع كل من حزب الاستقلال المغربي، وحزب الشعب الجزائري والحزب الدستوري التونسي ميثاق مشترك، كما انتقل مركز النضال المغاربي وتوحيده إلى المشرق العربي، حيث انعقد مؤتمر المغرب العربي في شهر فيفري 1947 برئاسة عبد الكريم غلاب نتج عنه تأسيس مكتب المغرب العربي.كما قررت الأحزاب الوطنية المغاربية على رأسها الجزائر والمغرب تأسيس لجنة تحرير المغرب يوم 06 جانفي 1948 وكان الهدف هو تحقيق الاستقلال بتنسيق الجهود للقيام بالكفاح المسلح وبذلك يتم بإنشاء جيش التحرير المغرب العربي[1]

والإعداد وتحضير للثورة المسلحة واستطاع الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي الحسم في القرار النهائي الذي كان سنة 1952 بأن اختيار الكفاح المسلح هو الوسيلة الأساسية لمحاربة الاستعمار[2] فانطلق الكفاح المسلح بالمغرب الأقصى في سبتمبر 1953 وفي الفاتح من نوفمبر 1954 تندلع الثورة التحررية الكبرى الجزائرية وتضمن بيانها أهداف عديدة، منها تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها العربي الإسلامي، وفي أيام الثورة الأولى قامت هجمات 20 أوت 1955 بشمال القسنطيني مساندة وتأيدا للشعب المغربي في الذكرى نفي الملك محمد الخامس وعزله عن العرش سنة 1953 ، وفي سبتمبر 1955 تقرر القيام بجهد عسكري مشترك مما جعل السيد علال الفاسي يعلن أن جبهة التحرير الوطني والمقاومة المغربية وحدتا جهودهما ضمن ما يسمى جيش تحرير المغرب العربي وورد ذكرها في ميثاق الصومام لكن الاستعمار الفرنسي قرر وضع حد لذلك العمل المسلح الموحد بين المغرب والجزائر حيث بدأ يتفاوض مع المغرب وأصبح

---

[1]- عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص 64

[2]- زكي مبارك، ص 48

استقلال المغرب الأقصى موقف حرج اتجاه الثورة الجزائرية لأن لجنة تحرير المغرب العربي تؤكد على مواصلة مساندة البلد الذي لم يحصل على استقلاله ولا زال يكافح[1] ، وباستقلال المغرب الأقصى سوف تعرف العلاقات الجزائرية المغربية مسار آخر

-3-2- ـ العلاقات الجزائرية المغربية بعد استقلالهما:

أ -بعد الاستقلال المغرب 1956:

عرفت العلاقات الجزائرية المغربية في مرحلة ما بعد الاستقلال توتر وتشتت بدأ عقب استقلال المغرب سنة 1956، لتزداد الفجوة اتساعا بعد استقلال الجزائر عام 1962 وبروز عدة قضايا سممت العلاقات وزادت من التفريق بينهما، وفي الأساس يرجع ذلك إلى تمسك المغرب الأقصى بمطالب أنية ضيقة، وتخليه عن حلم المغرب العربي بعد الاستقلال إرضاء لفرنسا بحل جيش التحرير المغربي ودمجه في الجيش النظامي، وهذا خلاف ما قد اتفق عليه سنة 1955 بالقاهرة، وهذا يخدم مصلحة المستعمر الفرنسي[2]، والحدث الثاني الذي أدى إلى توتر العلاقات إقدام فرنسا على ارتكاب عملية القرصنة الجوية يوم 22 أكتوبر 1956 واختطاف قادة الثورة الجزائرية[*] حيث كانوا متوجهين من المغرب إلى تونس على متن طائرة مغربية لحضور مؤتمر، واتفق القادة الجزائريين عقد اجتماع بمدريد لدراسة ما أفرزته قرارات مؤتمر الصومام قبل حضور المؤتمر وكان السيد أحمد بن بلة في مصر فجرى لقاء بينه وبين الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي حذره من الذهاب إلى الرباط 3 مرات قبل الاجتماع وعند وصول السيد أحمد بن بلة إلى مدريد علم بأن القادة ذهبوا إلى الرباط لأن الحسن الثاني أرسل لهم طائرة نقلتهم، ليتم اللقاء في الرباط ثم الذهاب إلى تونس رفقة الملك محمد الخامس وعلى متن نفس الطائرة، لكنهم ركبوا في طائرة أخرى عليها ما بين 20 و 25 راكب صحفيون فرنسيون ومغاربة

---

[1]– مجلة الجيش العدد 292 (سبتمبر 1988)، ص 41.

[2]– عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص 79.

[*]– قادة الثورة المختطفين هم: السيد أحمد بن بلة، محمد بوضياف، محمد خيضر، حسين أيت أحمد ومصطفى الأشرف.

وبعد ثلاثة أيام التي قضاها الزعماء بالمغرب غادروها إلى تونس فتمت عملية الاختطاف وإلقاء القبض على الزعماء الأربعة ومعهم الصحفي مصطفى الأشرف ونقلوا إلى فرنسا، أمام رد فعل الملك محمد الخامس كان عنيفا والذي هدد حتى بإعلان الحرب عليها لأن الزعماء كانوا في ضيافته وعلى متن طائرة مغربية.[1]

ولكن بالرغم ما وقع بقي ذلك التعاون والعمل المشترك بين الوطنيين المغاربة والجزائريين بمساعدتهم ودعمهم في كفاحهم المسلح بحيث كانت المنطقة أكثر أمنا لهم تمثلها مدينة تيطوان التي تقع في شمال المغرب أين الوجود الإسباني فكانت منطقة عبور نحو الخارج، ومنفذ أساسي للتزود بالأسلحة فقد كانت تصل البواخر محملة بالسلاح من المشرق العربي، وقام المغاربة بإفراغها مثل الباخرة دينا، لكن هذا التعاون لم يستمر بنفس الوتيرة خاصة بعد استقلال المغرب التي أصبحت من أولوياتها تحقيق أهداف قطرية[2]، في المقابل حصلت فرنسا على امتيازات عديدة بالمغرب أثرت سلبا على الثورة الجزائرية منها بقاء 45 ألف جندي من سلاح المدفعية و15 ألف جندي ينتمون إلى السلاح الطيران وموزعين على القواعد العسكرية، و2000 من جنود البحرية متمركزين في الدار البيضاء وهذا التواجد الكبير للقوات الفرنسية بالأراضي المغربية هدفه عزل الثورة وخنقها[3] بحيث ما بين سنتي 1957 و1958 قام الطيران الفرنسي المتمركز بالقواعد العسكرية الموجودة بالمغرب بالمشاركة في العمليات العسكرية بالجزائر بما لا يقل عن مائة مرة في الأسبوع وهذا انتهاك لسيادة المغرب.

وبعد مجزرة ساقية سيدي يوسف يوم 08 فيفري 1958 على الحدود الجزائرية التونسية التي ساهمت في إيقاظ قادة وزعماء تونس والمغرب وبدءوا في التفكير في توحيد الأقطار الثلاثة المغاربية في شكل اتحاد فيدرالي ومن بينهم الملك محمد الخامس الذي عبر عن هذا الأمل فتبلورت الفكرة مما أدى بانعقاد مؤتمر طنجة المنعقد من 27 إلى 30

---

[1]– أحمد منصور، مصدر سابق ، ص 140، 141، 144، 149.

[2]– عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق ، ص 260،261.

[3]– أحسن العايب، البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائرية الإقليمية (رسالة ماجستير) ، جامعة الجزائر سنة 1992 ص 116.

أفريل 1958 في ظروف مميزة يعيشها المغرب العربي خاصة تونس والمغرب في ظل الاستقلال الصوري نظر لاستمرار تواجد القواعد الفرنسية في أراضيها[1] حاول الوفد المغربي إثارة قضية الحدود بين الجزائر والمغرب من أجل إدراجها في جدول أعمال المؤتمر، وذلك بتوزيع خريطة ما يسمى بالمغرب الكبير في الكواليس ولكن الوفد الجزائري كان رده على تلك استفزازات هو يتجاهلها بل استطاعوا كسب التضامن مع الثورة الجزائرية واقتناع كل من تونس والمغرب بضرورة تصفية رواسب الاستعمار في بلديهما والعمل على تحقيق الوحدة المغاربية، وأحست فرنسا بخطورة وحدة دول المغرب العربي فقررت تأجيج الخلاف بين جبهة التحرير الوطني وجارتيها بإغرائهما وذلك بالإتحاد معها فيدراليا لاستغلال ثروات الصحراء، ومنذ 1958 بدأ التوتر يظهر على العلاقات الجزائرية المغربية، خاصة عندما بدأ المغرب ينشغل بحل مشكلات قطرية، حيث أصدر قرار الإنشاء لجنة الحدود تحت إشراف وزارة الخارجية المغربية يوم 21 مارس 1958، وإعداد ملف من أجل التفاوض مع فرنسا، وقد استنكرت جبهة التحرير الوطني الموقف المغربي السياسي فيما يخص مسألة الحدود، بإضافة إلى التناقض الواضح بين التصريحات الرسمية المغربية التي تؤكد تضامنها مع الجزائر، ومن جهة أخرى تصرفات وممارسات مخالفة تماما سوءا عبر الإعلام أو قوافل السلاح حيث هناك عناصر في النظام المغربي تنادي إلى استغلال هده الإستراتجية للحصول على تنازلات من جبهة التحرير الوطني، ولكن كان رد الفعل الجزائري هو عدم الدخول في صدام مع الحكومة المغربية[2] وبقي الخلاف يطبع العلاقات الجزائرية المغربية بسبب مشكلة الحدود إلى غاية سنة 1959 أين اتفقوا على تأجيل النظر في القضية إلى غاية استقلال الجزائر سنة 1962، ولكن تواصل الضغط على رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس حتى اتفق مع المغرب سنة 1961 على مناقشة قضية الحدود بعد الاستقلال.

---

[1]– محمد الميلي، مواقف جزائرية ، ص 58، 63، 75.

[2]–الميلي، مرجع نفسه ، ص 120، 121.

-ب-العلاقات منذ استقلال الجزائر 1962 إلى غاية 1978:

اتسمت العلاقات الجزائرية المغربية بعد استقلال الجزائر يوم 05 جويلية 1962 بالتوتر المتواصل الذي يزداد وينقص دون اختفاءه وهذا راجع إلى الضغوطات المغربية على الجزائر لإعادة رسم الحدود، دون مراعاتها أوضاع الجزائر التي لم تستقر بعد والمشاكل المتنوعة التي واجهت الرئيس الجزائري أحمد بن بلة، وأمام إصرار المغرب الأقصى على مطالبه الترابية وصلت العلاقات إلى مرحلة الانسداد خاصة عند إقدام المغرب على التدخل العسكري في الجزائر وقيام نزاع مسلح بينهما في شهر أكتوبر 1963، راح ضحيته قتلى من الطرفين فشهدت المنطقة مظهر من مظاهر الحرب الباردة وبقيت الأوضاع متوترة إلى غاية تغير الحكم في الجزائر و بوصول الرئيس الجزائري هواري بومدين إلى السلطة ازداد التوتر على عهده عندما أقدم على تأميم المناجم سنة 1966 منها منجم غار جبيلات بالقرب من تندوف.[1]

فتصاعد الأزمة سنة 1966 خاصة في بداية شهر جويلية 1966، وفي 07 مارس 1968 أمضت الشركة الجزائرية للاستغلال المنجمي اتفاقا مع المغرب لاستغلال المشترك لمناجم الرصاص والحديد والزنك على الحدود، وكانت أهم خطوة للتقارب وفض النزاعات بينهما وذلك بتوقيع اتفاقية أخوة وحسن الجوار والتعاون سنة 1969، ثم توجت بانعقاد مؤتمر القمة الإفريقي بالرباط سنة 1972 سوف يتم حل الخلاف الجزائري المغربي المتعلق بالحدود بالتوصل إلى حل المشكل بعقد اتفاقية رسم الحدود والاشتراك في استغلال منجم غار جبيلات.

ولكن عاد التوتر مرة أخرى بين الجزائر والمغرب بسبب نزاع الصحراء الغربية واحتلال المغرب الأقصى وموريتانيا الصحراء الغربية سنة 1975 ورفض الجزائر هذا العمل المناقض لقرارات هيئة الأمم المتحدة فساندت الجزائر الشعب الصحراوي في تقرير مصيره مما أدى إعلان المغرب الأقصى وموريتانيا قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع

---

[1]-محمد عموري ، أزمات العلاقات المغاربية ومشروع الوحدة من مؤتمر طنجة إلى لقاء زرالدة، 1958-1988 (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائرية 1996 ، ص 52.

الجزائر سنة 1976، وأغلقت الحدود بين البلدين، وبقي التوتر متواصل إلى غاية 1978 ضاعت معه المساعي الوحدوية.[1]

[1]-عموري، مرجع سابق ، ص 52.

الفصل الثاني: دور الدبلوماسية الفرنسية في تأزم العلاقات بين الجزائر والمغرب الأقصى من خلال قضية الحدود 1962 – 1972

– مقدمة : (الجذور التاريخية)

–1– قضية الحدود:المطالب المغربية ومؤتمر طنجة

–2–حرب الرمال بين الجزائر والمغرب من 19 أكتوبر – 02 نوفمبر 1963.

-2-1-ظروف وعوامل قيام الحرب.

-3- مراحل الحرب.

–4–الأطراف الخارجية المساندة للجزائر والمغرب خلال الحرب

–5– مواقف زعماء الأحزاب السياسية المغربية من الحرب .

–6– نتائج الحرب وانعكاساتها.

–7–سلسلة اللقاءات الجزائرية المغربية بعد الحرب.

–8–الأهداف الرئيسية لإستراتجية الفرنسية من قضية الحدود.

مقدمة: (الجذور التاريخية للدبلوماسية الفرنسية اتجاه قضية الحدود الجزائرية المغربية)

تعود مشكلة الحدود الجزائرية المغربية إلى الحقبة الاستعمارية، منذ وضع فرنسا أقدامها على أرض الجزائر واحتلالها ، وكانت الجزائر أول بلد مغاربي يدخل تحت السيطرة الاستعمارية الاستيطانية الفرنسية، فحاول المحتل تغير كل معالم هذا البلد والسيطرة عليه من شماله إلى جنوبه من شرقه إلى غربه بالرغم من مواجهته لمقاومة شعبية عنيفة عطلت مخططاته لكنها لم تلغيها، وأهم تلك الحركات مقاومة الأمير عبد القادر وامتدادها إلى الجنوب الجزائري، ثم تخطيها الحدود إلى الجهة الغربية مع المغرب الأقصى وانتقال الأمير عبد القادر إليه ومساندة القبائل المغربية والسلطان له جعل فرنسا تهتم بقضيتين وهي السيطرة على الصحراء الجزائرية وإعادة رسم الحدود الجزائرية بما أن الجزائر في نظرها هي جزء لا يتجزأ من ممتلكاتها، وهذا العمل سوف يؤثر على مستقبل الجزائر في ما بعد، إذّ أثناء المفاوضات التي كانت بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا تعثرت بسبب قضية الصحراء وبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها محاطة بقنابل موقوتة من خلال إعادة فرنسا رسم حدودنا شرقا وجنوبا وغربا أدخلت المنطقة وإفريقيا ككل في نزاعات فيما يتعلق الحدود الموروثة عن استعمار الفرنسي، بداية المطالبة بإعادة رسمها من جديد بين دول الجوار وهذا ما رفضته الجزائر.[1]

-اعتبرت فرنسا بعد احتلالها للجزائر ، أن الصحراء الجزائرية لم تكن موجودة قبل وصولها ولم تكن تابعة لأحد، ويرجع الفضل لاكتشافها لهم، لأن الحكام العثمانيين بالنسبة لهم لم تتجاوز حدودهم المنطقة التلية وبسكرة لكن حقائق تاريخية أسقطت هذه المغالطات الفرنسية وأهمها وصول نفوذ الأمير عبد القادر إلى الصحراء وقيام مقاومة الشيخ بوعمامة 1881 دليل على أنهم ليسوا هم المكتشفين لها، ولم تكن في يوم ما أرض بلا مالك، الحقيقة الوحيدة هي أن القبائل البدو والسكان الرحل يتنقلون دون حواجز حدودية، وفرنسا عملت بعد الاحتلال على تحديدها بدقة، وعلى فترات مختلفة وإذا عدنا إلى قضية الصحراء مع المغرب فإن حدود الجزائر من الجهة الغربية كانت واضحة المعالم قبل قدوم الفرنسيين حيث كان **وادي ملوية هو الحد الطبيعي الفاصل بين الجزائر والمغرب**، وبقدوم فرنسا

---

[1]- أحسن العايب، مرجع سابق، ص 58،56.

واصطدامها في الجهة الغربية بمقاومة الأمير عبد القادر الذي لم تستطيع القضاء عليه خاصة عند انتقاله إلى المغرب الأقصى، ومساندة القبائل المحلية والسلطان المغربي له[1] ، وهذا جعل فرنسا في مآزق والحل الوحيد في تضرها هو الضغط على الطرف المغربي، فقامت حرب بينهما وفي **معركة إيسلي** يوم 14 أوت 1844 انتهت إلى هزيمة المغرب واضطرت هذه الأخيرة إلى توقيع **اتفاقية طنجة** بتاريخ 10 سبتمبر 1844[*] التي نصت على ضرورة طرد الأمير عبد القادر من المغرب ومنعه من مواصلة مقاومته من الحدود الغربية، ولم تكتفي بهذا بل قررت رسم الحدود الجزائرية المغربية حسب ما تقتضيه المصالح الفرنسية السياسية والاقتصادية والبشرية وأمام الانتصارات حققها الأمير عبد القادر سنة 1845، ازداد الضغط على السلطان المغربي مولاي عبد الرحمان وإرغامه

على الوفاء بوعوده في القضاء النهائي على الأمير ووفق معاهدة طنجة ضمنت فرنسا عداء سلطان المغرب للأمير، وبدأت تتحرك لمحاصرته داخل الأراضي المغربية لمضايقة السلطان ومن جهة أخرى اعتنى الجنرال دي لاري والرائد مارتميري بتسطير الحدود الجزائرية المغربية بناءا على الوثائق العثمانية، وكلف ليون روش بالتفاوض مع ممثلي السلطان المغربي كل من سيدي حميدة بن علي وسيدي أحمد بن الخضير بمدينة وجدة لتحضير أسس تحرير بنود معاهدة رسم الحدود وإقناعهما بحتمية وضع الحدود الجزائرية المغربية وتم في الأخير توقيع معاهدة ثانية لرسم الحدود بين الجنرال دي لاري وممثلو السلطان يوم 18 مارس 1845 في مركز لالا مغنية وعرفت المعاهدة باسم **لالا مغنية،** وتنص على مشروعين الأول موافقة السلطان المغربي على رسم الحدود الجزائرية المغربية حسب الوثائق العثمانية، والاعتراف بسلطة فرنسا على الجزائر، ومن حق فرنسا متابعة القبائل الجزائرية المتمردة داخل الأراضي المغربية، وأما المشروع الثاني هو حرية التجارة البرية بين فرنسا والمغرب، ومن جهة أخرى قام ليون روش بالسفر إلى باريس

---

[1]– عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة ، مؤسسات ومواثيق ، (ط1 الجزائر دار هومة للطباعة والنشر، 2005) ، ص 30، 33.

[*]– عقدت المعاهدة بين الجنرال بيجو والأمير مولاي محمد وكان شرط بيجو هو تتعهد المغرب بمنع المساعدات على الأمير وطرده من القطر المغربي أو عزله ونفيه في إحدى مدن الجنوب المملكة واستفاد المولى محمد من وقف القتال

وحصل على موافقة الملك الفرنسي لويس فيليب على بنود المعاهدة، ولكن السلطان مولاي عبد الرحمان رفض المصادقة على المعاهدة واعتبرها إهانة لكرامته، والتعرض لمصالحه الاقتصادية، وأمام هذا الوضع قام بيجو بتعين روش في منصب قنصل بطنجة في أوت 1845 واستمرت المحادثات الفرنسية المغربية للبحث في مستقبل العلاقات الفرنسية المغربية وإقامة السلم على الحدود الجزائرية المغربية، وازدادت مخاوف فرنسا عندما حقق الأمير عبد القادر نصرا في معركة سيدي إبراهيم بوم 23 سبتمبر 1845 إذ عاد الجنرال بيجو للجزائر لتنظيم شؤونها ومتابعة الأمير داخل التراب المغربي وصولا إلى غاية ملوية وهذه الآونة تدخل ليون روش بمؤامرته وطرقه السلمية الدبلوماسية لإقناع المغرب ورؤساء القبائل وكسب عطف المغاربة تجاه فرنسا، عن طريق تقديم أموال طائلة لكسب الولاء وهذا كله يمثل ضغط على السلطان المغربي الذي اضطر إلى المصادقة عليها وأغلبية المؤرخين يعتبرون معاهدة لالا مغنية هي أصل الأزمة الجزائرية المغربية.[1] توقيع معاهدة لالا مغنية يوم 18 مارس 1845 التي تنص على رسم الحدود والاعتراف لفرنسا بحقها في متابعة القبائل الجزائرية الخارجة عليها في التراب المغربي، وبموجب هذه المعاهدة التي خصت كل من المنطقة التلّية إلى الجنوب من القصور غير وثنية الساسي وفيقيق، وحدد معها مصير بعض القبائل المنتشرة على هذا الخط،[2] ويذكر الشرط الرابع منها أن أرض الصحراء لا أحد فيها من الجانبين لكونها لا تحرث وإنما هي مراعي فقط لعرب الايالتين التي تنزل فيها التي تنتفع بخصبها ومائها ولكلا السلطانين التصرف في رعيته بما شاء وكيف شاء[3] ولم تكتفي فرنسا بهذا، فقد قامت بتعزيز معاهدة لالا مغنية **بروتوكول باريس** يوم 20 جويلية 1901 بحيث يصرح في مادته الرابعة بأن السلطات الفرنسية قد بسطت نفوذها على مناطق الواحات والتوات وتيديكلت والقورارة بالجنوب الجزائري، كما وقّع المغرب على **اتفاقية 16 ديسمبر 1902** التي تنص على منح الحق

---

(1)– يوسف مناصرية، << مهمة ليون روش ومحاولته الإيقاع بين السلطان مولاي عبد الرحمان والأمير عبد القادر (1845–1847)>> ، مجلة التاريخ، ص 25، 26، 29، 30.

(2)– عبد الحميد زوزو، المرجع السابق ، ص 33.

(3)– إبراهيم مياسي، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)، ص 138.

للسلطات الفرنسية بأن تحدد بنفسها الحدود مع المغرب متى بسطت سلطانها على الأراضي الصحراوية التي تعتبر أراضي بدون سيد.[1]

لكن ازدياد نشاط الجهادي في مطلع القرن العشرين كثورة بوعمامة جعل فرنسا تعيد النظر في معاهدة لالا مغنية ومراجعتها باتفاقية 07 ماي 1902 كانت بمثابة نظام لمراقبة الحدود من شمالها إلى جنوبها أي أخذ الاتفاقية صفة النظام الجمركي، واستمرت فرنسا في رسمها للحدود بعد سقوط المغرب الأقصى تحت حمايتها يوم 30 مارس 1912[2] وباندلاع الثورة الجزائرية الكبرى 1954 وزيادة نجاحات الثورة، ووحدة النضال بين جيش التحرير الجزائري وجيش التحرير المغربي بالقرب من الحدود الغربية عززت فرنسا المنطقة بقواعد عسكرية لضرب الثوار على الحدود، باعتبار الحدود المغربية أصبحت قواعد خلفية لهم، لذلك بمجئ الجنرال شارل ديغول إلى السلطة قرر القضاء الثورة وذلك بإقامة خطوط شائكة مكهربة على الحدود الجزائرية من بينها خط شال في الحدود الغربية للجزائر ثم عزل الثورة وإبعاد المغرب عنها لقطع المساعدات عليه وذلك بإثارة ديغول قضية الحدود على الملك المغربي محمد الخامس بالتفاوض معه، بعد اتخاذ الحكومة المغربية في ربيع 1958 قرار إنشاء لجنة الحدود، وأعلنت الصحف المغربية يوم 03 من شهر أوت 1958عن المفاوضات الفرنسية المغربية بخصوص الحدود، بحيث أعلنت المغرب أن ملف المغرب فيما يخص الحدود جاهز،[3] وأثناء المفاوضات الفرنسية المغربية اشترطت فرنسا مقابل إعادة رسم الحدود الجزائرية المغربية تخلي المغرب عن دعمها للثورة الجزائرية، لكن الملك محمد الخامس رفض ذلك وقرر المطالبة بإعادة رسم الحدود عند استقلال الجزائر.

ولم يتوقف الوضع عند هذا الحد، فعند قيام حرب الرمال سنة 1963 كان التحالف فرنسي أمريكي واضح ضد الثورة الجزائرية التي حاولت منذ الوهلة الأولى من استقلالها

---

[1]- Attilio Gaudio, les populations du Sahara occidental,(Paris, Edition Karthala, 1993) , p52.
[2]-ibid., p52.

[3]– محمد الميلي، مواقف جزائرية ، ص 120

التخلص من السيطرة الفرنسية، وانتهاج نظام وسياسة مناهضة للإمبريالية لذلك كان الدعم المادي والعسكري بطريقة غير مباشرة لصالح المغرب من قبل فرنسا.[1]

وقد مرت العلاقات الجزائرية المغربية بمرحلة التقارب والتعاون خلال الحقبة الاستعمارية، ومرحلة توتر والتأزم بعد الاستقلال، وهذا راجع إلى بروز عدة قضايا طفت على السطح، وهي من مخلفات الاستعمار الفرنسي، التي تركها كقنابل موقوتة، وعلى رأسها الخلاف الحدودي بحيث الجزائر تريد المحافظة على حدودها كما هي، بينما المغرب يطالب بإعادة رسمها، فازداد التوتر بينهما نظرا لتمسك كل طرف بموقفه فأدى إلى نشوب نزاع مسلح عرف بحرب الرمال سنة 1963.

1- قضية الحدود: المطالب المغربية ومؤتمر طنجة

تحصل المغرب الأقصى على استقلاله سنة 1956، ومنذ هذا التاريخ بدأ ينساق وراء مطالبه القطرية الضيقة مع التخلي النسبي عن مساندة الثورة الجزائرية، كما أن الملك المغربي محمد الخامس قرر دعم حزب الاستقلال الذي يتزعمه علال الفاسي[*] في المطالبة باستكمال الوحدة الترابية المغربية لإقامة المغرب الكبير، وإحياء الإمبراطورية المغربية المضمحلة التي تضم إفني والساقية الحمراء ووادي الذهب وموريتانيا وجزء من المالي بالإضافة إلى أقاليم جزائرية الساورة، بشار، تندوف، توات، عين صالح قورارة، وهذا التصور الذي أعده السيد علال الفاسي عندما كان بالمنفى في مصر سنة 1955 تشكل في خريطة حدودية للصحراء المغربية، وركز على ضرورة إعادة رسم الحدود وبدأ يمارس ضغوطاته منذ استقلال المغرب من خلال نشاطات حزبه مما أدى سنة 1957 بوزارة الداخلية للحكومة المغربية الاقتناع بالفكرة وإنشاء فرع خاص بشؤون الصحراء والحدود والمهام التي كلفتها بها الوزارة هي جمع كل المعلومات وكل الوثائق الأساسية التي تخدم هذا الموضوع وفي سنة 1958 قرر الملك المغربي الأخذ بعين

---

[1]- زكي مبارك، ، المرجع السابق، ص 270، 271.

(*) علال الفاسي: زعيم الحركة التحررية المغربية ورئيس حزب الاستقلال ولد يوم 20 جانفي 1910 بمدينة فاس قاوم المحتل الفرنسي، له عدة مؤلفات منها كتاب الحركات اللاستقلالية في المغرب ، توفي برومانيا يوم 20 ماي 1974.

الاعتبار مطالب حزب الاستقلال وذلك بإعلانه لخطاب يوم 25 مارس 1958 بجنوب مراكش بمنطقة محاميد وأعلن على قرار متابعة هذا المسعى من أجل إرجاع الصحراء

إلى المغرب[1] وبدأ المغرب في السعي لتطبيق مسعاه سنة 1958 عندما قام بالتأثير على القبائل الحدودية التابعة للجزائر بمنطقة بشار كأولاد جرير، وعمور، وزوي منبع مما أدى إلى تأزم العلاقة بين المغرب ولجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية[2] .

عادت العلاقات إلى طبيعتها نسبيا بانعقاد مؤتمر طنجة يوم 27 أفريل 1958 ، بحضور وفود الأحزاب المغاربية الثلاثة حزب الاستقلال المغربي، وحزب الدستوري الحر التونسي، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، واستقبل الملك المغربي محمد الخامس الوفد الجزائري في اليوم الثاني[3] منذ وصوله إلى المغرب بحضور الأمير الحسن الثاني وتطرق بكل وضوح وشفافية إلى مشكلة الحدود وإلى العلاقات التي تجمع المغرب بجبهة التحرير الوطني، وفي المساء أثناء اجتماع الوزراء ومسئولين من حزب الاستقلال بحضور الأمير الحسن وأثناء المناقشات تدخل الأمير وأعاد طرح مشكل الحدود، وهذا دليل على تمسك المغرب الأقصى بهذا المطلب[4] والذي زاد من استفزاز الوفد الجزائري، عندما حاول زعيم حزب الاستقلال المغربي اغتنام الفرصة وتحويل المناقشات إلى دراسة قضية استعادة المغرب للأراضي الصحراوية الخاضعة للاستعمار، حيث قام المهدي بن بركة[*] في الكواليس بتوزيع خريطة للمغرب الكبير الذي يمتد شرق إلى عين صالح بالجزائر وجنوبا إلى نهر السنغال وهذه المناورات لإثارة مشكلة الحدود مع الجزائر، مما أدى بالوفد الجزائري إلى التشاور فيما بينهم واقترح السيد أحمد بومنجل ثلاثة احتمالات،

---

(1)- Note d’information spéciale n° 2 objet : Bref aperçu sur les problèmes des frontières (Arrivé le 25 Sep 1961 sous B° 2807) – Revendication Marocaine n° 015/01/007

(2)– عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 33.

(3)–العايب معمر << قراءة في محاضر جلسات مؤتمر طنجة 27–30 إفريل 1958 وواقعية الطرح الجزائري في بناء الاتحاد المغاربي >> ، مجلة المصادر 18 (السداسي الثاني 2008) ص 119، 133.

(4)- Compte rendu de la conférence de Tanger n° 009.04.002

(*) – المهدي بن بركة: هو زعيم المعارضة المغربية ولد سنة 1920 بسيدي فتاح بالرباط واصل دراسته العليا بالجزائر في تخصص الرياضيات والفيزياء، انضم إلى حزب الاستقلال وبعد استقلال المغرب أسس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، تعرض لعملية الاختطاف ثم الاغتيال بفرنسا يوم 29 أكتوبر 1965.

إما مواصلة المشاركة في المؤتمر أو مقاطعته، أو تجاهل الأمر، وأخذ الوفد الاحتمال الثالث بتجاهل الوضع، وعندما طرحت القضية في المداولات أجاب رئيس الوفد بما يلي: "الحدود الفرنسية يمكن النظر فيها لكن لسنا مؤهلين الآن بالحديث في هذه المسألة، فعندما تستقل الجزائر يمكن أن نتحدث مع المغرب المستقل حول مسألة الحدود أسوة بالبلدان المجاورة الأخرى"، ومع ذلك حاول بن بركة إعادة المطلب للخروج بتوصية في الموضوع في المؤتمر لكن عبد الحفيظ بوصوف اعترض على ذلك بكل قوة وهكذا لم يتطرق المؤتمر للموضوع.[1]

واصل المغرب الأقصى ضغوطاته على الحكومة الجزائرية المؤقتة، عند كل زيارة يقوم بها أحد ممثليها، حتى أدى في الأخير إلى أن رئيس الحكومة الجزائرية فرحات عباس اتفق مع محمد الخامس ملك المغرب بالنظر في القضية بعد استقلال الجزائر وكان ذلك سنة 1960 في إحدى زيارته كما التزم بذلك مع الحسن الثاني ولي العهد في جويلية 1961 من أجل حل الخلاف الحدودي بين البلدين[2] وبالرغم من تأكيد الجزائر على أن حل المشكل الحدودي يكون بعد استقلال الجزائر، إلا أن المغرب الأقصى كان كلما سمحت لها الفرصة يتعرض المشكلة حتى أنهم حاولوا الاتصال بوزراء الجزائر المعتقلين بفرنسا بالسفر لهم في شهر جانفي 1962، ثم تم الاتصال ببن بلة في فيفري 1962 من طرف عبد الكريم الخطيب،[3] وعند توقيع اتفاق وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962 ودخل حيز التطبيق وتم تعين هيئة تنفيذية خلال الفترة الانتقالية بزعامة عبد الرحمان فارس هذا الأخير تلقى زيارة وزير العدل المغربي يوم 18 جوان 1962 وأقام على شرفه مؤدبة عشاء، بعدها سلمه رسالة مختومة من الملك الحسن الثاني وإطلاعه عليها ذكره الملك بالاتفاق والوعد الذي منحه رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بخصوص إعادة رسم الحدود الجزائرية المغربية فكان رد السيد عبد الرحمان فارس أن

---

[1]– العايب معمر، مرجع سابق ، ص 119، 133.

[2]– محمد بوضياف، الجزائر إلى أين؟ محمد بن زغيبة ويحي الزغودي ومراجعة جمال الدين صالحي (الجزائر: مطبعة النخلة ،1992)، ص 152

[3]– عبد الحميد زوزو،2005، ص 38.

مهامه هو الحفاظ على ما هي عليه إلى غاية تنصيب حكومة شرعية، ولم يكتفي بهذا رئيس الهيئة التنفيذية فقد قام بأخذ احتياطات وذلك بإقامة جسر جوي بين وهران وبشار، وتمركز الجنود الجزائريين على المراكز الحدودية التي كانت تشغلها القوات الفرنسية، وأثناء الاستفتاء أرسل عضو الهيئة التنفيذية لمساعدة والي بشار[*] في مهمته وجرت الانتخابات في ظروف عادية جدا بمشاركة سكان تندوف وبشار في الاستفتاء وجنسيتهم الجزائرية.[1]

وفي شهر جويلية 1962 استقبلت الحكومة المؤقتة الجزائرية قبل مغادرتها تونس، الوزير المغربي الذي حمل إليها مذكرة مكتوبة من الملك الحسن الثاني بخصوص مشكلة الحدود، وبهذا منذ أن أصبح للجزائر حكومتها النهائية وصل عدد الاتصالات بست مرات حسب تعبير رئيسها السيد بن يوسف بن خدة.[2]

وفي هذه الأوضاع المشحونة بالتوتر، أرسل الملك الحسن الثاني وفدين إلى الجزائر للتأكيد على المطالب الترابية للمغرب، ثم تبعتها زيارة الملك نفسه للجزائر في 13 مارس 1963 بصفة رسمية بعد تلقيه دعوة من الرئيس أحمد بن بلة، وبهذا كان أول رئيس يزور الجزائر المستقلة، واستقبل استقبالا رائعا وكان الملك همه الوحيد من تلك الزيارة هي التباحث في مشكلة الحدود، وبرفقته ملف يحتوي على مجموعة من الوثائق والخرائط لاستعمالها كحجة مع تأكيده على الاتفاق الموقع من قبل رئيس الحكومة المؤقتة، فرحات عباس سنة 1961 وعند الاجتماع بدأت المناقشات بينهما فكان جواب أحمد بن بلة، هناك فعلا مشكل خصوصا فيما يرجع لتندوف، إن هذا المشكل يشبه هوة سحيقة يستحيل تجاوزها،[3] وحدد الرئيس أن ملف الحدود سوف يفتح بين البلدين في شهر سبتمبر أو

---

[*] – والي بشار هو السيد عبد المجيد مزيان، استطاع التفوق على المغاربة الذين كانوا يتأهبون لاحتلال بشار فطلب إرسال عضو من الهيئة لمساعدته.

[1]– عبد الرحمان فارس، الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945–1965، مسعودة حاج مسعود،(الجزائر، دار القصبة للنشر، 2007) ، ص 188.

[2]– محمد بوضياف، مصدر سابق ، ص 153.

[3]– زكي مبارك، المرجع السابق، ص 276.

أكتوبر 1963[1] لأن في ذلك الوقت كان وضع الجزائر لم يستقر بعد سياسيا ولم تستكمل الجزائر إقامة مؤسساتها الدستورية، فتطابقت وجهة النظر بين الرئيس والملك.

كانت الجزائر تدافع على بقاء حدودها كما ورثتها عن الاستعمار على المستوى القاري، وكانت تسعى إلى تثبيت هذا المبدأ لكن المغرب رفضه رفضا قاطعا خلال انعقاد المؤتمر التأسّيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية في سنة 1963، وأعلنت المغرب أن توقيعها على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، لا يفسر أنه اعتراف ضمني بالأمر الواقع وهو ما رفضته دائما الحكومة المغربية، وأنها لا تتنازل عن الحصول على حقوقها وذلك بالوسائل المشروعة وأمام تمسك كل من الجزائر والمغرب بمواقفها توترت العلاقات ووصلت في الأخير إلى قيام حرب بينهما دامت من أكتوبر إلى نوفمبر 1963.[2]

2ـ حرب الرمال بين الجزائر والمغرب من 19 أكتوبر – 02 نوفمبر 1963:

حققت الثورة الجزائرية انتصار فاصل أمام الاحتلال الفرنسي الذي دام 132 سنة، وبعد هذه الحرب الضروس التي خلفت وراءها خسائر بشرية ومادية حاولت الجزائر ضمد جراحها غداة الاستقلال ففوجئت بهجوم عسكري مغربي واختراق حدودها الغربية في شهر أكتوبر 1963، فاضطرت الجزائر على الدفاع عن حدودها مما أدى بقيام نزاع مسلح بين الجزائر والمغرب فكانت أول مواجهة عسكرية تشهدها المنطقة المغاربية بالرغم من قصر مدتها من أكتوبر إلى نوفمبر لكن تركت أثار سلبية وجراح لم تندمل بعد، سميت هذه الحرب بحرب الرمال وتعتبر هي مظهر من مظاهر الحرب الباردة.

---

[1]–محمد عموري ،المرجع سابق ، ص 52.

[2]– أحسن العايب، مرجع سابق، ص 60.

-2-1- ظروف وعوامل قيامها:

يعود اندلاع حرب الرمال بين الجزائر والمغرب إلى عدة عوامل ساهمت في إقدام المغرب على مهاجمة الحدود الجزائرية منها:

-1.انعدام الاستقرار السياسي بالمغرب الأقصى نتيجة للسياسة الداخلية المطبقة من طرف الملك الحسن الثاني التي تتميز بالاستبداد مما أدى شدة المعارضة في صفوف الأحزاب خاصة الحزب اليساري الذي يترأسه المهدي بن بركة وهو حزب الجبهة الشعبية، مما أدى بالوضع إلى قرب الانفجار وتهديد عرش الملك.

- 2. اغتنام المغرب الظروف السياسية المتدهورة في الجزائر بإعلان المعارضة ضد الرئيس الجزائري أحمد بن بلة تمردها بمنطقة القبائل من قبل حسين أيت أحمد والكولونيل محند ولحاج وكذلك محمد شعباني[1] الذي كاد يؤدي إلى حرب أهلية.

- 3. الاختلاف الإيديولوجي سياسيا واقتصاديا، بحيث تخوف المغرب من حركة التحرر الوطني وتطبيقها للنظام الاشتراكي هذا من جهة وتحالف الجزائر مع مصر وبداية توسع الفكر الناصري في المنطقة وهذا يمثل خطر على الملكية في حالة تحالفها مع المعارضة المغربية وبالتالي سعت المغرب إلى تهديم تحالف الجزائري الناصري والمعارضة المغربية قبل تكوين جيش جزائري.

- 4. التمايز الذي عرفه كلا النظامين السياسيين في البلدين نظام ملكي في المغرب وآخر جمهوري في الجزائر.[2]

- 5. احتضان الجزائر للمعارضة المغربية بالجزائر التي يطاردها الملك الحسن الثاني خاصة اليساريين منهم مثل عبد الرحمان اليوسفي، وسعيد بن عيلات وحسن الأعراج والبصري.

- 6.الدعاية في وسائل الإعلام بأنواعها التي سممت أجواء العلاقات البلدين. [3]

---

[1]- محمد بوضياف، مصدر سابق ، ص 154.

[2]- Abdelaziz Djerad, Dualité du monde Arabe (Alger, ENAP – ENAL – OPU, 1987) p 141 -142.

[3]- أحمد منصور، مصدر سابق ، ص 261.

– 7. تدني المستوى المعيشي في المغرب وتذمر شعبي حاول المغرب اشغاله بإعلان حرب خارج الحدود لتناسي مشاكله اليومية.

– 8. التناقضات الإيديولوجية بين المغرب والجزائر.

– 9. حاجة ملك المغرب الجديد على العرش لتحقيق تضامن شعبي داخلي حول شخصه.

– 10. فشل المفاوضات السلمية الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب الأقصى

– 11. حصول المغرب على دعم خارجي فرنسي، أمريكي إسرائيلي.[1]

–2–2.السبب المباشر: (جس النبض)

ليس غريبا أن تبدأ أطماع البلدان المجاورة، ما أن لاحظت هشاشة الأسس التي قامت عليها الحكومة الجزائرية، وفي أغوار الجنوب الجزائري المغربي قامت عناصر المخازنية المتنقلين برفع العلم المغربي في مركز زغدو في داخل الأراضي الجزائرية التي احتلوه كما استولت القوات المغربية على مركز الصفصاف 25 كلم داخل الجزائر، فأعربت الحكومة الجزائرية ابتداء عن انشغالها بتلك التطورات،[2] ثم كان دخول القوات الملكية المغربية لمنطقة حاسي البيضاء[*] الجزائرية يوم 26 سبتمبر من سنة 1963 وذلك عبر تسلل كتيبة تابعة للجيش الملكي المغربي للمنطقة وتمركزها بقرب بئر للماء، كما احتلت فرقة أخرى حاسي طلحة وتنجوت، وفي منخفض حاسي البيضاء أرسل جواسيس على التلال لمراقبة بشار وتنجوب وكانت الفرقة المغربية تحمل إذاعة في سيارة جيب وكمية كبيرة من التموين كما كان لدى الفرق المغربية تسع سيارات لنقل براميل النفط وفي أثناء مرت فرقة عسكرية جزائرية بالقرب من بئر الماء بحاسي البيضاء فنهبت

---

[1]– علي تابليت، سمير حشاني ، عبد العزيز بوكنة، العلاقات الأمريكية الجزائرية 1954 – 1980، (منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)، ص 194.

-(2)-علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 62، (دار القصبة ،ط 2002) ، ص 105

[*] – حاسي البيضاء: هي منطقة تقع على الحدود الجزائرية المغربية.

المسئولين المغاربة على أن يغادروا المنطقة وينسحبوا بعد تزودهم بالماء لأنهم دخلوا أراضي جزائرية[1]

وبعد ثلاثة أسابيع يوم 8 أكتوبر 1963 مرت بالمنطقة فرقة جزائرية عسكرية فوجدوا القوات العسكرية المغربية مازالت متمركزة في نفس المكان فرفضت مغادرته فأطلقوا النار على الفرقة الجزائرية.[2]

-3- مراحل الحرب:

لقد سبق النزاع المسلح بين الجزائر والمغرب حرب كلامية من خلال وسائل الإعلام بدخول الإذاعتين الجزائرية والمغربية في مبارزة كلامية من خلال توجه كل طرف انتقاد للطرف الثاني ولكن المغرب في صيف 1963 قامت بشن حملة صحفية قاسية ومكثفة ضد الجزائر بإضافة إلى حملات قمعية للرعايا الجزائريين المقيمين في المغرب وفي 02 سبتمبر 1963 نشرت الصحافة المغربية نص بروتوكول الاتفاق الذي عقد يوم 06 جويلية 1961 بالرباط بين الحكومة المغربية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وخلال هذا فإن النزاع مر بـــثلاث مراحل رئيسية.

-3-1- المرحلة الأولى: مرحلة احتواء الوضع عن طريق المفاوضات

عند اشتداد والتوتر بين الجزائر والمغرب تقرر وضع حد للحوادث المعكرة لصفو العلاقات ووقع لقاء بين الوزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ووزير الخارجية المغربي أحمد رضا غديرة[*]، وذلك يوم السبت 05 أكتوبر 1963 بوجدة وقد جرت المحادثات في جو من الصداقة والأخوة، وبدأ البحث في الأحداث التي عكرت صفو العلاقات الجزائرية المغربية من أجل وضع خطة لتسوية النزاع وقد أسفرت محادثتهما على عقد اتفاقية التي تضمنت ما يلي:

---

[1] -جريدة الشعب ، يومية إخبارية وطنية جزائرية العدد 271 ، 22 أكتوبر 1963 ، ص 3.

[2] –Michel Martini, chroniques des années Algériennes 1962 – 1972 (France, Editions Bouchene, 2002)p84.

[*] -رضا غديرة:هو وزير خارجية المغرب الأقصى وعمل كمستشار للملك الحسن الثاني.

– إعطاء في الحال الاتفاقيات المبرمة في شهر مارس وأفريل 1963 كل مقتضياتها ومدلولاتها لأنها مرحلة أولى نحو تشييد المغرب العربي.

– تأكيد مبدأ عدم تدخل أية دولة في شؤون الداخلية للأخرى وكذلك احترام التجربة التي تقوم بها كل دولة منهما.

– اتخاذ الإجراءات الملموسة من كل نوع من شأنها أن تعيد حالا العلاقات بين الدولتين الشقيقتين إلى مجراها الطبيعي.

– الاتفاق على مبدأ عقد اجتماع في القمة بين صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني وصاحب السيادة السيد أحمد بن بلة رئيس الجمهورية الجزائرية في تاريخ سيعين قريبا.[1]

– المواطنون في كل من الدولتين الموجودة في إقليم الدولة الأخرى ويقيمون في المنطقة المتنازع عليها يمنحون حق المرور عبر الحدود.

– تتعهد الدولتان بعدم قيام أي من الطرفين بدعاية ضد الطرف الآخر ويؤكدان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما.

– تتعهد الدولتان بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء وتدبير عسكري من شأنه أن يضاعف خطورة الأزمة بينهما.

اتفق الطرفان على ضرورة التمهيد لإجراء مقابلة على مستوى الرؤساء[2] علما أن الاتفاق لم يثير مشكلة الحدود، وقد ذكرت الجزائر في هذا التاريخ المغرب بمسألة تمركز وحدات مغربية في حاسي البيضاء وتتجوب على الحدود الجزائرية وتلقى وزير الخارجية الجزائري آنذاك وعود بانسحاب في أقرب وقت وتم تحديد 11 أكتوبر لعقد الاجتماع بمدينة تلمسان لدراسة مسألة الحدود لكن عند اقتراب الموعد لم يحضر الوفد المغربي أمام تصلب موقف البلدين نظرا لتمسك كل منهما بوجهة نظره علما أن وزير الدفاع هواري بومدين كان أكثر صرامة من الرئيس بن بلة فيما يخص مسألة الحدود وعبر عنها بوضوح بقوله : "كل حبة رمل حررناها من أيدي الاستعمار الفرنسي باسم الثورة الجزائرية هي ملك للجزائر. " كما علق على المزاعم المغربية في الجزائر وموريتانيا

---

[1]– جريدة الشعب، يومية إخبارية وطنية جزائرية، العدد 572، 01 أكتوبر 1963، ص 4.

[2]– أحسن العايب، مرجع سابق، ص 62–63.

والصحراء الغربية والسنغال بقوله "يحسبون الشعوب قطعان غنم" أما السيد شريف بلقاسم فرد على المزاعم المغربية بقوله " المغرب لم يواصل النضال من أجل استكمال تحرير الأراضي التي اقتطعتها فرنسا منه."(3) مما أدى إلى فشل كل الاتصالات السياسية واستطاعت الجزائر استعادة المواقع المحتلة والاستيلاء على مركز مغربي على الحدود المشتركة في أيش.

أ-الخطاب التاريخي للرئيس بن بلة 16 أكتوبر 1963(*):

و أمام تفاقم الصراع بين الجزائر والمغرب قام الرئيس بن بلة بتعبئة الجماهير وبث فيهم الحماس بإلقاء خطاب تاريخي يوم 16 أكتوبر1963 حيث أعلن عن تجنيد كل المجاهدين القدامى وذكرهم بأن القوات الملكية المغربية قد تغلغلت 50 كيلومتر داخل الجزائر وأثار أن الهجوم كان مباغت وخدعة لأن المحادثات الدبلوماسية كانت صارية والذي زاد من تعبئة الجماهير العبارة المؤثرة التي قالها الرئيس الجزائري أحمد بن بلة "هاجم أربعة ألاف عسكري ملكي ضد 400 جندي جزائري ولم يكتفوا بذلك بل جاءوا بالطائرات والدبابات ليهاجموا بها إخوانهم وعندما نتمعن في الأمر وننظر في الأسباب نجد أنهم **احتقرونا** واستهانونا".(1)

وكان لهذه الصرخة المنددة بالعدوان لها صدى كبير في الأوساط الشعبية والسياسية إذ ازداد عدد المتطوعين بتدفقهم على ثكنة علي خوجة بالعاصمة رغبة منهم للدفاع عن الوطن حتى أدى الأمر إلى غلق أبواب الثكنة وبالرغم من ذلك تمكنوا من الدخول وأصبحت فوضى عارمة داخل الثكنة نظرا لتحمسهم كل منهم ساهم بما يملكه بهدف المساعدة فتم إنشاء ثلاثة وحدات من المتطوعين الذين وجهوا إلى حاسي البيضاء وبشار(2) لفك الحصار على القوات الجزائرية بمنطقة تندوف، تم الهجوم على مركز

---

(3) -الطاهر زبيري ، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري ، (ط1، الجزائر: الشروق للاعلام والنشر 2011) ،ص،41.

(*) -أنظر الملحق رقم 3 ،ص 132 ،133

(1)– جريدة المجاهد، الأسبوعية، إخبارية وطنية جزائرية، العدد 184 ، (17 أ:توبر 1963)، ص 5

(2)– خالد نزار، مذكرات اللواء، (الجزائر، دار الشهاب للنشر والطبع) ، ص 60.

إيش[*] العسكري، وهذا مجرد تكتيك عسكري لتحقيق الضغط على القوات المحاصرة في حاسي البيضاء.

-3-2-المرحلة الثانية: انطلاق المواجهات العسكرية

إن حرب الرمال الحقيقية وقعت في منطقة "مركالة"، قرب تندوف إذ حاصر الجيش المغربي المجاهدين، انطلاقا من " زاك" وتم الاستيلاء على مركالة من قبل الجيش المغربي نظرا لنقص خبرة الجزائريين في مجال المناورات إذ كانوا يكتفون بالتموقع في المرتفعات وإطلاق النار وحوصر حوالي 250 مجاهد ينتمون إلى الكتيبة الخامسة والأربعين، بإضافة إلى تدخل الطياران المغربي أدى بالقوات المغربية بالتفوق والاستيلاء على حاسي بيضاء وتندوف، وتعود هزيمة الجيش في معركة مركالة، لكنه لم يخسر حرب الرمال وتعود خسائر الجيش الجزائري في المعارك إلى الأسباب التالية:

1.أن الجيش المغربي كان أكثر تنظيما واستعدادا من الجيش الجزائري.
2.الجيش الجزائري كان متمرنا ومدرب على حرب العصابات دون الحرب النظامية والحرب بين الجزائر والمغرب جرت في منطقة صحراوية لا تصلح إلا لحرب نظامية.
3.المنطقة المتنازع عليها كانت أقرب إلى التمركز القوات المغربية مقارنة بتمركز القوات الجزائرية لذلك فهي عملية لوجيستيكية تتمثل في نقل الجيوش والمعدات أسهل بالنسبة للمغرب.
4.ولم يكن للجزائر عدد كافي من الرجال في تندوف وهذا ما مكن المغاربة من اجتياز الحدود الجزائرية بكل حرية.[1]
5.والشيء الإيجابي من خلال حرب الرمال على المستوى السياسي وهو عودة وحدة الصف وتوحيد الجزائريين وعودة المنشقين محند أولحاج ومحمد شعباني وانضمامهم إلى

---

[*] – إيش: منطقة تقع على بعد خمسين كيلومتر من شمال شرق مدينة فيقيق بإقليم وجدة.

[1]– خالد نزار، مصدر سابق ، ص 60، 61.

جانب الحكومة الجزائرية لمهاجمة المعتدي وكانا في مقدمة الجيش الجزائري للهجوم على الجيش الملكي المغربي.[1]

—3-3 ـ المرحلة الثالثة: مرحلة التعايش وانفراج الأزمة:

بعد فشل الحلول الدبلوماسية من قبل البلدين وأمام تفاقم الأزمة تدخل طرف ثالث يمثل منظمة الجامعة العربية.

3-3-1-تدخل الجامعة العربية لحل الأزمة في 20 أكتوبر 1963:

بادرت الجامعة العربية بانعقاد مجلسها يوم 20 أكتوبر 1963 من أجل حل الأزمة وذلك باقتراح من الجمهورية العربية المتحدة ووفق الشروط التالية:

-مجلس الجامعة دول العربية يطلب من الحكومتين الجزائرية والمغربية إلى سحب قواتها العسكرية من مكان تمركزهم إلى مركزهم السابقة قبل النزاع.

-وتقرر تأسيس لجنة التفاوض متكونة من رؤساء المنظمة من تونس، ولبنان ومن طرق جمهورية العربية المتحدة بإضافة إلى الرئيس المجلس والأمين العام للمنظمة الجامعة العربية وهذه اللجنة عملها حل الأزمة بين الدولتان الشقيقتان ومجلس الجامعة العربية طلب من الحكومتان الجزائرية والمغربية تقديم تسهيلات لها للقيام بمهامها.

-كما طلبت من الحكومتان الشقيقتان توقيف الحملات الإعلامية العدائية من خلال المذياع والصحف.

لكن المغرب رفضت مهام والمساعي من أجل المصالحة من قبل الجامعة العربية لأنها تعتبرها إدارة سياسية خارجية للناصرية.[2]

---

[1]- عمار جرمان، <u>الحقيقة</u> مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، ص 182.

[2]- Abdelaziz Djerad, <u>Dualité du monde Arabe</u> (Alger, ENAP – ENAL – OPU, 1987) p 142 -143.

وبهذا فشلت الجامعة العربية في حل النزاع، بينما كان المغرب متحمس لنقل حل النزاع على مستوى هيئة الأمم المتحدة آملا في مساندة فرنسا والولايات المتحدة.[1]

3-3-2-تدخل منظمة الوحدة الإفريقية[*] لحل الأزمة:

تحركت الدبلوماسية الجزائرية باللجوء إلى **منظمة الوحدة الإفريقية** حيث طلبت من سكرتارية المنظمة تطبيق مضمون المادة 12 من ميثاق أديس أبابا التي تنص على عقد دورة استثنائية لمجلس وزراء المنظمة حين تنشأ أزمة طارئة بناءا على طلب أحد الدول الأعضاء في المنظمة، فتدخلت منظمة الوحدة الإفريقية وتحمست لها الجزائر لأن المنظمة مع إبقاء الحدود الموروثة عن الاستعمار على حالها و من جهة أخرى إشعار الدول الإفريقية بالمشكل المهدد للقارة الإفريقية وهي قضية الحدود، خاصة عند فتح باب المطالب الترابية وهذا ما يهدد استقرار القارة الإفريقية ولكن المغرب الأقصى كان موقفه رافضا لتدخل المنظمة الإفريقية نظرا لضعف مركز المغرب بداخلها لكن منظمة الوحدة الإفريقية بالرغم من حداثة تأسيسها التي لم يمر عليها إلا عدة أشهر إلا أنها أثبتت جدارتها

واستطاعت حل النزاع وكذلك بفصل جهود إمبراطور إثيوبيا هيلا سلاسي(*) الذي استطاع التوفيق بين الطرفين المتنازعين باقتراح عقد اجتماع في منطقة بعيدة عن الخلاف وتم ذلك بعد موافقة الطرفين.

3-3-3-مؤتمر باماكو بالمالي والتفاوض الجزائري المغربي(من 29 إلى 30 أكتوبر1963):

انعقدت **قمة بباماكو** بالمالي[2]، وذلك خلال يومي 29 و30 أكتوبر 1963 بحضور الرئيس المالي موديبو كيتا وإمبراطور إثيوبيا هيلا سيلاسي[*] والرئيس الجزائري أحمد

---

[1]– أحسن العايب، المرجع السابق ، ص 63-64.

(*) منظمة الوحدة الافريقية : منظمة افريقية تأسست سنة 1963، مقرها أديس بابا اثيوبيا ، قام على أنقاذها الاتحاد الافريقي سنة 2001.

[2]– أحسن العايب، المرجع السابق ، ص 64

بن بلة والملك المغربي الحسن الثاني، وفي ختام جلسات المؤتمر صدر بلاغ مشترك عن المؤتمر 30 أكتوبر 1963 يتضمن ما يلي:

1. وقف إطلاق النار ابتداء من تاريخ 02 نوفمبر على الساعة الصفر.
2. تكليف لجنة عسكرية مكونة من ضباط مغاربة وجزائريين وإثيوبيين وماليين بإنشاء منطقة منزوعة السلاح.

3.المطالبة بانعقاد الاجتماع وزراء الخارجية الأفارقة في أقرب وقت قصد إنشاء لجنة خاصة للتحكيم تكون مهمتها هي:

-تحديد المسؤوليات فيما يخص البدء بالعمليات العسكرية.

-دراسة مشكل الحدود وطرح الاقتراحات الايجابية لطرفي النزاع لإيجاد حل نهائي لمشكل الحدود.

4.قرر المؤتمرون ما يلي:

-إيقاف كل الحملات الصحفية من طرف المتنازعين وذلك ابتداء من 1 نوفمبر 1963 على الساعة الصفر.

-الالتزام التام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى.

- إقرار مبدأ حل المشاكل الإفريقية بواسطة التفاوض[1].

لقد كانت القمة الرباعية لباماكو مرضية للطرفين المتنازعين الجزائر والمغرب من خلال تصريحات الرئيس الجزائري أحمد بن بلة عند عودته من باماكو بقوله: "أنني راضي عن

(*) هيلا سيلاسي :هو أخر أباطرة الإثيوبيين ولد يوم 27 جويلية 1892 نصب ملكا سنة 1928 ثم إمبراطورا سنة 1930 حرر إثيوبيا من الاحتلال الايطالي،شارك في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية توفي يوم 27 أوت 1974 بعد45 سنة قضاها في الحكم.

(1)-أحسن العايب ، مرجع سابق ، ص64. -

نتائج المؤتمر واعتقد بأننا توصلنا لما نرغب فيه وهو السلام وجلاء القوات الملكية عن تندوف وحاسي بيضاء وبقية التراب الجزائري"، كما أبدى ارتياحه على أن الحل كان

بمبادرة إفريقية بقوله " أننا نعتقد دائما بأن المشاكل الإفريقية لا يمكن أن تحل إلا في إطار القارة الإفريقية ومن طرف منظمة الدول الإفريقية وهي منظمة الوحدة الإفريقية"، وفيما يخص تطبيق اتفاق باماكو على أرض الواقع واحترام تطبيق وقف إطلاق النار، فقد تبادل الطرفين الاتهام بخرق الاتفاق حيث قام المغرب بقصف قرية بني ونيف بالطائرات يوم 01 نوفمبر أما المغرب اتهمت الجيوش الجزائرية بالتقدم نحو أراضي مغربية في مدينة فيقيق، وكل من الطرفين بررا تصرفاتهما ودخل وقف إطلاق النار حيز التطبيق يوم الثلاثاء 05 نوفمبر 1963.[1]

-4- الأطراف الخارجية المساندة للجزائر والمغرب خلال الحرب:

الجزائر: شهدت الجزائر غداة استقلالها أوضاع خاصة داخليا نظرا أن جراحها لم تندمل بعد والوضع الداخلي لم يعرف الاستقرار بعد، بالإضافة النقص الكبير في العتاد الحربي على رأسه الأسلحة وعلى حد تعبير الرئيس أحمد بن بلة بقوله " لم يكن لدينا طائرة واحدة"، فلقيت الجزائر دعما من قبل مصر بما أن الحرب في الصحراء فلابد من جيش متخصص، والجيش الجزائري يتقن حرب العصابات إذ يجيد القتال في الغابات وعمل الكمائن، والصحراء تحتاج إلى مدرعات نظرا لموقعها المنخفض ولم تكن تملك مدرعة واحدة،[2] فتم إمداد القوات المسلحة الجزائرية بالعتاد الحربي والأسلحة الثقيلة وكذا وحدات الطيران، كما قام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتوجيه خطاب[*] شخصي للملك الحسن الثاني يوم 20 أكتوبر 1963 بهدف توقيف القتال فورا[3] كما أكدا الرئيس بن بلة أن الأسلحة المصرية التي وصلت إلى الجزائر في وقت متأخر كان القتال على

---

[1]-عموري محمد، المرجع السابق، ص 57.

[2]- أحمد منصور، مصدر سابق، ص256، 257.

[*] -أنظر الملحق رقم 4 ، ص134 – 136.

[3]- فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، (ط1 ، القاهرة، دار المستقبل للطبع والنشر، سنة 1984)، ص 211، 212 .

وشك النهاية وبالتالي لم تشارك في الحرب، كما أرسلت كوبا يوم 28 أكتوبر 1963 ثلاثة سفن محملة بالأسلحة والمدرعات وكذلك هذه المساعدة لم تستخدم في الحرب ضد المغرب حسب الرئيس الجزائري بن بلة. [1]

ـ موقف الفرنسيين من الحرب:

أعرب بعض الفرنسيين عن تضامنهم مع الثورة الجزائرية ومساندتهم للشعب الجزائري في كفاحه ضد الاعتداء المغربي على الجزائر سنة 1963 بجمع الأدوية وتسليمها إلى الودادية الجزائرية، التي بدورها بعثتها إلى المناطق الحدودية لمعالجة الجرحى، وبهذا نلاحظ أن جهات غير رسمية فرنسية ساندت الجزائر وقدمت لها المساعدات الإنسانية.[2] أما الموقف الرسمي الذي يمثل الحكومة الفرنسية يظهر تواطئه مع المغرب عند وصول فاليري جيسكار ديستان إلى السلطة، وظهور علنية عدائه للجزائر بتشجيع المغرب على إعادة المطالبة بتندوف، خاصة عندما أعلنت الجزائر موقفها المساند للشعب الصحراوي في تقرير مصيره حسب الشرعية الدولية لذلك استخدمتها فرنسا كذريعة للتدخل في شؤون الجزائر وضرب استقرارها حجة تحرير الأسرى المختطفين من قبل جبهة البوليزاريو، حيث وصل مبعوث الملك المغربي إلى باريس الجنرال الدليمي، وسلم له رئيس قيادة الأركان الفرنسية وثائق لكي يساعد المغرب لهذا أعلن الملك المغربي أن القوات الملكية على استعداد إلى غاية أكتوبر 1977 للهجوم على تندوف وممارسة حق الملاحقة داخل التراب الجزائري، وينتظر الملك من فرنسا أن تضمن له غطاء جوي أمام الطيران الجزائري، ويرجو من الرئيس الفرنسي أن يعمل على إقناع الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي إذ وقع تصادم بينهم وبين الجزائر، وطلب

---

[1]– أحمد منصور، مرجع سابق، ص257.

[2]– <<الأحرار الفرنسيون يساندون شعبنا في كفاحه ضد الرجعية >>، جريدة الشعب، 274 (25 أكتوبر 1963)، ص4.

الملك في الأخيربأن تزوده فرنسا بـــ 10 ألاف جندي، وكل هذا يهدف إلى ضرب الدولة الجزائرية وخنقها وتطويق نظامها المناهض لمصالح فرنسا وحلفائها الغربيين.[1]

المغرب الأقصى:

المغرب الأقصى لقي مساندة أمريكية وذلك بقيام طيارين أمريكيين بقصف المواقع الجزائرية على الحدود، وهم تابعون لبعثة التدريب الأمريكي الجوية والطائرات من نوع س 119 و س 147، أن الحكومة المغربية طلبت مساعدة الطيارين الأمريكيين لقيادة الطائرات المغربية وأمريكية الصنع أثناء الحرب. بالإضافة إلى الدعم الصهيوني من خلال الموساد الذي قام بإمداد المغرب بـــ 100 دبابة لمواجهة الجزائر أثناء الحرب. [2]

5-المواقف السياسية لزعماء الأحزاب المغربية من الحرب:

تعددت المواقف داخل المغرب من قبل أعضاء الحركة الوطنية المغربية حول الحرب أنهم متفقين ومقتنعين بالحقوق الترابية المغربية لكنهم أجمعوا على أن الحل السلمي هو الأفضل لحل النزاع لقد كان موقف المهدي بن بركة زعيم حزب القوات الشعبية رافضا للحرب على الجزائر وعبر عن ذلك من خلال إذاعة الراديو من القاهرة حيث أدان هذا العمل الذي قامت به الملكية التي أقحمت في هذه الحرب إرضاء لإدارة الإمبريالية موجهة ضد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على حد تعبيره وعلامات الحزن ظاهرة عليه كما قال : " إن الشعب المغربي لا يقبل محاربة أشقاءنا الشعب الجزائري"،[3] أما الحزب الشيوعي فكان يعارض استخدام العنف، أما حزب الاستقلال أيد على مضض

---

[1]– مخلوف عبد الحميد، < < الامبريالية الفرنسية في القارة الإفريقية >>، مجلة الجيش العدد 167 (فيفري 1978)، ص 46.

[2]– حسنين هيكل، كلام في السياسة قضايا ورجال ووجهات نظر، مع بدايات القرن الواحد والعشرين،(مصر: الشركة المصرية للنشر العربي)، ص 331.

[3]-GILLES PERRAUT, Notre Ami le Roi, (collection folio actuel 1998) , p 69, 70.

الموقف الرسمي المغربي مع توجيه انتقادات حادة للنظام المغربي، والوحيد الذي وقف موقف معادي للجزائر فهو حسن الوزاني..[1]

-6- النتائج المؤقتة لحرب الرمال وانعكاساتها:

-تضامن الشعب الجزائري والمعارضة ومساندتهما للسلطة خلال الحرب:لقد أثبتت هذه الأزمة وفاء الشعب الجزائري لوطنه واستعداده للدفاع عنه في كل وقت بالرغم من وقوع النزاع في فترة كانت الجزائر قد خرجت فيها من حرب ضروس وجرحها لم تندمل بعد، ولكن بالرغم من ذلك أثبت أنه قادر على مواصلة الكفاح في سبيل الوطن، بإضافة إلى وقف المعارضة لتمردها في منطقة القبائل، وانضمامها إلى صفوف المواطنين وتم الاتفاق بين الرئيس أحمد بن بلة والكولونيل محند ولد الحاج يوم 12 نوفمبر 1963 على نهاية التمرد.

-كما أثبتت منظمة الوحدة الإفريقية قدرتها بحل المشاكل القارية بالرغم من حداثة تأسيسها دون تدخل طرف من أحدى المعسكرين وحافظت على استقرار القارة.[2]

- انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإفريقية الاستثنائي لحل قضية الحدود بين الجزائر والمغرب الأقصى:

وانعقد مجلس وزراء خارجية الدول الإفريقية في دورة استثنائية من 15 إلى 18 نوفمبر 1963 بأديس بابا بإثيوبيا، و جاء ردا على عودة الاشتباكات المسلحة بين الطرفين ولتجسيد للاتفاق المنعقد بباماكو تم إنشاء لجنة خاصة لتحكيم في مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب ومثل الجزائر السيد عبد العزيز بوتفليقة كوزير للخارجية ورافقه كل من أحمد بومنجل وأمحمد يزيد وأدلى وزير خارجية الجزائر لأحد وكالات الأنباء بتصريح عن مسعى الجزائر من هذه الدورة وهو الدفاع عن الحدود الموروثة عن

---

[1]- عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص 161، 162.

[2]-عموري ، مرجع سابق ، ص 58.

الاستعمار وعدم المساس بها لأن إعادة رسمها سوف يترتب عنها عدة مشاكل معقدة حيث قال "إن المساس بالحدود يشكل خطرا لإفريقيا جمعاء إذ يهدم ما بني في أديس بابا".

وافتتح المؤتمر يوم 15 نوفمبر 1963 وفي الجلسة الأولى ألقي الإمبراطور الإثيوبي هيلاسيلاسى خطاب وبالنسبة للمغرب كانت ممثلة في شخص رضا غديرة وهذا الأخير دافع عن فكرة الحدود التاريخية للمغرب.[1]

-الانعكاسات للحرب:أطماع تونس وليبيا

- سقوط قتلى من الطرفين الشقيقين وعدد كبير من الجرحى والمفقودين(*).

- كما سمح هذا النزاع بفتح باب المطالب الترابية من قبل دول الجوار بتهديد الحدود الإقليمية للجزائر من قبل تونس وليبيا. [2]

- عجز لجنة المنبثقة عن مجلس الوزراء عن تحديد الطرف البادئ بالعمليات العسكرية فتم اللجوء إلى الطرق السلمية لحل الأزمة وذلك بتنصيب لجنة للتحكيم سباعية بتاريخ 19 فيفري 1964 التي أقامت منطقة منزوعة السلاح على حدود البلدين، كما قررت اجتماع لجنة عسكرية مكونة من ضباط ماليين وأثيوبيين في عين المكان كلما وقع خرق لاتفاق وقف إطلاق النار أو بدعوة من طرفي النزاع.

7-سلسلة اللقاءات الجزائرية المغربية بعد الحرب:

-1-.لقاء السعيدية بين الجزائر والمغرب 12 ماي 1965:

لقد تحقق لقاء الرئيس الجزائري أحمد بن بلة والملك المغربي الحسن الثاني يوم 12 ماي 1965 بمنطقة السعيدية الحدودية بالمغرب الأقصى، كما حضر في هذا اللقاء وزير الدفاع

---

[1]-محمد عموري، المرجع السابق ، ص 58-59.

[2]- خالد نزار، مصدر سابق ، ص 60، 61.

(*)المفقودون تم العثور على بقايا عظام جنود الجيش الوطني الشعبي تحت الرمال في السبعينات مع ذخيرتهم

الجزائري هواري بومدين واتفقوا على فكرة ضرورة التعاون بين البلدين مستقبلا ولم يتم التطرق لمشكل الحدود وكان حزب الاستقلال المغربي قد علق على هذا اللقاء أمال كبيرة وأمام عجز لجنة التحكيم التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية عن حل الأزمة من جذورها.

2- الرئيس هواري بومدين(*) سياسة التأميم ورد فعل المغرب 1966:

-تأميم غار جبيلات -تطورت أزمة الحدود بين البلدين خاصة عندما أقدمت الجزائر في عهد الرئيس الجزائري هواري بومدين الذي خلف الرئيس أحمد بن بلة سنة 1965 على سلسلة من التأمينات خاصة قرار تأميم المناجم 1966 منها تأميم منجم غارجبيلات الواقع جنوب تندوف الغني بالحديد، فأدى بتصاعد الأزمة الجزائرية المغربية مع بداية جويلية سنة 1966 وإثر ذلك طلبت المغرب يوم 28 ماي 1966 اجتماع لجنة التحكيم.

3-اجتماع لجنة التحكيم 1966 وحضور الجزائر والمغرب:

ووقع الاجتماع الذي دام من 25 إلى 31 جويلية 1966 وكل طرف تقدم بمذكرته كان ممثل المغرب هو السيد شرقاوي الذي تضمنت مذكرته مشكلة تأميم منجم غار جبيلات(*) ومجمل النزاع الحدودي بين البلدين وكان يوم 26 جويلية أما الجزائر مثلها السيد عبد العزيز بوتفليقة بمذكرة قدمها يوم 27 جويلية ووضح وجهة نظر الحكومة الجزائرية وفي الختام أصدر اللجنة اقتراح يمنع الطرفين القيام بأي عمل يتسبب في نزاعات حدودية وعليهما احترام منطقة منزوعة السلاح.

ولحل النزاع سلميا تقدمت بعض الشخصيات السياسية المغربية التي تمثل الحزب المعارض وهو حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، واقترح على أن يكون الاستغلال المشترك لحل مشكل منجم غار جبيلات(*) وفي 07 مارس 1968 تم تزكية هذا الاقتراح

(*)- هواري بومدين:هو محمد بوخروبة الرئيس الثاني للجزائر من 19 جوان 1965 الى 27 ديسمبر 1978 شارك في الثورة التحررية كان قائد الولاية الخامسة سنة 1957 وبعد الاستقلال أصبح وزير الدفاع، وعندما أصبح رئيس اشتهر بنشاطه في اطار حركة عدم الانحياز.

(*) - غار جبيلات :هو منجم للحديد يقع جنوب شرق تندوف على مسافة 130 كلم ويبتعد عن الساحل الأطلسي بمسافة 450كلم تم اكتشافه سنة 1952

على أرض الواقع.[1] حيث قامت الشركة الجزائرية لاستغلال المناجم بتوقع اتفاق بالرباط مع الشركة المنجمية المغربية من أجل الاستغلال المشترك للمناجم الواقعة على الحدود.

وأهم علامات الانفراج التي بدأت تظهر على العلاقات الجزائرية المغربية خاصة عندما تحركت الدبلوماسية الجزائرية وحاولت تهدئة الأوضاع بتطبيق سياسة الحوار الإيجابي مع دول الجوار على رأسها المغرب.

-4-لقاء ايفران بين الجزائر والمغرب15 جانفي 1969:

تمت المحدثات بين الملك المغربي الحسن الثاني والرئيس الجزائري هواري بومدين بالرباط لإنهاء الأزمة وبعد المحادثات تم توقيع اتفاقية إفران[*] يوم 15 جانفي 1969 تسمى(باتفاقية الأخوة وحسن الجوار والتعاون) وتضمنت المبادئ التالية:

- مبدأ حسن الجوار وتحريم اللجوء إلى القوة بين البلدين.

- احترام قداسة الحدود الموروثة وتنصيب لجنة مختلطة لمتابعة وضع معالم الحدود.[2]

وحرص كل منهما على المساهمة بفضل علاقاتهما المتبادلة ، في تشييد صرح المغرب العربي الكبير وتقوية وحدة الأمة العربية وتعزيز الوحدة الإفريقية، وتقرر بعد عقد الاتفاق تعين مندوبين يمثلانهما وهما وزير الشؤون الخارجية الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة والوزير المغربي السيد أحمد العراقي.

---

[1]-محمد عموري ، المرجع نفسه ص 63، 64، 65.

[*] – إفران: هي مدينة مغربية تقع قرب مدينتي فاس ومكناس، بإقليم إفران، وهي منطقة سياحية وإفران كلمة أمازيغية تعني الكهوف والتسمية مستوحاة من المغارات المنتشرة بها.

* أنظر الاتفاقية في ملحق رقم 5 ، ص137 –139 .

[2]– أحسن العايب، المرجع السابق ، ص 67،68.

-5-.لقاء تلمسان 27 ماي 1970:

ولحل مشكلة الحدود وقع لقاء بتلمسان يوم 27 ماي 1970 جمع كل من الرئيس هواري بومدين والملك الحسن الثاني وانتهى اللقاء بإصدار بيان مشترك وتم إنشاء لجنة مشتركة تعمل على تخطيط الحدود بين البلدين، بإضافة اتفاق على إنشاء شركة جزائرية مغربية مشتركة لإحياء استغلال منجم غار جبيلات وبعد سلسلة من اللقاءات.

– دعم التعاون والتضامن بين الطرفين. وقد عبر الرئيس بومدين عند تثمينه للمجهدات التي بذلتها الجزائر من أجل الوصول لجو الانفراج بين البلدان المغاربية " إن الأجيال القادمة لابد أن تتذكر سنة 1970 ، كسنة تم فيها الوصول مع البلدان المجاورة إلى اتفاقات تحل من الناحية السياسية المشاكل التي كانت موجودة في هذه الجهة ، وأقصد بهذا ما كان يسمى بالأمس مشكلة الحدود الجزائرية التونسية ومشكلة الحدود الجزائرية المغربية والمشكل المغربي الموريتاني ... لقد توصلنا إلى هذه النتائج بعد جهد كبير وعمل متواصل ... وبفضلها يسود منطقة المغرب العربي اليوم الأمن والاستقرار...فإننا عملنا كذلك من أجل أن نجنب منطقتنا كل أنواع الصراعات العالمية ... لكون أننا إذا دخلنا ضمن مناطق النفوذ فإننا نحن الذين سندفع الثمن "[1]

-6-مؤتمر القمة الافريقي بالرباط وانهاء قضية الحدود 15 جوان 1972:

تم حل مشكل الحدود عند انعقاد مؤتمر القمة الإفريقي التاسع بالرباط من 12 إلى 15 جوان 1972 ففي اليوم الختامي للقمة شهد توقيع اتفاقية(*) تاريخية يوم 15 جوان 1972 للتسوية النهائية للخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب، وصادقت الجزائر عليها يوم 17 ماي 1973 بينما المغرب صادقت عليها بعد مرور ستة عشرة سنة من يوم 14 ماي 1989 وبعد هذه المرحلة التي توحي بمستقبل زاهر في ظل التعاون وحسن الجوار وهي خطوة إيجابية لبناء وحدة المغرب العربي عبر عنها الرئيس هواري بومدين

---

(1) أحسن العايب ، مرجع سابق، ص68.

بقوله:" الإخوة الأشقاء في ايفران وتونس وتلمسان والدار البيضاء توصلوا إلى تصفية نهائية لمشاكل الحدود ...لقد ساهمنا جميعا في محو رواسب الاستعمار وإزاحة سمومه وألغامه لإقامة بيان مشترك على أسس صحيحة وسليمة ودائمة ...وبذلك ننطلق معا في تحقيق أمال الأسلاف والأجيال الصاعدة" لكن لم تتواصل فترة الوحدة والتعاون بين الجزائر والمغرب في نهاية حرب الرمال التي كانت كمقدمة لقيام نزاع الصحراء الغربية مما عجل بعودة التوتر، ومع تفاقم الأزمة سوف تؤدي إلى القطيعة وانقسام المغرب العربي إلى تكتلات. [1]

-8-أهداف الرئيسية لإستراتجية الفرنسية من قضية الحدود:

لقد حاولت فرنسا إعادة الاعتبار لنفسها في نظر الدول الغربية ومحو الهزائم التي منيت بها من ذاكرتها خاصة التي تلقتها على يد الثورة الجزائرية، وذلك بتدبير مؤامرات ومخططات لزعزعة استقرار المنطقة المغاربية، فتكون الذريعة للتدخل، لذلك شهد المغرب العربي، خاصة الجزائر والمغرب توترا في العلاقات بسبب قضية الحدود التي هي في الأساس أحد الرواسب الاستعمارية التي طغت على السطح بتدبير خارجي فرنسي أمريكي في ظل الحرب الباردة، بتكريس توتر العلاقات الجزائرية المغربية باعتبارهما نواة المغرب العربي مدعمة النظام المغربي في أطروحاته التوسعية على حساب الجزائر بهدف ضرب نجاحات الثورة الجزائرية وإدارة موازن القوى في المنطقة بشكل لا يسمح ببروز قوة إستراتجية منفردة تهدد مصالح فرنسا في الإطار الإقليمي المتوسطي والإفريقي وتعمل فرنسا على تغذية التناقضات وفق ما يخدم مصالحها وبهذا تكون قد اكتسبت ورقة ضغط في لعبة التوازنات أثناء الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب فالجزائر وليبيا انحازت إلى المعسكر الشرقي والمغرب وتونس وموريتانيا إلى المعسكر الغربي وبهذا تكون فرنسا قد ضمنت استقرار النظام الملكي في المغرب.[2]

---

[1]– أحمد طالب البشير الإبراهيمي، المرجع السابق ،ج2، ص 265، 268 ،402، 403.

*أنظر نص البيان المشترك في الملحق رقم6 ،ص 140، 141.

[2]-فاطمة بيرم ،مرجع سابق ص159 – 162 ،163 .

الفصل الثالث: إستراتجية السياسة الخارجية لفرنسا إزاء قضية الصحراء الغربية 1975 – 1978

– 1 ــ الأهمية الجيوسياسية للصحراء الغربية

2 ــ الأهمية الإستراتجية للصحراء الغربية (الاقتصادية والطاقوية)

3 ــ الخلفية التاريخية لاحتلال الصحراء الغربية والأطماع المغربية

–4–ــبوادر المساعي الجزائرية لحل مشكلة الصحراء الغربية مع دول الجوار.

–5–إستراتجية السياسة الفرنسية

–6ــ بداية إعلان المغرب لأغراضه التوسعية على حساب الصحراء الغربية.

–المسيرة الخضراء1975.

–اتفاقية مدريد ورد فعل الجزائر.

–7ــ أهداف تحالف المغربي والموريتاني مع القوى الغربية ضد الجزائر والصحراء الغربية.

–8–مظاهر دعم الحكومة الفرنسية للمغرب.

–9–ردود الفعل الدولية والحزب الاشتراكي الفرنسي على تدخل حكومة جيسكار ديستان في قضية الصحراء الغربية.

–10–نتائج نزاع الصحراء الغربية وانعكاساته على دول المنطقة.

تعتبر قضية الصحراء الغربية من أكثر المشكلات تعقيدا في منطقة المغرب العربي بسبب تشابكها وعٌمق المخلفات الاستعمارية السابقة التي ما تزال تلقي بضلالها على بلدان المنطقة، وتعيق بناء الاتحاد المغاربي دون أن يقدر له النجاح بسبب تلك المشكلة نفسها، وقد عمرت هذه القضية حوالي ربع قرن، لذلك تعتبر من أطول النزاعات التي شهدتها المنطقة، كما تعتبر أخر مستعمرة في القارة الإفريقية، وأثرت على العلاقات بين الدول المغاربية، خاصة العلاقات الجزائرية المغربية والجزائرية الموريتانية، على عهد الرئيس الجزائري هواري بومدين، مما أدى إلى قطعها مع الجزائر دبلوماسيا سنة 1976 نظرا لمساندتها للشعب الصحراوي وجبهة البوليزاريو في المطالبة بحقهم لتقرير مصيرهم وفق مبادئ وقرارات هيئة الأمم المتحدة.

وقبل التطرق إلى جذورها التاريخية، نقدم نبذة عن الصحراء الغربية من حيث أهميتها الجيوسياسية.

1-الأهمية الجيوسياسية للصحراء الغربية:

أ-.الموقع الجغرافي:

تقع الصحراء الغربية(*) في شمال غرب إفريقيا يحدها شمالا المغرب شمال شرقي الجزائر وجنوب شرقي موريتانيا وتطل من الجهة الغربية على المحيط الأطلسي، تبلغ مساحتها 266000كلم^2 وتتكون من منطقتين وهما: شمالا الساقية الحمراء عاصمتها العيون وفي الجنوب وادي الذهب عاصمتها الداخلة(1)، وإقليم الصحراء الغربية هو امتداد طبيعي للصحراء الكبرى التي تبدأ من الأطلسي غربا وتمتد إلى مصر والسودان والعربية السعودية شرقا. وللصحراء الغربية ساحل يبلغ طوله 1062 كلم ويمتد على طول المحيط

(*) – كانت الصحراء الغربية تعرف بعدة تسميات منها الصحراء الإسبانية وإفريقيا الغربية الإسبانية والاسم القديم الساقية الحمراء ووادي الذهب والصحراء الغربية التسمية المتداولة حاليا حسب موقعها بالنسبة للمنطقة.

(1)- Ellyas Akram, Benjamin Stora, op.cit. , p 267.

الأطلسي، وبهذا فإنها تعتبر كهمزة وصل بين شمال المغرب العربي وجنوب الصحراء وبوابة الدول من جهة إفريقيا الغربية.[1]

والجدير بالذكر أن حدود الصحراء الغربية، هي حدود موروثة عن الاستعمار ويعود رسمها إلى بعض الاتفاقيات المبرمة بين فرنسا وإسبانيا في بداية القرن العشرين ولقد تم تحديدها مع موريتانيا باتفاقيتي 27 جوان 1900 و03 أكتوبر 1904، أما الحدود مع المغرب تم تحديدها بموجب معاهدة 03 أكتوبر 1904 وكانت اتفاقية سرية وأصبحت رسمية بعد التوقيع على معاهدة الحماية على المغرب يوم 30 مارس 1912 مع السلطان مولاي عبد الحفيظ.[2]

-ب.السكان:

إن الشعب الصحراوي من أصل عربي مسلم، وكل القبائل الموجودة بالصحراء هي قبائل عربية بعاداتها وتقاليدها، وتنتمي إلى عدة فروع التي توجد في بعض الدول العربية كالجزائر وموريتانيا، وليبيا، والمغرب الأقصى، وحتى في شرق السعودية وهي قبائل الرقيبات ويبلغ عدد سكانها 700000 نسمة وهذه الإحصائيات بدون عدد اللاجئين في المناطق المجاورة خاصة على طول الحدود الجزائرية.

-2.الأهمية الإستراتجية (الاقتصادية والثروات المعدنية والطاقوية):

تتوفر المنطقة على الثروة السمكية هائلة تحتويها السواحل المطلة على المحيط الأطلسي، كما تحتوي على حوالي عشرة سبخات تشكل خزانات ضخمة للملح ، تقدر احتياطاتها حوالي 4.5 مليون طن بالإضافة الثروات الطبيعية المتنوعة على رأسها الفوسفات الذي اكتشفته إسبانيا سنة 1947 بالمنطقة مما جعل الصحراء الغربية تحتل المرتبة الرابعة عالميا، مع وجود احتياطي من معدن الحديد والبترول والغاز الطبيعي،

---

[1]- مصطفى عبد النبي، موقف الأمم المتحدة من قضية الصحراء الغربية (شهادة الماجستير)،جامعة الجزائر ، سنة 2001، ص 4،5.

[2]- موفق عبد الصمد، قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب، (الجزائر، دار نون للطباعة والنشر)، ص 5.

ونظرا لامتلاك الصحراء الغربية حدود مع دول إفريقيا، وقربها من الولايات المتحدة الأمريكية من جهة الأطلسي وقربها من أوروبا عبر المتوسط أصبحت محل أطماع الدول الأوروبية.[1]

3ـ الجذورالتاريخية لاحتلال الصحراء الغربية من قِبل الأوربيين والأطماع المغربية:

إن الموقع الاستراتيجي لمنطقة الصحراء الغربية، جعلها محل أطماع الأوروبيين منذ القديم، خاصة الفرنسيين والبريطانيين اللذان استحوذوا على حصة الأسد من حيث عدد المستعمرات، في إفريقيا وآسيا، لكن بالرغم من ذلك استطاعت إسبانيا الوصول إلى المنطقة عبر جزر الكناري سنة 1476 فكان تمركزها على السواحل وذلك بإقامة أسواق تجارية استمرت إلى غاية سنة 1524 لكنها اضطرت إلى مغادرة المنطقة بعد ثوران القبائل الصحراوية وطردهم لها، لكن خلال القرن التاسع عشر بانعقاد مؤتمر برلين الثاني سنة 1884 لتقسيم إفريقيا عادت إسبانيا إلى المنطقة كدولة استعمارية[2] ، ومن قررت المؤتمر ما يلي:

1 كل إقليم لا تمارس عليه سيادة دولة أوروبية، وتم احتلاله من قبل إحدى الدول المذكورة يصبح تابع لها.
2 بالنسبة لإفريقيا يكفي التصريح بالاحتلال علنا ثم الاستقرار فعلا، ليصبح الإقليم تابعا للدولة المحتلة.[3]
3 تمتلك القوة الاستعمارية، كامل الأراضي التي تتمركز بسواحل إفريقيا حتى ولو تواجد سكان يقاومونها أو إقليم تابع لقوة أوروبية أخرى ..

---

[1]- Benjamin Stora, Histoire de l'Algérie depuis l'Independence (1962 -1988), Paris , Editions la Découverte 2001), p 56.

[2]– مصطفى عبد النبي، المرجع السابق ، ص 7.

[3] – نبيل الملحم، المرجع السابق ، ص 13-14.

4 تتمتع كل قوة بحق " التتبع " أو خف التسلسل في كل إقليم مجاور ترفض فيه السلطة أو تعجز عن إرساء النظام بإرجائه.

وبهذا فقد أطلق مؤتمر برلين، يد القوى الاستعمارية، لتحقيق مطامعها فأقرت الدول الأوروبية، بسيادة اسبانيا على منطقة الصحراء الغربية، لكن اسبانيا اكتفت في البداية بالتحصين، داخل مراكز معزولة على السواحل في مناطق " طرفاية " و النحلة "ولكويرة " تاركة، عمق الصحراء، الذي كان مجالا لسيادة القبائل الصحراوية، كما كان من قبل، فكانت فرصة لحركة المقاومة الصحراوية، في كامل الامتداد الصحراوي، بالمغرب، والجزائر وموريتانيا، وتم التنسيق فيما بينها، خاصة " شيخ ماء العنين " ونتيجة لذلك، انزعجت فرنسا من تردي الوضع الأمني المتفاقم في الصحراء، وعجز اسبانيا عن مواجهته فكثفت ضغوطاتها على الحكومة الاسبانية من اجل تشديد قبضتها على السكان، بالرغم من الإلحاح الفرنسي المدفوع لتلبية أهداف شخصية وهي حماية مصالحها في الجزائر وموريتانيا كما كانت فرنسا ترى في التواجد الاسباني بالمنطقة هو شكل من أشكال المنافسة ، بالرغم من ذلك إلا أن اسبانيا ظلت عاجزة على شل حركة المقاومة وتأثير ضرباتها التي كانت دوما تفاجئ الاحتلال الفرنسي والإسباني ، وفي بعض الأحيان تكون المتابعة فرنسية باقتحامها المجال الاسباني مما أدى إلى توتر العلاقة بينهما إلى غاية يوم 27 جوان 1900 أين قامت فرنسا بعقد معاهدة مع اسبانيا تعترف فيها بسيادة اسبانيا على الصحراء الغربية ورسم الحدود بينهما، ثم تقرر عقد اتفاقية ثابتة وسرية بينهما يوم 3 أكتوبر 1904 بباريس لتحديد نفوذهما على المغرب الأقصى من جهة واعتراف لها بنفوذها على الساقية الحمراء ووادي الذهب ووقع الاتفاق بينهما سنة 1932 على ضم الساقية الحمراء ووادي الذهب إلى التراب الاسباني[1] وبهذا تكون فرنسا قد

---

[1] -ATTILIO Gaudio , les populations du sahara occidental, (paris Edition KARTHALA, 1992) P 34-35

ساهمت بمنح إقليم الصحراء الغربية للاسباني، وسيطرت عليه رسميا سنة 1934 بعد تحالف القوات الفرنسية والاسبانية وبالرغم من هذا واصلت المقاومة الصحراوية في شتى هجماتها على المواقع الاسبانية ومحاصرة مراكزها خاصة ثورة 1957، أين اضطرت اسبانيا إلى سحب قواتها إلى الموانئ، وهذا الوضع أدى إلى التدخل فرنسا عسكريا في المنطقة لمساعدة إسبانيا، لأن مصالحها مهددة في موريتانيا فاستطاع العدوان الصديقان اسبانيا وفرنسا توحيد قوتهما للقضاء على المقاومة الصحراوية بمساعدة المغرب الأقصى لهما فتمت عملية ايكوفيون[1] لمهاجمة جيش التحرير الصحراوي.

3-1--التحالف الفرنسي الاسباني المغربي للقضاء على المقاومة الصحراوية سنة 1958:

-عملية ايكوفيون* 1958:

وقائد العملية الجنرال غابريل بورعوند وهو قائد القوات الفرنسية في غرب إفريقيا، فاشتراك الطيران الفرنسي مع الطيران الاسباني لقصف المئات من المناطق بعد سقوط مئات الشهداء الصحراوين نتيجة القصف ، وبعدها قامت فرنسا بتقديم الإعانات الغذائية إلى بعض زعماء القبائل كوسيلة لضمان موالاتهم وغزت الديانات المعززة بالطائرات ، كما جاءت قوات فرنسية من الحدود الجزائرية بتواطىء مع الملك المغربي محمد الخامس ، الذي شارك في هذه العملية وفي هذه الأثناء أرسل البنك الدولي خبرائه للتنقيب عن مصادر الطاقة في موريتانيا والصحراء الغربية لحساب فرنسا واسبانيا

---

*الشيخ ماء العينين: هو محمد مصطفى الابن الثاني لمحمد فاضل ولد مامين ولد طالب مختار المعروف بماء العينين ولد سنة 1838 تفقه في الدين وقام بأداء مناسك الحج قاوم الاستعمار الأجنبي في الصحراء والسلطان المغربي العميل لهم توفي سنة 1910 .

*ايكوفيون :عملية عسكرية مشتركة، جمعت كل من القوات الفرنسية المجهزة بـ 5000 جندي و600 سيارة و 70 طائرة والقوات الاسبانية المجهزة ب 9000 جندي و 60 طائرة بالإضافة إلى مشاركة المغرب.

[1]-" ملامح عن الصحراء الغربية " ، مجلة الجيش العدد 140 نوفمبر 1975 ، ص 39 .

والولايات المتحدة الأمريكية، ومع بداية الستينات بدأت الحركة من اجل انطلاقة جديدة في المقاومة وبالفعل ففي مطلع السبعينات تنطلق المقاومة بزعامة البوليزاريو [1]

3-2-.الأطماع المغربية القديمة في الصحراء الغربية:

للصحراء الغربية حدود مع المغرب الأقصى، وبحكم الجوار والعلاقة الروحية التي تجمع الشعب الصحراوي بالسلطة المغربية، مما جعلهم يقومون بدفع الضرائب والهبات للعرش، وبحكم القرب الجغرافي كانت هناك عدة محاولات توسعية من قبل المغرب على حساب الصحراء الغربية وأول محاولة تعود لعهد مولاي رشيد[*] بإرساله لحملة بهدف الاحتلال وفرض السيطرة على قبائلها واستمرت محاولته ستة عشر عاما، نظرا لسيطرة المحدودة لسلطات المغربية على الصحراء الغربية.

وعند بداية التسرب الإسباني على المنطقة أحس الشعب الصحراوي أنهم بحاجة لقيادة موحدة من أجل مقاومة الاحتلال الإسباني، فطلبوا من السلطان المغربي مولاي عبد الرحمن المساعدة لكنه رفض، فقرروا الاعتماد على أنفسهم، وهنا ظهرت مقاومة مسلحة بزعامة الشيخ ماء العينين [2] وبدأت الهوة تتسع بين الشعب الصحراوي والعرش المغربي نظرا لتواطؤ القصر مع قوات الاحتلال بل وصل الحد إلى أن سنة 1910 قام السلطان عبد الحفيظ بتعين أحد خواصه قائدا على مدينة أغادير مهمته منع تهريب الأسلحة إلى الصحراء الغربية، فقد استولت قوات السلطان على عدة قوافل كانت محملة بالأسلحة في طريقها إلى الصحراء ونتيجة لهذا الموقف المغربي المعادي للمقاومة أعلن الشيخ ماء العينين[*] الحرب ضد الاستعمار الأجنبي وضد السلطان فزحف على مدينة مراكش.

---

[1] - Paul Balta,claudine Rulleau ,le grand maghreb des indépendances à l’an 2000,(Alger ,éditions Laphomic 1990) , 166 , 167 .

[*] – عهد مولاي رشيد (1664–1672) وتعد أول محاولة توسعية على حساب الصحراء الغربية.

[2]–محمد الميلي، "من اجل تصور سليم لقضية الصحراء الغربية" ، مجلة الثقافة العدد 31 (فبراير – مارس 1976) ص12

[*] – الشيخ ما العينين، هو محمد مصطفى المعروف بماء العينين ولد سنة 1838 ابن الشيخ محمد فاضل توفي سنة 1910.

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن العلاقة التي كانت قائمة بين السلاطين المغاربة والصحراء الغربية هو علاقة ارتباط ديني والولاء لأمير المؤمنين تقتصر على دفع الزكاة والضرائب، ولكن مع بداية القرن التاسع عشر وازدياد المقاومة المسلحة ضد الأسبان تخوف السلاطين المغاربة من ضياع عرشهم لذلك فضلوا مساعدة الاستعمار الأوروبي مقابل عدة امتيازات[1] وعند استشهاد الشيخ ماء العينين خلفه ابنه أحمد الهبة الذي واصل النضال ضد السلطان وضد إسبانيا ونصب نفسه ملكا في جنوب المغرب، مما أدى بالمغرب إلى تطبيق سياسة المساومة على الصحراء وتابعتها الدول الأوروبية، فحاولت إحباط ثورة الشيخ محمد الهيبة ووقوفها ضد أي حركة تحررية والدليل على ذلك هو التصدي لجيش التحرير الصحراوي[2]، كما ساعدت المغرب القوى الاستعمارية فرنسا وإسبانيا من محاصرة جيش التحرير وذلك بموجب معاهدة أوكافيون 1958 وتم مكافئتها بمنحها إسبانيا منطقتي طرفاية وإيفني وفي المقابل منع الثوار من الانطلاق من إقليم طرفاية ومنحهم حق التتبع إلى مسافة 40 كلم في الأراضي المغربية كما قام محمد الخامس بحل جيش التحرير المغربي، وكذلك قام الأمير الحسن الثاني بإرسال قواته النظامية لتقوم بقصف المجموعات عبر الوحدات المشاة بالاشتراك مع الفرنسيين والإسبان، وفي هذه الأثناء اغتنم حزب الاستقلال بزعامة علال الفاسي الفرصة وأعلن عن أطروحة المغرب الكبير مستندا إلى خريطة بهدف إعادة الإمبراطورية الشريفة التي تضم جزء من الجزائر والصحراء الغربية وموريتانيا وجزء من المالي والسنغال، وأعلنت وزارة الخارجية المغربية سنة 1960 عن الكتاب الأبيض، معتمدة على حُجتين أن الصحراوين والموريتانيين هما جزء من دولة المرابطين، وكل من الصحراء الغربية وموريتانيا وشعوبهما هم رعايا للسلطان المغربي.[3]

---

[1]– محمد الميلي، نفس المرجع السابق ص 11– 13

[2]- Attilio Gaudio, Les populations du Sahara occidental, Paris, Edition Karthala, 1993, p246, 247.

[3]- Paul Balta, Claudine Rulleau, op.cit. , p 166, 167.

3-3.من تصفية الاحتلال الإسباني للصحراء الغربية إلى المؤامرة المغربية الموريتانية:

واصلت إسبانيا اهتماماتها بالصحراء الغربية نظرا لإستراتيجية المنطقة والثروات الطبيعية التي تزخر بها، لهذا أصدر المستعمر مرسوما في 10 جانفي 1958 أعلنت فيه أن الصحراء الغربية مقاطعة إسبانية فاستغلت فرصة وجودها بالمنطقة بالبحث عن الثروات الطبيعية كما عقدت عدة معاهدات سياسية وعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية ومن جهة أخرى عملت على تعزيز وجودها العسكري الذي بلغ 60.000 جندي، كما طبقت سياسة التفريق بين القبائل.

كما أخضعت إسبانيا المنطقة إلى عدة تقسيمات إدارية مثل:

- المنطقة الشمالية تحتوي على طرفاية.
- المنطقة الوسطى تحتوي على الساقية الحمراء.
- المنطقة الجنوبية تحتوي على وادي الذهب.

والهدف من ذلك هو عزل الإقليم الصحراوي عن امتداداته في المغرب وموريتانيا، والجزائر وكل هذه المناطق تخضع لسلطة مستقلة عن الأخرى[1] ولكن بالرغم من ذلك إلا أن الشعب الصحراوي فقد تقوى لديهم مطلب الاستقلال خاصة وأن كل من المغرب وموريتانيا قد حصلتا على الاستقلال وانتصارات الثورة الجزائرية قد وصل صداها إلى المنطقة، وازدادت الضغوطات على إسبانيا من قبل دول الجوار وبالإضافة إلى ضغوطات هيئات دولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة التي أعلنت عن القرار 1514 في الدورة 15 والصادر بتاريخ 14 ديسمبر 1960 والمتعلق بحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها وهذا القرار سوف يخدم مصلحة الشعب الصحراوي وخلال سنة 1963 تم تسجيل لأول مرة القضية الصحراوية في لائحة المناطق التي يجب تصفية الاستعمار منها قبل الأمم المتحدة حد لاستعمارها للصحراء الغربية وأهم حدث بالنسبة للمنطقة هو نتيجة

---

[1]- محمد الميلي، مرجع سابق ص 14.

لانتشار الوعي في أوساط الصحراويين تأسس أول حزب صحراوي في منتصف الستينات بمدينة السمارة من قبل الزعيم محمد سيدي[*] إبراهيم بصيري[1]، وصدرت عدة قرارات أممية تطالب كلها إسبانيا بالتعجيل بإجراء استفتاء لإتاحة الفرصة لسكان الصحراء الغربية من أجل ممارسة حقهم في تقرير المصير ومن أهمها قرار رقم 2229 الصادر بتاريخ 20 ديسمبر 1966 الذي طالب الحكومة الإسبانية بالتشاور مع حكومتي المغرب وموريتانيا أو طرق أخر لوضع الترتيبات اللازمة لإجراء استفتاء تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة من أجل تقرير مصير الشعب الصحراوي.

وأمام هذا الإلحاح من قبل هيئة الأمم المتحدة واجهت إسبانيا هذه المطالب بالتماطل والتحايل هدفها ربح الوقت[2] وجهة أخرى واجهت إسبانية انتفاضة " الزملة" سنة 1970 وهي عبارة عن مظاهرات سلمية ضخمة في حي الزملة بالعيون يوم 17 جوان 1970 نظمها حزب محمد سيدي إبراهيم البصيري بحيث رفع المتظاهرين الشعارات المطالبة بالاستقلال واجهتها إسبانيا بقمع وحشي وانتهت ببحر من الدماء بإضافة إلى الاعتقالات وإعلان حالة الطوارئ والشيء الإيجابي من خلال هذه المظاهرات هو أنها كانت الشعلة الأولى للتفكير في تأسّيس حركة مسلحة ضد الاحتلال الإسباني، فقام الصحراويين وعلى رأسهم الشهيد مصطفى الوالي السيد بتأسّيس يوم 10 ماي 1973 الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، لتبدأ العمل العسكري بعد عشرة أيام من تأسيسها، أول عملية لها ضد المستعمر الإسباني في يوم 20 ماي 1973، بينما إسبانيا حاولت تطبيق سياسة جديدة تماشيا مع أطماعها.[3]

---

[*] – إبراهيم بصيري: هو مناضل صحراوي أول مؤسّس لحزب صحراوي، اعتقل في مظاهرات 1970 من قبل السلطات الإسبانية وتمت تصفيته على يد الأجهزة البوليسية الإسبانية.

[1]– مصطفى عبد النبي، مرجع سابق، ص14.

[2]– موفق عبد الصمد، مرجع سابق، ص 18.

[3]– محمد الميلي، المرجع السابق ، العدد 31 (فبراير– مارس 1976) ص 22.

4-.بوادر المساعي الجزائرية لحل مشكلة الصحراء الغربية مع دول الجوار:

سعت الجزائر إلى تكثيف الاتصالات مع الدول الجوار ففي سنة 1969 التقى الرئيس الراحل هواري بومدين الجزائري مع الملك المغربي الحسن الثاني بإيفران بمقتضاه تعترف الجزائر والمغرب بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي كحل وحيد وتم اللقاء في سنة 1970، والتأكيد على بيان لقاء إيفران كما صدرت عدة بيانات كانت نتيجة لعدة لقاءات جمعت الرئيس الجزائري هواري بومدين بالرئيس الموريتاني مختار ولد دادة كلقاء نواكشوط سنة 1970 وفي 26 أفريل 1973 باتفاقهما على تنسيق الجهود المشتركة للإسراع لتصفية الاستعمار وتقرير مصير الصحراء الغربية.[1]

وبهذا سعت الدول المغاربية التنسيق والتشاور بينها قصد التعجيل بتمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير مصيره حسب اللوائح الأممية فجرت لقاءات ثنائية وثلاثية جمعت رؤساء الدول الثلاثة المغاربية، وبعد قمة نواديبو التي انعقدت يوم 14 سبتمبر 1970 تقرر إنشاء لجنة ثلاثية للتنسيق تقوم بالمتابعة المستمرة لإنهاء الاستعمار عن إقليم الصحراء الغربية،

4-1-قمة أغادير المغاربية لمساندة الشعب الصحراوي في تقرير مصيره 24 جويلية 1973:

جمعت قمة ثلاثية كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا بمدينة أغادير يوم 24 جويلية 1973 نتج عنها صدور بيان مشترك بإلزام الأطراف المعنية بمبدأ تقرير المصير وحرصهم على تطبيقه مع ضمان للشعب الصحراوي حرية التعبير عن رغبتهم لكن هذا البيان لم يوضح موقف الدول الثلاثة من مستقبل الصحراء الغربية ولكن بالرغم من المشاورات التنسيقية بين الدول المغاربية إلا أنها كان لكل منها تصور خاص يختلف من دولة لأخرى خاصة فيما يخص عملية تقرير المصير فمثلا **المغرب الأقصى** كانت ترى أن الصحراء الغربية عند (استعادتها) تقرير مصيرها يمكنها استرجاع هذا الإقليم ثم ضم

---

[1]– عموري محمد، المرجع السابق ، ص 84.

موريتانيا، أما **موريتانيا** فكانت ترى عند ضمها للصحراء الغربية تكون قد وضعت حاجزا مانع أمام المغرب أما **الجزائر** التي كان موقفها واضحا بأن ليس لها مطالب ترابية وهي تساند حق تقرير مصير الشعب الصحراوي حسب اللوائح الأممية وبهذا تجبر المغرب على التخلي عن الأفكار التوسعية على حساب الجزائر وترمي بقانون عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار ومن خلال هذا نلاحظ أن التنسيق واتحاد الدول المغاربية على موقف واحد مساند لتقرير مصير الصحراء الغربية يخفى من وراءه خلافات وأطماع سوف تظهر في المستقبل مع تطور الأحداث وتنفجر الخلافات وتظهر على السطح. [1]

-5- إستراتجية السياسة الفرنسية إزاء قضية الصحراء الغربية 1975-1978:

شكلت قضية الصحراء الغربية منذ اندلاعها سنة 1975 أحد المحددات السياسة والإستراتجية الفرنسية الرئيسية لمسارات التوتر بين الجزائر والمغرب من حيث التأثير على استقرار المنطقة وذلك بالتركيز على مجموعة من المنطلقات التاريخية والإستراتجية والاقتصادية حيث أصبحت قضية الصحراء الغربية أحد المعالم الكبرى للسياسة الخارجية الفرنسية إزاء الجزائر والمغرب الأقصى ، حيث وفر الرؤساء الفرنسيون المتعاقبون على قصر الاليزيه ، الدعم السياسي والمالي والدبلوماسي والعسكري للمغرب وهذا راجع إلى أن فرنسا حاولت استرجاع امتيازاتها في المنطقة المغاربية و الإفريقية وبسط نفوذها من جديد على البحر المتوسط ، التي فقدتهما في يوم ما على يد الثورة الجزائرية، وهذا عند وصول " فاليري جيسكار ديستان[*] "إلى السلطة وعبر عن ذلك بقوله " لقد أردنا أن ننقل قسما هاما من الأسطول الفرنسي إلى ميناء طولون حتى تكون على الأقل لأحد الدول

---

[1]- عموري محمد، مرجع سابق، ص 83، 84.

(*)-فاليري جيسكار ديستان: هو رئيس فرنسا بعد وفاة جورج بومبيدو سنة 1974 إلى غاية 1981 - عرف بأفكاره العنصرية اتجاه الجزائر.

-

الواقعة على ضفاف المتوسط قوة عسكرية في هذا البحر". ولقيت فرنسا الفرصة مواتية لتصفية حسابها ضد الجزائر والعمل على عزلها إقليميا ودوليا وتهديد أمنها من خلال تآمرها مع المغرب الأقصى وموريتانيا واسبانيا ضد تصفية الاستعمار الإسباني من الصحراء الغربية و ضد إقامة "دويلة مجهرية"(*) متحالفة مع الجزائر، وجسد ذلك من خلال عدة مواقف مساندة لحلفائها في جميع المجالات لنجاح المؤامرة، وتعود جذور المؤامرة الفرنسية ضد الصحراء الغربية ونضالها إلى القرن التاسع عشر.[1]

-5-1-الظروف والعوامل التي أدت إلى قيام نزاع الصحراء الغربية سنة 1975:

إن نزاع الصحراء الغربية ليس بنزاع محلي فقط ويحمل اسم المنطقة وإنما هي حرب استطاعت جلب أطراف عديدة، ثلاثة أقاليم بإضافة إلى القوتان العظمتان الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا فكانت حرب إستراتيجية صنعتها أمريكا بتواطؤ دول المنطقة على رأسهم المغرب الأقصى ولفهم تطورات هذا النزاع وتأثيره على المنطقة المغاربية يجب التطرق إلى الظروف والعوامل التي ساهمت في بلورة النزاع والتحرك المغربي الموريتاني في هذا التوقيت بذات.

-5-1-1- ظروف وعوامل إقليمية:

أ-الجزائر:

شهدت الجزائر بوصول الرئيس الراحل هواري بومدين إلى سدة الحكم يوم 19 جوان 1965 عدة تغيرات داخلية وخارجية ساهمت في تقوية الجزائر، فعلى المستوى الداخلي استطاعت الجزائر أن تتفرغ إلى مهام البناء وتحقيق عدة انتصارات في المجال التنموي في جميع المجالات مع التمسك بمبادئ الثورة، بالقضاء على الاحتكارات الأجنبية

---

(1)- أحمد بلغيت ، << إستراتيجية الامبريالية في المحيط الأطلسي >> مجلة الجيش العدد 142 جانفي 1976، ص 36.

(*)- دويلة مجهرية : جكسارديستان هو أول من وصف الجمهورية الغربية الصحراوية الديمقراطية بدويلة مجهريه .

وذلك باسترجاع الثروات الوطنية بتأميم المناجم سنة 1966 وخروج الفرنسيين من قاعدة رقان سنة 1966، أما سنة الحسم فكانت يوم 24 فيفري 1971[1] بتأميم البترول مما تسبب هذا القرار في أزمة مع فرنسا.

وعلى المستوى الخارجي نشطت الدبلوماسية الجزائرية وتمسك الجزائر بمبدأ مساندة القضايا العادلة والشعوب من أجل حصولها على تقرير مصيرها فساندت القضية الفلسطينية في حرب 1967، كما حاولت جمع شمل الشعوب المغاربية وإعادة العلاقات إلى طبيعتها وذلك بالمصالحة والتعاون من أجل تحقيق الوحدة المغاربية فكانت البداية بزيارة الرئيس الجزائر للمغرب 1969 وتوجت بلقاء إيفران وعقد معاهدة التعاون وحسن الجوار وعملت الجزائر كل ما وسعها للمصالحة بين المغرب وموريتانيا التي اعترفت بها سنة 1969 واستطاعت حل مشكل الحدود مع المغرب 1972 بتخلي المغرب عن المطالبة بتندوف كما احتضنت الجزائر أهم المؤتمرات وهو المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز من 5 إلى 9 سبتمبر 1973 أين طلب الرئيس الراحل هواري بومدين بإقامة نظام اقتصادي جديد عادل[2] باندلاع الحرب العربية الإسرائيلية 1973 شاركت الجزائر فيها ودعت إلى استخدام البترول كسلاح بحضر بيعه للدول المساندة لإسرائيل فطبق ذلك فوقعت أزمة بترولية، وفي أفريل 1974 نادى الرئيس هواري بومدين باسم حركة عدم الانحياز التي كان يرأسها إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة والمطالبة بإقامة نظام اقتصادي جديد عادل وفي مارس 1975 قامت الجزائر بمبادرة عقد أول قمة لدول الأوبيب وكما قام الحوار بين الشمال والجنوب.[3]

وكان الرئيس هواري بومدين يؤمن بأن الخروج من مرحلة التخلف وتحقيق الانطلاقة الاجتماعية و الاقتصادية يرتكزان على ضمان الاستقرار والهدوء في الجزائر وحول الجزائر ومن هنا كان يتابع بكل اهتمام كل تطور تعرفه الأحداث في المنطقة المحيطة بالجزائر شمالا وجنوبا وشرقا وغربا ويحرص على ألا يكون هناك ما يمكن أن

---

[1]– أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق ، ج2، ص 414، 415.

[2]– أحمد طالب الإبراهيمي، مرجع سابق، 414.

[3]- Paul Balta, Claudine Rulleau, op.cit. , p91, 92.

يؤدي إلى نقص في الفهم قد يقود إلى خلل التفهم إلى اختلال في التوازنات يمكن أن يكون ذريعة للتدخل الأجنبي. كما توسطت الجزائر لحل عدد من النزاعات مثل النزاع العراقي إيراني سنة 1975 وكذلك بنغلاديش وباكستان، واليمن الشمالية والجنوبية.(1)

ب- المغرب الأقصى:

كان الوضع في المغرب الأقصى داخليا متدهور لانعدام الاستقرار السياسي حيث تعرض الملك الحسن الثاني لعمليتين انقلابيتين عملية الصخيرات(*) يوم 10 جويلية 1971 وانقلاب القنيطرة(*) فنفذت عملية البراق في 16 أوت 1972.(2) ونتيجة لذلك قرر الملك القيام بإجراءات تنظيمية وأمنية بتنظيم الحرس الملكي وطرد الضباط وتعويضهم بأوروبيين مما تسبب في غليان عسكري جديد وأصبح الملك يعيش حياة ملؤها الخوف، قام أيضا بعملية تطهير جديدة رافقتها نزع السلاح للجيش فأثار ذلك موجة من السخط والاستياء العام وسط صفوف الجيش نظرا لشعورهم بالإهانة لمحدودية صلاحياتهم وبعد محاولتي الانقلاب العسكري أصبحت الملكية المغربية تبحث عن أي مبرر للحفاظ على العرش العلوي.

وكانت الدبلوماسية المغربية في شهر فيفري 1972 مشلولة لأنها معزولة عن الحقائق، وباقتراب سنة 1973 قرر الملك التخلص من الجيش بإرسال جزء منه إلى سوريا للمشاركة في الحرب العربية الإسرائيلية(3) وبالنسبة للوضع الاقتصادي كان مزريا من فقر وتدني المستوى المعيشي وارتفاع نسبة البطالة التي وصلت إلى 700 ألف عامل

---

(1)- محي الدين عميمور، المرجع السابق ، ص 278.

(*) – في قصر بالصخيرات بالمغرب نظم الحسن حفل على شرف 800 زائر وزائرة وسفراء وكتاب وفنانين من العالم وفي الساعة 14 و 8 د ضباط المدرسة يفتحون النار على الحاضرين.

(*) – البوينغ 727 التي تحمل الحسن الثاني من باريس فطائرة أخرى F5 تطلق الرصاص لإرغامه على النزول في مطار القنيطرة.

(2)- Paul Balta, Claudine Rulleau, op. cit. , p 119.

(3)–جيلالي المعتز بالله ، << الجيش المغربي من خلال الهزات التي مر بها>> مجلة الجيش العدد 142، ص 42 - 45.

سنة 1971 بدون عمل وربع مليون يعملون في أوربا بإضافة إلى الهجرة من الريف إلى المدن مستمرة مع ارتفاع نسبة الأمية إذ وجود 30% من الأطفال فقط في المدارس. [1]

ج-موريتانيا:

أوضاعها الداخلية سيئة نظرا لتذمر الشعبي وكثرة الاحتجاجات الشعبية وتدني المستوى الاجتماعي وعدم استقرار وضعه نظرا لتخوفه الدائم من الأطماع التوسعية للمغرب إلى غاية 1969 أين اعترفت المغرب بموريتانيا، كما كانت ثرواتها الطبيعية على رأسها الحديد يتم استنزافها من قبل فرنسا خاصة منجم الزويرات.

د- ظروف الدول الغربية (اسبانيا ، فرنسا ،الولايات المتحدة الأمريكية)

- إسبانيا:

فقد توفي الجنرال فرانكو فخلفه خوان كارلوس ولكن بالرغم من ذلك لم تتغير السياسة الإسبانية التي بقيت موالية للإمبريالية، وأما **فرنسا** التي وصل إلى السلطة فيها فاليري جيسكار ديستان سنة 1975 بعد وفاة جورج بومبيدو فكانت أكثر المراحل صراحة في دعم السياسة الفرنسية لنزاع الصحراء الغربية دبلوماسيا وعسكريا واقتصاديا من خلال رفضه لقيام دولة صحراوية مستقلة تطبيقا لرؤية الإستراتجية الفرنسية على أن هذا عامل ممهد لامتداد نفوذ الجزائر إلى المحيط الأطلسي وهذا تهديدا وإضعاف موقع المغرب وموريتانيا وبالتالي يكون العمق الاستراتجي الإفريقي لفرنسا جنوبا محاصر.

-أما **الولايات المتحدة الأمريكية** التي كانت قد خسرت حربها في الفيتنام وعجزها عن محاصرة الشيوعية في المنطقة أردت الهيمنة على المنطقة المغاربية من خلال تدخلها في شؤونها وذلك بكسر أي نظام تقدمي يناهض الإمبريالية في ظل الحرب الباردة، لذلك

---

[1]- البلويساريو شعب وثورة، مجلة الثورية البيروتية 1982، ص 38.

تعرضت دول المنطقة لمؤامرة هدفهم الأساسي وهو الجزائر التي أصبحت تلعب دور ريادي وهذا يتنافى ومصالحهم.[1]

6-بداية إعلان المغرب الأقصى لأغراضه التوسعية على حساب الصحراء الغربية:

أعلنت إسبانيا في شهر أوت 1974 بأنها تنوي تنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية خلال السداسي الأول من سنة 1975، وكان الملك المغربي الحسن الثاني قد أعلن في خطاب له يوم 08 جويلية 1974 أنه " لا يمكن أن يتم تنصيب دولة مزيفة لا حقيقة لها جنوب ترابنا " ولهذا تعمد الملك المغربي تعطيل تلك العملية بشتى الوسائل لهذا صدر قرار من جمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3292 بتاريخ 13 ديسمبر 1974 الذي ينص على تأجيل الاستفتاء كما ينص على ثلاثة نقاط رئيسية :

1. عرض النزاع على محكمة العدل الدولية وهذا بطلب من المغرب.
2. إرسال بعثة أممية لتقصي الحقائق في الصحراء الغربية.
3. تطالب اللائحة السلطات الإسبانية بتنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية.

وجاءت البعثة الأممية إلى المنطقة، وكان هدفها الأسّاسي هو إطلاع الأمم المتحدة عن ما يجري في الإقليم لإعطاء معلومات كافية، ومن جهة أخرى حاولت معرفة مواقف دول الجوار المعنية بالنزاع لإيجاد حل لذلك تنقلت البعثة في جميع أنحاء الصحراء الغربية والأخذ برأي السكان كما انتقلت البعثة إلى مدريد من 08 إلى 12 ماي 1975 ثم إلى المغرب ثم الجزائر فموريتانيا، وأهم نتيجة خرجت بها البعثة الأممية أن الشعب الصحراوي عبر عن طلبه المتمثل في الاستقلال والحرية تحت لواء ممثله الشرعي جبهة البوليزاريو لكن هذا التقرير لم يعطى له أهمية واهتمام مقارنة بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في هذه القضية، حيث أصدرت رأيها الاستشاري بتاريخ 16 أكتوبر 1975 وأعلنت أن كل من المغرب وموريتانيا ليس لهما روابط سيادة على الصحراء الغربية

---

[1]– أحمد طالب البشير الإبراهيمي، المرجع السابق ، ج2، ص 416، 417.

بالرغم من وجود بعض الروابط القانونية لهما مع الإقليم وهذا القرار زاد[1] من تعقيد الوضع وفتح المجال أمام الأطراف المعنية بالتوسع واتخاذ ذلك القرار، كذريعة لاتخاذ صفة الشرعية خاصة المغرب وموريتانيا.

-6-1.المؤامرة المغربية الموريتانية:

فشلت سياسة التنسيق بين الدول المغاربية وتشتت مواقفها وبرزت ازدواجية المواقف المغربية والموريتانية من خلال مطالبها الترابية في الصحراء الغربية مستندين إلى حجج تاريخية[*] ومن جهة أخرى قامت إسبانيا بزعزعة التضامن الثلاثي المغاربي لذلك قرر المغرب الأقصى التحرك بسرعة مباشرة بعد إعلان عن قرار الحكم الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لذلك نظمت مسيرة لاقتحام الصحراء الغربية.

6-2.المسيرة الخضراء 06 نوفمبر1975:

قرر المغرب الأقصى تحقيق أطماعه التوسعية على حساب الصحراء الغربية مستغلا الظروف المناسبة وفق خطة محكمة متجاهلا قرارات هيئة الأمم المتحدة، فكانت البداية بعد اعترافه بموريتانيا لا بد من جلبها إلى جانبه لاقتسام المنطقة وذلك ببلورة تلك الفكرة والتي تعود إلى اتفاق الطرفان السري، منذ القمة العربية المنعقدة بالرباط في أكتوبر 1974، ويكون التطبيق قبل منتصف 1975، أما إقدام المغرب على إلحاق الصحراء الغربية بالقوة بحيث أصبحت إسبانيا تعاني أمام ضربات جبهة البوليزاريو وكذلك قامت المغرب من جهة أخرى ضمان حياد الدول الإفريقية والعربية وضمان من جهة أخرى الدعم الفرنسي والأمريكي لها[2] دعى ملك المغرب الحسن الثاني يوم 23

---

[1]– مصطفى عبد النبي، المرجع السابق ، ص 15، 16.

[*] – إن الحقيقة التاريخية عكس حجج المغرب التي تقدمت بها لمحكمة العدل الدولية وهي أن في الوقت الذي كان فيه المغرب مستقلا كانت الصحراء الغربية مستعمرة، ولم يتدخل المغرب آنذاك لوقف المستعمر الإسباني، كما أن ملك المغرب سيدي محمد بن عبد الله بن إسماعيل وقع اتفاقية مع ملك إسبانيا يوم 28 ماي 1776، اعترف فيها السلطان أن حدود سيادته الوطنية لا تتعدى وادي نون الموجود في التراب المغربي شمال الساقية الحمراء ووادي الذهب.

[2]– م، ن الصحراء الغربية، مجلة الجيش، العدد 142 (جانفي 1976)، ص 23.

أكتوبر 1975 إلى تنظيم مسيرة نحو الصحراء الغربية أطلقت عليها تسمية المسرة الخضراء وسخرت الحكومة المغربية لتنظيم هذه المسيرة كل الوسائل اللازمة سواء المتعلقة بالمواصلات أو المواد الغذائية وبدأ نقل المشاركين بالقطارات والشاحنات من المدن المغربية المختلفة إلى أغادير ومنها إلى طرفاية قرب الحدود وقد وجه الملك الحسن الثاني لهم خطابا لبث الحماس فيهم، وكان الجيش المغربي يرافق المشاركين المتطوعين لحمايتهم، فانطلقت المسيرة يوم 06 نوفمبر 1975 سلميا وهي مؤلفة من 350.000 شخص يرفعون المصاحف وأعلاما خضراء وكانوا يجسدوا شعار الأمة المغربية وقد قام الملك بالتحضير لها منذ شهرين قبل انطلاقها ولقيت حماس كبير في أوساط الأحزاب السياسية المغربية وبهذا يكون الملك قد استغل الحس الشعبي للجماهير المغربية وبتوغل المشاركين داخل الأراضي الصحراوية ترافقهم وحدات عسكرية بهدف الاستعلاء عليها فإن رد الفعل الإسباني لم يكن عنيفا إذ لم يتم إطلاق الرصاص على المشاركين وهذا يدخل ضمن المؤامرة، وأمر الملك بعودة المشاركين يوم 09 نوفمبر إلى داخل الحدود المغربية، وفي هذه الأثناء استنكر مجلس الأمن هذه المسيرة وطلب من المغرب الأقصى الانسحاب.[1]

6-3ـ اتفاقية مدريد 14 نوفمبر1975 ورد فعل الجزائر عليها:

واجهت إسبانيا ضغوطات من قبل المغرب بالإضافة إلى كثرة مشاكلها الداخلية، مما جعل المغرب تبعث يوم 09 نوفمبر 1975 وفد إلى مدريد بصحبة وزير خارجية موريتانيا، وفي 14 نوفمبر 1975 صدر بيان مشترك مغربي موريتاني إسباني بإعلان عن اتفاق التي توصلت الدول الثلاث بعد مفاوضات دامت يومين انتهت بتوقيع اتفاقية مدريد[*] وهي تتألف من وثيقة سميت باسم " إعلان المبادئ" تفيد في عملية تسليم الأرض

---

[1]- Abdelkhaleq Berramdane, Le Sahara occidental enjeu Maghrébin (Paris: Editions Karthala,1992), p37.

[*] – تحتوي اتفاقية مدريد على ثلاثة نقاط رئيسية:

– انسحاب نهائي لإسبانيا من الصحراء الغربية قبل 28 أكتوبر 1976.

– تنصيب إدارة بالنيابة يسيرها حاكم إسباني يساعده نائبان مغربي وموريتاني بالتعاون مع الجماعة الصحراوية.

– احترام رأي الصحراويين الذي ستعبر عنه " الجماعة".

للمغرب وموريتانيا تم مجموعة من اتفاقيات هامشية تخص موضوع الصيد والتعاون الصناعي والاقتصادي وبهذا فقد سلمت حكومة فرانكوا الصحراء الغربية إلى المغرب وموريتانيا بلا تحفظ وحدد تاريخ 28 فيفري 1976 كأجل أقصى انسحابها الشامل من الصحراء الغربية. [1]

وفي 14 أفريل 1976 عقدت اتفاقية[*] برباط تنص على تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا إذ تحصلت المغرب على ثلثي مساحة الصحراء وهي المنطقة التي تحتوي على الثروات الطبيعية خاصة منجم الفوسفات ببوكراع[*]، ومن جهة أخرى كان رد فعل جبهة البوليزاريو هو القيام بالعمل العسكري لانتزاع حقوقه المشروعة في تقرير المصير والاستقلال، وعلى أثر ذلك تم إعلان عن الجمهورية العربية الصحراوية بتاريخ 26 فيفري 1976.

6-3-1.رد فعل الجزائر على اتفاقية مدريد:

عبرت الجزائر في رسالة بعثتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة " ان الجزائر ترى أن المفاوضات بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا لم تكن مطابقة لتوصيات مجلس الأمن والجمعية العامة وبالتالي فان الحكومة الجزائرية لا تعترف بأي حق للحكومات الاسبانية والمغربية و الموريتانية بالتصرف في الصحراء الغربية ..." وقال الرئيس هواري بومدين " [2]إن اتفاق مدريد ما هو في الواقع إلا طبخة استعمارية تخدم مصالح معينة ... بالإضافة إلى ما تهدف إليه من ضرب الشعب شعب الصحراوي فهي تهدف كذلك إلى ضرب الثورة الجزائرية، ونحن نعتقد جازمين بأن هذه المحاولة تعتبر أكبر غلطة ترتكبها الامبريالية في منطقتنا هذه." فكانت الجزائر ثالث دولة تعترف بالجمهورية العربية الصحراوية مما أدى بالمغرب وموريتانيا إلى إعلان قطع علاقتهما الدبلوماسية مع الجزائر يوم 07 مارس 1976.

---

[1]– نبيل الملحم، مرجع سابق ، ص 14، 16.

[*] – هاته الاتفاقية أخذت اسم الاتفاقية المتعلقة برسم الحدود الدولة بين موريتانيا والمملكة المغربية.

[*] – بوكراع: منجم الفوسفات في الصحراء الغربية يصل احتياطه إلى ملياري طن.

[2]- موفق عبد الصمد ، مرجع سابق ، ص 43 ،44.

ومن خلال هذا نجد أن الصحراء الغربية تخلصت من الاستعمار الإسباني وقعت تحت الاستعمار المزدوج المغربي الموريتاني لهذا فالنزاع الصحراوي سوف يعرف تطورات عديدة على المستوى الإقليمي والدولي، ويؤثر على العلاقات الجزائرية المغربية.(1)

7- أهداف تحالف المغربي الموريتاني السياسي والعسكري مع القوى الغربية ضد الجزائر والصحراء الغربية:

إن كل من المغرب وموريتانيا أغراض من وراء تحالفهم مع القوى الغربية على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا اللتان استغلا الفرصة للتدخل في المنطقة وتتمثل هذه الأهداف كما يلي:

1 -المغرب الأقصى: حاول الملك الحسن الثاني امتصاص نقمة وسخط الشعب والجيش المغربي على نظامه فوجد وسيلة الوطنية لتحقيق ذلك خاصة أن الصحراء الغربية كانت على وشك أن تصبح دولة مستقلة ذات سيادة فأراد من ورائها أن يضرب عصفورين بحجر واحد التخلص من الجيش بحربه ضد الشعب الصحراوي، والحصول على ثروات طبيعية التي تمتلكها الأراضي الصحراوية، ولجلب الأنظار بعيد من مشاكله الاقتصادية في الداخل والاستياء السياسي المتزايد على حكمه الإقطاعي.

2 -موريتانيا: كانت موريتانيا قد أعلنت سنة 1957 قبل استقلالها على لسان أول رئيس لها أن لها مطالب بالصحراء الغربية لأن المستعمر وضع حدود على أساس تضارب بمصالح وليست مسطرة على أساس حدود طبيعية وبذلك فصلت بين القبائل التي تقطن بنواذيبو وبين أفراد نفس القبائل الساكنة بالصحراء الغربية وبتأمر موريتانيا مع المغرب سوف تحقق بعض مطالبها بتوحيد القبائل وإبعاد الخطر المحتمل عودته وهو المغرب إلى مطالبه القديمة بضمها.(2)

---

(1) - محمد عموري ، مرجع سابق ، ص 89 ،91.

(2) - أحمد بلغيث , "إستراتجية الامبريالية في المحيط الأطلسي"، مجلة الجيش العدد 142 (جانفي 1976) ص36 -38.

3- إسبانيا: تتلقى إسبانيا مساعدة مالية من الولايات المتحدة الأمريكية سنويا قدرها 2.5 مليار فرنك قديم تخصص للعتاد الحربي، والجيوش الإسبانية التي تعمل على حفظ أمن الشركات الاحتكارية الإمبريالية واستمرار استفادتها من مناجم الفوسفات ببوكراع بـــ 60% من أسهم بإضافة إلى أسهم خاصة لصيد الأسماك، كما أن رغبتها في الانضمام إلى الحلف الأطلسي والسوق الأوروبية المشتركة سوف تتحقق.[1]

4- القوى الغربية (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية): كان لكل من فرنسا وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية أهداف من وراء تشجيعهما للمغرب وموريتانيا على التمسك بالصحراء الغربية في ظل ازدياد مكانة الجزائر إقليميا ودوليا ذلك حاول النيل منها باستخدام الصحراء الغربية كذريعة لقلب توازن المنطقة وعزل الجزائر وحسب قول الرئيس الراحل هواري بومدين "بينما كنت أناضل من أجل عدم الانحياز كان البعض من جميع الجوانب يحاولون إقامة حزام صحي حول الجزائر التي رآها البعض "جبارة" واعتبرها آخرون " متعالية " أو " امبريالية " في حين لم نكن نعتبر أنفسنا إلا اشتراكيين متحمسين فوق اللازم".

وبهذا فإن هدف الإمبريالية الغربية هو اضمحلال الدور الدولي للجزائر التي كانت بمثابة منارة العالم الثالث وهذا الدور هو تهديد لمصالحهم وبقيام نزاع الصحراء الغربية سوف تهدأ القضايا الدولية لفترة معينة كالقضية الفلسطينية.[2]

انشغال الجزائر بنزاع الصحراء الغربية من أجل تخلها عن التنمية الاقتصادية وإنفاق أموال طائلة على الأسلحة للجيش وانشغالها عن ما يجري في العالم لكي لا تشارك فيه.

ولقد عزمت الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل في العالم الثالث باسم حلفائها نظرا للأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغاربة وكذلك رغبة الولايات المتحدة الاحتفاظ بنظام المغرب المولي لها فهو ضرورة إلزامية بعد زوال الأنظمة التي كانت تخدمها في المنطقة

---

[1] أحمد بلغيث ، مجلة الجيش ، العدد 142، (جانفي 1976) ص 36-37.

[2] بلغيث ، مرجع نفسه ،ص37.

أمثال هايلا سيلاسي من إمبراطور إثيوبيا في سنة 1974 وسلا زار في نفس السنة والشاه إيران في جانفي 1979.

وحماية النظام المغربي في غاية الأهمية بالنسبة لمصالحهما في المنطقة لأن إنشاء دولة جديدة على نمط الجزائر ودولة موالية للسوفيت كان غير مقبول خلال الحرب الباردة، كما أن المغرب التي تضم أكبر جالية يهودية، أما فرنسا التي كان يراودها الحلم منذ أمد بعيد في تحقيق السيادة على البحر المتوسط وجاءتها الفرصة لاسترجاع نفوذها الاستعمارية في هذه البحيرة التي خسرت فيها امتيازاتها من جراء الثورة الجزائرية[1] فكانت الفرصة مواتية لضرب نجاحات الثورة الجزائري وتصفية حساباتها معها بالتأمر ضدها مع أعدائها.

8- مظاهر دعم الحكومة الفرنسية للمغرب إزاء قضية الصحراء الغربية:

اعتمدت فرنسا إستراتجية خاصة إزاء نزاع الصحراء الغربية تقوم على إدارة موازن القوى الإقليمية في منطقة المغرب العربي وعدم السماح ببروز قوة رئيسية لأن ذلك يتنافى مع المصالح الفرنسية فقامت بتوفير الظروف اللازمة لبقاء النزاع قائما مع تكريس العلاقات متوترة بين الجزائر والمغرب فوظفت كل الأدوات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية لتعزيز موقف المغرب أمام الصحراء الغربية ويظهر ذلك من خلال ما يلي.

ـ8-1.سياسيا :

سلكت فرنسا سياسة جديدة في علاقاتها الخارجية على عهد الرئيس فاليري جيسكار ديستان اتجاه المغرب العربي ودول القارة الإفريقية ككل حيث كان أو رئيس فرنسي يقوم بزيارة دول المغرب العربي بعد استقلالها وكانت البداية من الجزائر التي زارها يوم 10

---

[1]- علي تابليت، المرجع السابق ، ص 400-415.

أفريل إلى غاية 12 من سنة 1975 لكنها لا تكن ناجحة ، نظرا لتمسك الرئيس الفرنسي بالنزعة العرقية وقد عبر عن ذلك بقوله " إن التيار لم يمر مع بومدين لأنه تعلم في الأزهر، وليس في جامعة فرنسية " [1] والزيارة الثانية قادته إلى المغرب الأقصى دامت من 3 إلى 6 ماي 1975 ، فتم الانسجام بين الملك المغربي الحسن الثاني والرئيس الفرنسي تقاسما وجهة نظر واحدة ، حتى عبر الحسن الثاني والرئيس الفرنسي عن أنهما تقاسما وجهة نظر واحدة ، وعبر الحسن الثاني على حميمية العلاقة التي تربطهما بأنها وصلت إلى حد الصداقة والإخوة ، ومن هنا وجدت فرنسا في المغرب الأقصى حليف لا يمكن التفريط فيه ، وزار الحسن الثاني باريس يوم 22 نوفمبر 1976 ودامت الزيارة 4 أيام طرحت عدة انشغالات بينهما من بينها مشاكل المتوسط ، والشرق الأوسط والحوار الأوروبي العربي ، وأفاق الاتحاد بينهما ، فيما بعد قررت **فرنسا مساندة المغرب الأقصى** في مشكلة الصحراء من الغربية مع حرمان الشعب الصحراوي من حقوقه المشروعة ، وهذا راجع إلى **ثلاثة أسباب رئيسية:**

-1- إعلان الجزائر أنها ليست لها مطالب ترابية في الصحراء الغربية، ومن هذا المنطلق قررت فرنسا مساعدة المغرب وموريتانيا وترجيح الكفة لصالحهما.

2- إن قضية الصحراء الغربية سوف تجني من ورائها فرنسا عدة امتيازات ومصالح من خلال دعمها للمغرب الأقصى والمتمثلة في الاستفادة بشكل مباشر من الثروات الموجودة في المنطقة ، والدليل على ذلك استحواذ الشركات الفرنسية على العديد من المشاريع في الصحراء الغربية ، كالفوسفات والتنقيب عن الغاز والبترول والصيد البحري.

---

[1]-أحمد طالب الإبراهيمي، مرجع سابق ، ص 379.

3-إن تأثير الجزائر على دول المنطقة إلى غاية الأطلسي، هذا يضعف موقف المغرب وموريتانيا ويخلق عدم التوازن في المنطقة وهذا يشكل تهديدا لمصالح فرنسا خاصة عند بروز قوة إقليمية رئيسية . وبهذا تواطأت فرنسا مع النظام المغربي، بحيث اختارت منذ الوهلة الأولى الوقوف إلى جانبه فيما يخص نزاع الصحراء الغربية، ولم تلتزم فرنسا الحياد.[1] التي تزعم أنها تلتزم به، لكن أفعالها ومواقفها تثبت تآمرها وتدخلها .

وكانت بداية مواقفها السياسية سنة 1975 عند زيارة الرئيس الفرنسي للمغرب فقد وضع تحت تصرفها وثائق تدعم بها مذكرتها التي تقدمها لمحكمة العدل المحلية[2]، كما مارست فرنسا ضغوطات على اسبانيا لإبرامها اتفاقية مدريد، وذلك باجتماع معها بمدريد، بداخل القنصلية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية يوم 21 نوفمبر 1975 بحضور الولايات المتحدة الأمريكية لإرغام اسبانيا على تغير موقفها وتقبل التوقيع على اتفاقية مدريد الثلاثية الخاصة بتقييم الصحراء الغربية.[3]

كما تشكل محور باريس، مدريد، الرباط، مرور بنواكشوط الذي يهدف إلى عزل الأنظمة التقدمية المساندة للشعب الصحراوي وتعطيل أي مبادرة تكون على المستوى الدولي أو الإقليمي، واستطاعت يد فرنسا أن تطول منظمة الوحدة الإفريقية وتتدخل فيها بتعين رئيسها وهو " عمر بونغو[*] خلفا للرئيس الأوغندي " أمين دادة " خلال جوان 1977 لخدمة مصالح حلفائها المغرب وموريتانيا وبالفعل تم تأجيل انعقاد مؤتمر القمة

---

[1]- Abdelkhaleq Berramdane, op.cit., p 108, 110, 44.

[2] -ABDELAZIZ DJERAD ,op.cit., p150

[*] – عمر بونغو: هو الحاج عمر بونغو أو نديما رئيس الغابون ولد يوم 30 ديسمبر 1935 أكمل دراسته الابتدائية والثانوية بجامعة الكونغو برازفيل التحق بالقوات الجوية الفرنسية إبان الاستعمار ، تولى السلطة بالغابون في نوفمبر 1967 عين كرئيس المنظمة الوحدة الإفريقية 1977 –1978 توفي يوم 8 جوان 2009.

[3]– مخلوف عبد الحميد، << الامبريالية الفرنسية في القارة الإفريقية >> ، مجلة الجيش : العدد 167 فيفري 1978 ، ص 43–44

الإفريقي الطارئ الخاص بالصحراء الغربية ، وبهذا تكون فرنسا قد وجهت ضربة غير مباشرة للشعب الصحراوي.

كما صرح الرئيس جيكسار ديستان عندما قال" ... إن فرنسا لا تترك إفريقيا .. حقا إن الفترة الاستعمارية قد انتهت، وان فرنسا لا تنوي بأي شكل من الأشكال ممارسته سياسة امبريالية".. ولكن لدينا أسباب قوية وعميقة للعمل معا .. " وبهذا يكون الرئيس الفرنسي وضح تواجد فرنسا في القارة ككل لكن بشكل جديد أي الاستعمار الجديد الذي يكون بطرق غير مباشرة، وهدفه تغليط الرأي العام، وتبرير تدخلاته.

ـ 8-2.دبلوماسيا:

إن السياسة الفرنسية اتجاه إفريقيا والدول المغاربية خاصة لم يطرأ عليها تغير جوهري منذ عهد ديغول، حيث ترتكز على التعاون والفوائد المشتركة الفرق الوجيز بين ديغول وجيكسار ديستان هو أن هذا الأخير سلك سياسة خاضعة لواشنطن وهدفه الحفاظ على النظام الاقتصادي في مجال المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية .

وفي المقابل أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر فرنسا الوسيط المفضل لسياستها في إفريقيا، ومن خلال هذا التوافق الفرنسي الأمريكي، سوف ينعكس داخل مجلس الأمن واستخدمهما لحق الفيتو ضد قضية الصحراء الغربية في مقابل التصويت لصالح المغرب وموريتانيا، فعندما قامت جبهة البوليزاريو بالتوجه إلى هيئة الأمم، للاستغاثة بالشرعية الدولية على ما قامت به المغرب الأقصى واقتحامها الصحراء الغربية وفق خطة استيطانية ما يسمى بالمسيرة الخضراء، كما راسلت الجزائر مجلس الأمن تحيطه علما بما أقدم عليه العاهل المغربي، ونتيجة لذلك أعلن مجلس الأمن قرار يكتنفه الغموض والضبابية بتاريخ 01 نوفمبر 1975 ومفاده التذكير بالقرارات التي اتخذتها هيئة الأمم المتحدة بخصوص قضية الصحراء الغربية دون التعرض إلى محتواها، كما كلف مجلس

الأمن الأمين العام للأمم المتحدة بإجراء مشاورات مع الأطراف المعنية، ويطالب هذه الأطراف بتهيئة الظروف للأمين العام للقيام بدوره، واكتفى مجلس الأمن بهذه الإجراءات دون إعلانه قرار يدين المسيرة، رغم أنها تشكل انتهاك لقرارات الهيئة الأمم المتحدة من حيث المبدأ والفعل، وواضح أن هناك فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان قللتا من شأن المسيرة[1] ووصل التعاون الفرنسي المغربي إلى حد قيام فرنسا برصد تحركات العمال المغتربين بفرنسا من قبل الشرطة الفرنسية، وتبليغ السفارة المغربية، بحيث حوالي 100 عامل مغترب مغربي عند عودتهم في فصل الصيف إلى المغرب لقضاء العطلة فقام الملك بالزج بهم في السجون لأنهم مناهضين لسياسته حسب تقارير الشرطة الفرنسية.[2]

كما تحركت لوبيات ومجموعات ضغط مغربية داخل الدوائر الدولية لتجسيد توصيات الملك الحسن الثاني الذي جعل من ضم الصحراء الغربية إلى سيادته الوطنية إستراتجية دولية من خلال سياسة الإغراء والتضليل باتجاه نحو المجموعة الدولية التي قادتها الدبلوماسية المغربية من أجل تكريس فكرة مغربية الصحراء لذلك حاول المخزن تخطي كل العقبات الدبلوماسية و الدولية والقانونية بتبني سياسة الأظرف المالية(الرشوة) لإقناع الدول من أجل الوقوف إلى جانب قضيتهم في المحافل الدولية وكذلك شراء ذمم بعض مسئولي البوليزاريو ، والدبلوماسيين الأجانب والمسؤولين في هيئة الأمم المتحدة عن ملف الصحراوي كمحاولة استمالة المبعوث الأممي لمصلحة المغرب أو الاقتراب من الموظفين في هيئة الأمم المتحدة للحصول على الوثائق والمراسلات التي ترسلها لجنة هيئة الأمم حول قضية الصحراء الغربية لمجلس الأمن وفي حالة الحصول عليها يطلع عليها الملك من أجل رد الفعل السريع مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن كما أن الرؤية الفرنسية

---

[1]– نبيل الملحم، البوليزاريو الطريق إلى المغرب العربي الكبير،(ط1 دمشق، ، 1987) ، ص 73.

[2]– السعيد حموش، << التحالف الإمبريالي الرجعي، وأفاق الكفاح الصحراوي >>، مجلة الجيش، العدد 169 (أفريل 1978)، ص 42.

للملف الصحراوي المنحازة إلى جانب المغرب ، وظهر ذلك من خلال قيام مجموعة من الدبلوماسيين الفرنسيين الذين قدموا مساعدات واستشارات بإيعاز من الاليزيه وهذا من باب الواجب والقناعة لأن فرنسا تخشى قيام دولة الصحراء الغربية تكون لغتها الرسمية الاسبانية وبالتالي تتقلص مساحة اللغة الفرنسية باتجاه إفريقيا الغربية ، وبهذا تكون المغرب قد خدمت الإستراتجية اللغوية للمستعمر السابق لها كما تقرب المغرب من الوسط الدبلوماسي الفرنسي لضمان تأييد السفراء الفرنسيين[*] في الرباط [1]

فقد ظل تصويت فرنسا بخصوص لوائح ملف الصحراء الغربية على مستوى هيئات الأمم المتحدة كان لصالح المغرب ، من خلال عرقلة تطبيق مبدأ تقرير المصير حيث ترى فرنسا أن خيار الحكم الذاتي هو المخرج القانوني لتكريس الأمر الواقع لسيادة المغرب على الصحراء الغربية من خلال تسوية تزكيها الشرعية الدولية وبهذا تكون فرنسا قد عملت على ضمان مصالحها الاقتصادية كالاستغلال الفوسفات والتنقيب عن البترول و الغاز [2]

3.8- عسكريا:

شهدت منطقة شمال غرب إفريقيا انزلاقا أمنيا خطيرا، بمساندة فرنسا للمغرب الأقصى وموريتانيا، بكل إمكانياتها العسكرية، ضد نضال الشعب الصحراوي، بالرغم من إدعاء فرنسا الحياد إلا أن مواقفها تفند ذلك وتثبت تورطها، من خلال دعمها العسكري من عتاد وأسلحة وتقنيين حسب احتياجات كل من المغرب وموريتانيا، وكانت فرنسا قد

(*)- مثل برنارد ميريمي، السفير الفرنسي السابق في الرباط وكانت له مهام في اللجنة الدائمة لهيئة الأمم المتحدة واتهمته الجزائر بتلقيه عمولات لقاء دفاعه على أحقية المغرب بالصحراء الغربية وسوف يظهر ذلك جليا عند نهاية مهامه من وزارة الخارجية الفرنسية أصبح يشرف على البنك الخاص المغربي بي ا م سي مقابل أجر شهري معتبر زيادة على امتلاكه لمنزل أنيق على بعد أمتار من بحيرات ورزازات.

(1) - مجدي كامل ، في مذكرات الزعماء والقادة السياسيين ورجال المخابرات ، (دمشق : دار الكتاب العربي 2008) ، ص 293 – 297.

(2)- فاطمة بيرم ،مرجع سابق ، ص 163.

استقبلت الوزير الأول المغربي أحمد عصمان عند زيارته لها يوم 07 جانفي 1976وطلب منها مساعدة عسكرية متمثلة طلب خبراء وفنيين عسكريين وعتاد حربي وشاحنات عسكرية بإضافة إلى 65 طائرة من نوع ف1، فزودتهم بذلك العتاد والمواد الحربية.[1]

ولم تكتفي فرنسا بهذا بل قام طيرانها الحربي يوم 09 جوان 1976 برصد موقع مصطفى سيد الوالي الأمين العام لجبهة البوليزاريو عندما كان يهاجم موريتانيا على رأس وحدة مسلحة فاستشهد في ذلك الهجوم.[2] وتم تكثيف التعاون العسكري بين فرنسا والمغرب حتى وصلت نسبة الأسلحة المستوردة من فرنسا 42,50% من نسبة العالمية وحصلت المغرب على أحدث الأسلحة من سيارات مصفحة والصواريخ المضادة للدبابات، كما أرسل تقنيين عسكريين لتدريب الجيش الملكي بفرنسا وتكوين ضباط في المدارس العسكرية المغربية، علما أن المغرب قد ضاعف من نفقاته العسكرية وتسابقه نحو التسلح خلال الفترة 1974–1979 لمواجهة الجزائر التي تعتمد على السلاح السوفيتي.[3]

وبهذا تكون فرنسا قد احتلت المرتبة الأولى في قائمة مزودي المغرب بالأسلحة طيلة فترات التصعيد العسكري للنزاع بحصة 210 مليون دولار من مجموع وردات الأسلحة المغربية المقدرة ب 514 مليون دولار خلال الفترة الممتدة من 1977 إلى 1979[4]

---

(1)- Abdelkhaleq Berramdane, op.cit. , p 43, 44.

(2)– أحمد طالب الإبراهيمي، ص 434.

(3)- Abdelkhaleq Berramdane, Opcit, p 116.

(4) - فاطمة بيرم ، مرجع سابق ، ص 163 .

حاولت فرنسا من وراء ذلك ضرب الثورة الجزائرية، وعزلها وإضعافها من الداخل، من خلال زيادة نفقاتها العسكرية على حساب نموها الاقتصادي، وتقوية المغرب الأقصى في المنطقة.

عرفت سنة 1977 دخول فرنسا بكل ثقلها العسكري إلى جانب المغرب الأقصى وموريتانيا ومشاركتهما لإبادة الشعب الصحراوي، فكشفت تدخلها العسكري في الصحراء الغربية، ردا على الهجمات المتكررة من قبل جبهة البوليزاريو على المناطق المنجمية، خاصة على الشركة الوطنية للصناعة والمناجم بمنطقة الزويرات[*] بموريتانيا وهدف جبهة البوليزاريو من وراء ذلك هو العمل على شل الاقتصاد الموريتاني لأن منجم الزويرات للحديد هو شريان الاقتصاد وللضغط على فرنسا من جهة أخرى قامت جبهة البوليزاريو يوم 01 ماي 1977 باحتجاز 6 أسرى فرنسيين بالزويرات مما جعل الحكومة الفرنسية تتهم الجزائر وتلقي عليها المسؤولية من خلال تصريح وزير خارجيتها لوي دوغرينغو يوم 03 ماي للصحافة أن الاعتداء كان من قبل قوى قادمة من بلد جواري، وقررت فرنسا منذ البداية أنها لا تخضع للمساومات للتحرير الأسرى ولكن بعد أشهر قامت جبهة البوليزاريو باحتجاز اثنين أسرى آخرين وذلك يوم 25 أكتوبر 1977 بالزويرات فأصبح عددهم ثمانية.[1]

وبهذا الوضع الذي ينذر بالخطورة بالنسبة لفرنسا وسوف تستغله كذريعة لتنفيذ نواياها الاستعمارية بالمنطقة وتنصيب نفسها دركي إفريقيا، فانعقد يوم 27 أكتوبر اجتماع بقصر الإليزيه بحضور الرئيس الفرنسي ووزير الشؤون الخارجية والدفاع وبالتعاون مع

---

[*] ــ الزويرات: هي مدينة موريتانية غنية بالحديد بها أهم منجم الذي ينقل إنتاجه من الحديد بالقطار عبر خط زويرات إلى نواديبو وتقع شمال موريتانيا.

[1] Abdelkhaleq Berramdane, op.cit.,p117.

الجنرال ميري القائد الأعلى للجيش والهدف من هذا الاجتماع، إيجاد حل دبلوماسي وعسكري لحماسة الفرنسيين المتواجدين بموريتانيا.[1]

وفي يوم 30 أكتوبر بعث الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان برسالة شخصية إلى الرئيس الجزائري هواري بومدين يطلب منه التدخل للإفراج عن الأسرى الفرنسيين المحتجزين من قبل البوليزاريو، بعد فشل المنظمة الإنسانية العالمية الصليب الأحمر في مهامها، ثم أرسل السيد كلود شيات إلى الجزائر، للتفاوض مع جبهة البوليزاريو خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر، واستؤنفت يوم 14 نوفمبر لكنها فشلت في الأخير نظرا لرفض الطرف الفرنسي شروط البوليزاريو المتمثلة في إخراج كل الفرنسيين المتواجدين بموريتانيا وبجنوب المغرب الأقصى، ونشر قائمة الأسرى الموجودين بموريتانيا.[2] وبمقاطعة فرنسا المفاوضات هذا دليل على أن فرنسا كانت تفضل الحل العسكري واستخدام قضية الأسرى كذريعة للتدخل المباشر في النزاع بالصحراء الغربية وقامت بتشويه صورة البوليزاريو أمام الرأي العام العالمي في وسائل الإعلام باستخدام لفظ الرهائن وتصريح الرئيس الفرنسي يوم 07 نوفمير من خلال خطاب أن الأسرى هم مدنيين المحتجزين من قبل البوليزاريو لمغالطة الرأي الفرنسي والعالمي وبالرغم من الموقف الإنساني لجبهة البوليزاريو وإفراجها عن الأسرى الفرنسيين، فوقعت فرنسا في موقف حرج، بالرغم من ذلك حاول وزير خارجية فرنسا تشويه الوضع بإعلانه " الأسرى الفرنسيين تعرضوا لتنكيل يضاهي التنكيل النازي"، وتواصلت عملية تزيف الحقائق حيث منعت الحكومة الفرنسية 150 صحفي من الاتصال بالأسرى المفرج عنهم عند وصولهم للمطار، ولم تكتفي فرنسا بهذا بل قررت تدعيم حلفائها المغرب وموريتانيا وحماية نظام هذه الأخيرة من السقوط وحماية استخراج ونقل الحديد زويرات وذلك بتنصيب جهاز

---

[1]- Abdelkhaleq Berramdane, op.cit., p 117, 118.
[2]- Abdelkhaleq Berramdane, op.cit., p 118, 119.

عسكري والقيام بعمليات موحدة حيث قامت القوات الجوية الفرنسية بالتعرض لقافلة من المقاتلين الصحراويين بغارات جوية قامت بها 28 طائرة فرنسية تتكون من سربين من الطائرات جاغوار وأربع طائرات ريغيت (د) لهجومهم على القطار المنجمي الموريتاني الذي يربط زويرات بنواديبو.[1]

وفي منطقة الزويرات تملك المسئولين المدنين والعسكريين الفرنسيين الذعر والخوف فسارعت فرنسا إلى إرسال إمداداتها، لأن مهام هؤلاء عسكرية بحتة إذ يمثلون الدرع الواقي لأهدافها، وتحججت من خلال تدخلها العسكري بأنها تقوم بحماية مواطنيها الذين هم في أصل عسكريون.

أما المغرب الأقصى الذي أصيب بالهلع والخوف من خلال الهجمات المتكررة لجبهة البوليزاريو، حتى أدى بالمسئولين المغاربة يتهمون الجزائر ونتيجة لذلك أرسل الملك الحسن الثاني مبعوثه الجنرال الدليمي إلى باريس، وسلم لرئيس قيادة الفرنسي وثائق، يطلب من خلالها حق متابعة قواعد البوليزاريو في الأراضي الجزائرية وخاصة بمدينة تندوف، كما ينتظر الملك من فرنسا أن تضمن له غطاء جوي أمام الطيران الجزائري، إلى جانب مساعدة بعض الدول العربية والأسيوية بالأسلحة، كما يتضمن الطلب أن تتوسط فرنسا بينه وبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بتفهمهما للوضع إذا وقعت حرب بين المغرب والجزائر، وفي الأخير طلب من فرنسا تزويده بـــ 10 ألاف رجل ونلاحظ من خلال هذا أن الهدف هو محاصرة الجزائر وتهديدها باستخدام حق "المتابعة" في الأراضي الجزائرية من تندوف وهذه لهجة المغرب كلما فشلت في التصدي لهجمات البوليزاريو، أما الجزائر فقررت دعم علاقاتها مع جيرانها في الجنوب المالي،

---

[1]– السعيد حموش، << الصحراء الغربية التحالف الامبريالي الرجعي وأفاق الكفاح الصحراوي>>، مجلة الجيش، العدد 169 (أفريل 1978)، ص 44.

والنيجر وليبيا، لمواجهة إستراتيجية الحصار ولقد عبر الرئيس الجزائري هواري بومدين عن ذلك بقوله: " نحن أمام مؤامرة حقيقية لإبادة الشعب الصحراوي، فرنسا تقدم الأسلحة والمغرب وموريتانيا يقدمان الرجال، وهناك بنك في المشرق العربي يقدم المال، والواقع أن هذه المؤامرة لا تعني الصحراء الغربية فحسب بل هي تهدف أيضا إلى ضرب أسس الثورة الجزائرية، إذ أن الهدف منها هو فرض التطبيع مع إسرائيل على المنطقة وضرب البلدان التقدمية بغاية فرض لغة الخضوع على الجميع".[1]

وبناء على التحالف الذي يجمع بينهما وافقت قيادة الأركان الثلاثية في مدينة العيون على التدخل الفوري لسلاح الطيران الفرنسي بعد أن تلقت الموافقة من قصر الإليزيه فتدخلت طائرات جاغوار وقصفت الثوار الصحراويون وتكاثفت الهجمات والقصف حيث 08 طائرات جاغوار قصفت تجمع للمدنيين الصحراويين وكان هذا ثالث هجوم إجرامي فرنسي في حق المدنيين، وهذا يؤكد أن فرنسا أصبحت طرفا في النزاع، ولكن فرنسا حاولت مغالطة الرأي العام الفرنسي والعالمي بأن هذه التدخلات العسكرية بطيرانها كان بغرض حماية الرعايا الفرنسيين الموجودين بموريتانيا كما صرح وزير خارجيتها "ديغيرانغو" بأن تدخل طائرات جاغوار قد تمت داخل الحدود الموريتانية المعترف بها دوليا وليس في تراب الصحراء الغربية، لكن فرنسا وسعت من عملياتها العسكرية حيث أرسلت بواخر حربية تجوب المياه الإقليمية الصحراوية وكما عرفت قاعدة (أوكام) الجوية بالسنغال تزايد نشاطها، وأبرمت باريس اتفاق مع البرتغال لاستغلال مطار وموانئ جزر (الأصور)(*) دون أية رخصة، وتم تعزيز التحالف بين مدريد وباريس بعد زيارة وزير الخارجية الفرنسي لإسبانيا بهدف استخدام جزر الكناري باشتراك مع القوات الفرنسية.

---

[1]– مخلوف عبد الحميد،<< الامبريالية الفرنسية في القارة الإفريقية >>، مجلة الجيش: العدد 167 فيفري 1978، ص 46.

(*) جزر الاصور: تقع بالقرب من جزر الكناري .

إضافة إلى هذا النشاط العسكري المكثف أعلنت الصحف الفرنسية على أن وزارة الدفاع الفرنسية تبحث عن متطوعين في صفوف جيشها من ضباط الصف للعمل في المغرب في وحدات المدفعية المضادة للطائرات والمزودة بصواريخ من نوع كروتال، وعلى المتطوعين ارتداء زي القوات الملكية مع امتداد فترة الانتداب على عامين، واعترفت وزارة الدفاع الفرنسية بهذه الوقائع الواردة في الصحف، وإلتزاما بالحلف الذي يجمعها مع المغرب قامت سنة 1978 بتزويدها بشبكة من أجهزة الدفاع المضاد للطيران وترتكز على بطاريات من الصواريخ كروتال، بإضافة إلى 20 طائرة من نوع " فوغا ماجيستير" و 40 طائرة عمودية من نوع بوما، و 50 طائرة من نوع ميراج فـ1 و 24 طائرة من نوع الفاجيت وتكون مرفوقة بمساعدة تقنية وخبراء.[1]

-8-4.اقتصاديا:

شهد المغرب الأقصى أزمة اقتصادية واجتماعية، نتيجة لتوسع دائرة الحرب في الصحراء الغربية، وساهمت الحرب في زيادة النفقات العسكرية على حساب خزينة الدولة، فأثر ذلك على الاقتصاد المغربي الذي شهد انكماشا وعجزا في الميزان التجاري، مما جعل الدولة تطبق عدة إجراءات وقائية، كتقشف في الميزانية وفرض ضرائب مختلفة، والرفع أسعار المواد الأساسية، ونتج عن ذلك سخط شعبي لتدني القدرة الشرائية، وارتفاع نسبة البطالة التي وصلت إلى 60%، وقد كانت أغلب الأراضي تحتكرها فئات تنتمي إلى الطبقة المالكة وبهذا فإن 40% من الفلاحين محرومين من أراضيهم، فأدى ذلك إلى ارتفاع الهجرة، والغضب الشعبي ثم القيام بإضرابات حتى شلت العديد من المؤسسات

---

[1]– السعيد حموش، << الصحراء الغربية التحالف الامبريالي الرجعي وأفاق الكفاح الصحراوي >>، مجلة الجيش، العدد 169.

(أفريل 1978)، ص 44

الخاصة والعامة، كما ساهم هذا الوضع في أزمة سياسية وقيام توتر بين الأحزاب والقصر هذا من جهة وتمرد الجيش من خلال كثرة عمليات الانتحار في صفوف المجندين العاملين بساحة الحرب بالصحراء الغربية، وليتبين أن المغرب الأقصى من خلال غزوه للصحراء الغربية لم يجني إلا البؤس وتفاقم ديونه الخارجية، لأن المستفيد هم الدول الغربية، وأمام هذا الوضع أصبح الملك المغربي في مأزق، فقررت الدول الغربية مساعدته وفق سياسة اقتصادية تبقي المغرب تابعا لها ترتكز على منح القروض مع التعاون[1] فكانت فرنسا هي الرائدة في دعمها للاقتصاد المغربي إذ تعتبر أول بلد غربي ممول ومساعد للمغرب ثم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية، والبنك العالمي، وبدأ الاستثمار والتمويل الفرنسي منذ 15 جويلية 1975 وحجمه وصل إلى 30% وفرنسا تعمل على تمتين التعاون مع المغرب وتمكينه من تحسين وضعه الاقتصادي في ظل زيادة الروابط الاقتصادية فيما بينهما، خاصة عند إنشاء محور باريس الرباط، والدعم الفرنسي للمغرب اقتصاديا من أجل تحسين وضعها العسكري لمقاومة جبهة البوليزاريو[2] وحماية النظام من السقوط.

لذلك استقبلت المغرب الأقصى أكبر جالية فرنسية المتواجدة في العالم بـــ 53.000 فرنسي خارج أوروبا، وتعتبر فرنسا أول ممول للمغرب، كما قدرت نسبة واردات من فرنسا سنة 1975 34,30% والصادرات المغربية إلى فرنسا قدرت بـــ 21,70% من نفس السنة كما تمثل المساعدات العمومية الفرنسية نسبة 8,3%، تحصل المغرب الأقصى على حصة الأسد من الدعم المالي الفرنسي العمومي بالإضافة إلى التعاون التقني الذي

[1]– محمد عبد العزيز، << كان لكفاحنا العسكري تأثير على أزمة النظام المغربي>> مجلة الثورى، ط2، (شباط 1982) ص38.

[2]- Abdelkhaleq Berramdane,op.cit. , p 124.

شمل 18 وزارة في المجال الزراعي والمنجمي حتى وصل التعاون التقني سنة 1977 إلى 30%.[1]

ـ9- ردود الفعل الدولية و الحزب الاشتراكي الفرنسي على تدخل حكومة جيسكار ديستان في قضية الصحراء الغربية:

لقيت التدخلات العسكرية الفرنسية في النزاع الصحراوي إدانة واسعة على المستوى الإقليمي والعالمي، إذ ندد رئيس مجلس وزراء المجموعة الأوروبية ووزير خارجية الدانمرك بتدخل فرنسا في إفريقيا وطالب بانسحاب قواتها وأثار استنكار في أوساط الأحزاب السياسية الفرنسية اليسارية التي تضامنت مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، حيث أعلن ميشال روكار يوم 22 جوان 1977، (أن الحزب الاشتراكي[*] الفرنسي يطالب بالاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره) [2]،

كما تناقلت إحدى الصحف الفرنسية رأي العام الفرنسي بأن مشاركة الطياران الفرنسي في ضرب الشعب الصحراوي تسبب في توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية وغلق كل آفاق التعاون وامتناع الجزائر على استيراد الصناعات الفرنسية، علما أن العمال الفرنسيون يعانون من عواقب الكساد في فرنسا، وحققت القضية الصحراوية مكسبا جديدا يتمثل في موافقة المجلس الوطني التنفيذي لحزب العمال البريطاني على تأييد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وأدانا رئيس الأممية الاشتراكية التدخل العسكري الفرنسي في إفريقيا وعلى الصعيد الإفريقي ارتفعت عدة أصوات للتنديد بالتدخل الفرنسي وطلبت بعقد مؤتمر إفريقي للقمة حول قضية الصحراء الغربية ووضع توصيات بعقد مؤتمر استثنائي بالخرطوم في شهر جويلية 1978، أن منظمة الوحدة الإفريقية لم تواصل

---

[1]- Abdelkhaleq Berramdane, Ibid, p 124.

[*] – منذ انطلاق النزاع الصحراوي مع المغرب و الحزب اليساري الفرنسي الاشتراكي يساند الشعب الصحراوي في كفاحه وينادي بضرورة احترام قرار تقرير مصير الشعب مناهضا سياسة جيسكار ديستان ويطالب بضرورة جلاء القوات المغربية عن الأراضي الصحراوية واتخذ 3 مواقف مساندة للشعب الصحراوي منها 1- توقيف المساعدات العسكرية للمغرب، 2- فتح مكتب لجبهة البوليزاريو بباريس، 3- ضرورة حل القضية بالمفاوضات السلمية.

[2]– أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ج2، ص 434.

تجاهلها بما يجري في الصحراء الغربية، بالرغم من وجود دول تساند التدخل العسكري الفرنسي مثل السنغال والزائير والغابون وإفريقيا الوسطى، لكن هناك ثلاثين دولة تؤيد الشعب الصحراوي.[1]

10–نتائج نزاع الصحراء الغربية وانعكاساته على دول المنطقة:

إن تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، كانت دائما بالنسبة للجزائر قضية واضحة فهي تريد حق تقرير مصير الشعب الصحراوي وفق مبادئ ولوائح هيئة الأمم المتحدة، وقد استنكرت الجزائر تصرف المغرب بغزوه للصحراء الغربية لأن هذا سوف يثير مشاكل عديدة، وكانت المغرب تلمح إلى أن الجزائر لها مطامع ترابية في الصحراء الغربية حيث تريد فتح طريق إلى المحيط الأطلسي إلا أن الحكومة الجزائرية فندت ذلك وأنها ليست لها مطالب ترابية وأكدت أهمية تصفية الاستعمار من المنطقة لما يؤدي إلى تحقيق سلام وقد عبر عن ذلك الرئيس الراحل بقوله" ... إذن فموقف الجزائر فيا يخص مشكل الصحراء هو موقف مبدأ وسيظل بلدنا مهما يكن من أمر متمسكا بهذا الخط ووفيا لهذه الاختيارات السياسية ... إن الجزائر هي جزء من هذه المنطقة والواقع السياسي يفرض أن تكون طرفا في كل حساب يهم المنطقة وتجاهل هذا الواقع لا يمكن إلا أن يعتبر قصر نظر سياسي لا يؤدي إلا إلى طريق مغلق أي إلى مآزق".

وقررت الجزائر الخروج من العزلة التي كانت مفروضة عليها من قبل دول الجوار والقوى الغربية وذلك بمساندة جبهة البوليزاريو في حربه واعترافها بالجمهورية الصحراوية بتاريخ 26 فيفري 1976، مما أدى قطع كل من المغرب وموريتانيا علاقتهما الدبلوماسية مع الجزائر بتاريخ 07 مارس 1976 ونتيجة لذلك توترت العلاقات وأدى إلى ظهور أزمات خاصة بين الجزائر والمغرب وعودة الصراع من جديد بينهما كادت تؤدي إلى حرب ثانية.[2]

---

[1]– السعيد حموش ، << احتفال الشعب الصحراوي بالذكرى الخامسة لثورته >>، مجلة الجيش، العدد 171 (جوان 1978)، ص 29–30.

[2]– الصحراء الغربية، << ملامح تاريخية، سياسية، اجتماعية >>، مجلة الجيش العدد 142 (جانفي 1976)، ص 23–24.

-عودة الصراع الجزائري المغربي 1976:

إن بوادر التوتر بين الجزائر والمغرب بدأت بوادرها على يد الإعلام المغربي الذي عمل على تأجيج الوضع من خلال الهجمات الإعلامية عن طريق حملات إذاعية منذ سنة 1973 بمطالبة كل من الجزائر وموريتانيا بالاعتراف الغير مشروط للمغرب بالحصول على الصحراء الغربية اعترافا لها بالتضحيات التي قدمتها لهما من خلال اعترافها بالجمهورية الموريتانية وتخليها من جهة أخرى عن المطالبة بتندوف اتجاه الجزائر.

وتواصلت الهجمات خاصة على الجزائر التي وجهت لها تهمة بعقدها اتفاق سري مع إسبانيا لإقامة دولة الصحراء الغربية بهدف استفادتها من شريط ساحلي المطل على المحيط الأطلسي، وكل هذه الهجمات عملت على تسميم أجواء العلاقات بين البلدين وكادت تؤدي إلى قيام حرب ضروس بينهما بعد حادثة أمغالا.[1]

10-1-حادثة أمغالا الأولى 27 جانفي 1976:

أقدمت وحدة من الجيش المغربي بمهاجمة فرقة تابعة للجيش الوطني الشعبي الجزائري بمنطقة أمغالا[*] الحدودية بحيث كانت مكلفة بتموين السكان و اللاجئين الصحراويين بالمواد الغذائية والأدوية وقد استمرت الاشتباكات التي لم تكن متكافئة بين القوات الملكية والحامية العسكرية للقافلة طيلة أيام 27 و28 و29 جانفي، وكانت تتلقى فيها القوات الملكية إمدادات ضخمة واستخدمت في هذه الاشتباكات الأسلحة الثقيلة وسلاح الطيران والمدرعات بشكل لا عقلاني ويكس ذلك الحقد والكراهية اتجاه الثورة والشعب الجزائري ونتيجة لخطورة الوضع وجه الرئيس الجزائري هواري بومدين رسائل إلى رؤساء بلدان عدم الانحياز والبلدان الاشتراكية والغربية.[2]

10-2-حادثة أمغالا الثانية 14 فيفري 1976:

تجدد التوتر بين الجزائر والمغرب خاصة عندما حقق جيش التحرير الصحراوي انتصار على الجيش المغربي في معركة أمغالا يوم 14 فيفري 1976 وتعود مجريات الأحداث عندما قام مقاتلو جيش التحرير الشعبي الصحراوي بشن هجوم عنيف ضد وحدة

---

[1]- عموري محمد، المرجع السابق ، ص 92.

[*] - واحة أمغالة تقع على الحدود الجزائرية المغربية.

[2]- <<العرش المغربي يصعد تحرشاته ضد الثورة الجزائرية>>، مجلة الجيش، العدد 143 (فيفري 1976)، ص 4.

ملكية كانت تحتل أمغالا وقد فوجئت الوحدة المتمركزة هناك مما أدى بجنودها يفرون من الميدان نحو الصحراء وتاركين وراءهم عشرات القتلى والجرحى والعتاد والأسلحة والذخيرة. [1]

وكانت نتائج ذلك الهجوم، استعادة جيش التحرير الصحراوي لأمغالا و 148 قتيل و136 أسير بإضافة إلى عدد كبير من الجرحى والمفقودين وقد دامت المعارك طيلة يومي الجمعة والسبت 13 و 14 فيفري 1976 لكن الملك المغربي الحسن الثاني لم يستوعب الهزيمة فقام باتهام الجزائر وجيشها الوطني الشعبي بمحاربته في الصحراء وبالهجوم على وحدة من جيشه في أمغالا يوم 14 فيفري 1976 مكبدة إياها خسائر فادحة، وأن الجزائر استولت على الواحة ودعي الملك في رسالة وجهها إلى الرئيس الجزائري، إما إلى إعلانه الحرب أو قبول عقد الصلح مع المغرب. [2]

وكان غرض الحسن الثاني تحويل الرأي العام العالمي عن القضية الرئيسية وما يجري في الصحراء الغربية وإيهامه أن القضية هي تنحصر بين الجزائر والمغرب فقط.

لكن الجزائر كذبت رسميا وجود أية وحدة من الجيش الوطني الشعبي في أرض الصحراء الغربية ومؤكدة أن تحرير أمغالا من صنع قوات التحرير الصحراوية، وأن الجزائر تحترم حدود الدول المجاورة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتتمسك الجزائر بالسلام، ونتيجة لحادثة أمغالا الثانية تأزم الوضع بين الجزائر والمغرب مما أدى بمحاولة بعض الدول العربية عرض وساطتهم لتفادي قيام حرب بينهما منها مصر، والسعودية وتونس وتدخل المنظمتان الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية عن طريق أماناتهما.

من خلال هذه الوساطة لم تقوم حرب بين المغرب والجزائر ولكن المغرب واصلت في توجيه اتهاماتها للجزائر نظرا لمساندتها لجبهة البوليزاريو وتهديدها في العديد من المناسبات باستعمال حق التتبع وحق الدفاع الشرعي ضد العدوان الذي تتعرض له، وقدمت شكوى إلى مجلس الأمن بتاريخ 14 جوان 1979 بدعوى أن الجزائر وجيشها

---

[1]– جيلالي معتز بالله << الصحراء الغربية انتصار على كل الجبهات>> مجلة الجيش ، العدد 144 (مارس 1976)، ص 25، 26.

[2]– مجلة الجيش، المرجع نفسه، العدد 144(مارس 1976) ص 26.

يخترقون الحدود المغربية لكن نظرا لعدم توفر الأدلة على تلك الإدعاءات لذلك سقطت كل اتهامات وأصبحت باطلة. [1]

10-3-الصراع الجزائري الموريتاني:

تحولت العلاقات الجزائرية الموريتانية من علاقة صداقة وتعاون وثقة مبادلة إلى عداء والتآمر الموريتاني على الجزائر خاصة بعد عقدها لاتفاقية مدريد الثلاثية وتنكرها لوعدها بل اتهمت الجزائر خاصة بعد اللقاء الذي جمع الرئيس الموريتاني مختار ولد داده مع الرئيس الجزائري هواري بومدين ببشار[*] يوم 10 أكتوبر 1975 أنه تعرض إلى تهديدات من قبل الرئيس الذي وعده بالندم مستقبلا لذلك قامت الجزائر بإرسال عصابات مسلحة مرتزقة للاعتداء على موريتانيا، وكلما قامت جبهة البوليزاريو بهجمات ناجحة تنسبها موريتانيا إلى الجزائر بهدف تأليب الرأي العام العالمي ضدها.

إلى غاية نجاح العملية الانقلابية التي أطاحت بنظام الرئيس الموريتاني مختار ولد داده، فعدلت موريتانيا من مواقفها تجاه الجزائر يوم 10 جويلية 1979. [2]

10-4 ـ سياسة التحالفات وكسر العزلة الجزائرية:

كان الأمن القطري الجزائري في خطر نتيجة لإقدام المغرب اقتسام الصحراء الغربية مع موريتانيا، فهذا كان بمثابة الخطوة الأول نحو تحقيق فكرة المغرب الأقصى الكبير والمساس بالتوازن الإقليمي في المنطقة المغاربية وكان المغرب الأقصى يحظى بتأييد القوى الخارجية الغربية بهدف تطويق وعزل الجزائر وإفشال سياستها التنموية فظهرت سياسة المحاور كمحور باريس داكار مرورا بمحور الرباط نواكشوط بتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية وصولا إلى محور باريس – الرباط – مدريد[3] الذي يهدف إلى محاصرة الثورة الجزائرية، نتيجة لذلك قررت الجزائر التحرك دبلوماسيا لمواجهة

---

(1)- عموري محمد، المرجع السابق ، ص 92، 93.

(*) – التقى الرئيس بومدين بالرئيس الموريتاني بمدينة بشار الجزائرية ودام الحديث بينهما خمس ساعات دون أية نتيجة إذ لم يتوصل الرئيس بومدين إلى انتشاله من هذه المؤامرة ضد الصحراويين وبالتالي خان العهد.

(2)- عموري محمد، ، المرجع نفسه، ص 93.

(3)- أحمد طالب الإبراهيمي، مصدرالسابق ، ج2، ص 434.

تلك المخاطر بانتهاج سياسة مغرب الشعوب ولكسر العزلة على الصعيد الإقليمي فتحركت على الصعيد المغاربي بعقد تحالف مع ليبيا لمواجهة التحالف المغربي الموريتاني.[1]

وهو حلف حاسي مسعود، حيث استقبل الرئيس هواري بومدين الرئيس الليبي معمر القذافي بحاسي مسعود يومي 28 و29 ديسمبر 1975 ويهدف الاتفاق على إعلان الوحدة بين البلدين، وكذلك تقديم المساعدات المتبادلة في حالة تعرض إحداهما لأي عدوان موجه ضدهما وكان هذا التحالف سلاح ذو حدين لمواجهة التحالف المغربي الموريتاني من جهة وضمان حياد ليبيا ومن جهة أخرى قامت الجزائر على الصعيد الإفريقي بالتقارب من دول الجنوب وتوطيد علاقاتها معهم كالمالي والنيجر وتشاد وجندت الدبلوماسية الجزائرية لتدعيم مركز الجزائر داخل منظمة الوحدة الإفريقية بإبلاغ أعضاءها عن خطورة الوضع على أمن واستقرار القارة بتوجيه عدة رسائل إلى رؤساء الدول الإفريقية لإطلاعهم عن أبعاد القضية.

كما تحركت الجزائر على الصعيد الدولي بتحذير فرنسا من سياستها المنحازة اتجاه المغرب وموريتانيا وأن عليها التزام الحياد بهدف المحافظة على مصالحها وعلاقتها مع الجزائر، واتصال الجزائر مع الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي كان يعارض السياسة الفرنسية في المنطقة. [2]

وهذه التحركات السياسية للجزائر اتجاه المسألة الصحراوية قائمة على أساس مساندة الحركات التحررية، وكذلك حرص الجزائر على حماية أمنها القطري والحفاظ على التوازن في المنطقة على حد قول الرئيس الراحل هواري بومدين " إن نظرة واحدة للجغرافيا تؤكد أن هذه المنطقة كلها ذات مصالح متداخلة والمهم هو وضوح الرؤية وسلامة الخط وصحة التحليل السياسي، وإن سلمنا بأن الخط السياسي الذي نتبعه هو الخط

---

[1]- Abdelkhaleq Berramdane,op.cit. , p60.

[2]– أحمد طالب الإبراهيمي، ، ص 434، 435.

الصحيح وأن الخط الذي يؤدي إلى انتهاج هذه السياسة هو تحليل موضوعي سليم فإن القضية تصبح قضية يقظة وتجنيد وتعبئة". [1]

10-5 ـ اللقاءات السرية المغربية الجزائرية لحل مشكلة الصحراء الغربية:

قام الملك المغربي الحسن الثاني في شهر ديسمبر 1977 بالاتصال غير مباشر بالرئيس الجزائري هواري بومدين بهدف إجراء محادثات سرية للتعبير عن نواياه الحسنة التي يهدف من خلالها حل النزاع الصحراوي، وللوثوق فيه عين شقيقته لالا عائشة للقيام بمهام الحوار مع ممثلي الرئيس الجزائري، وتفاديا لأي سوء فهم قرر الرئيس الجزائري إخبار الصحراويين بالمبادرة، كما أعربت الجزائر أنها لن تتفاوض باسم الصحراويين وإنما لا تتردد في تسهيل الحوار المباشر بين طرفي الصراع المغرب وجبهة البوليزاريو[2] فقام الرئيس هواري بومدين بتعين الوزير ومستشاره أحمد طالب الإبراهيمي كممثل له خلال الاتصالات السرية التي دامت 9 أشهر، أول للقاء كان بلوزان بسويسرا يوم 20 ديسمبر 1977 أين حضرت الأميرة لالا عائشة وقررت ترك مهمة الحوار لكل من أحمد الدليمي وأحمد غديرة، ثم جرت سلسلة من اللقاءات أخيرها كان بجنيف يوم 6 و7 سبتمبر 1978 أين علقت هذه المحادثات السرية بسبب مرض الرئيس الراحل هواري بومدين وبقيت قضية الصحراء الغربية بدون حل. [3]

---

[1]– أحسن العايب، المرجع السابق ، ص 75.

[2]– أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع نفسه ، ص437، 438، 439.

[3]-Paul Balta et Clandine Rulleau, op.cit. ,p 223, 224.

الخاتمة

الخاتمة:

خلاصة ما توصلنا إليه من هذه الدراسة المتواضعة التي تخص العلاقات الجزائرية المغربية في إستراتجية السياسة الخارجية لفرنسا خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 1978، ومحاولة تقصي بعض الحقائق حول جوانبه الخفية التي قادتني إلى استخلاص جملة من النتائج لعل أهمها:

– أنه بالرغم الروابط التاريخية والقرب الجغرافي بين الدول المغاربية، إلا أن علاقاتهم شهدت فترات توتر عديدة وفترات تقارب قليلة، نظرا لأنانية أنظمة بعض الدول، وانغلاقها، والركض وراء مطالب مصلحيه ضيقة وقطرية، على حساب طموحات شعوب المغرب العربي، وبهذا ضاعت عدة فرص لوحدة دول المغرب العربي نظرا لسوء نية المغرب الأقصى خاصة.

– عدم توافق تطلعات الدول المغاربية، وتباين أنظمتها السّياسية، ساهم في تشتت دول المغرب العربي، وفشل كل مساعي من أجل الوحدة، بالرغم من توفر كل عوامل الوحدة.

– سوء العلاقات بين المغرب والجزائر، فرض نفسه خاصة منذ الاستقلال الجزائر سنة 1962، حيث خاضا معارك مسلحة بينهما، بسبب الخلافات على الحدود بُعيدة أشهر من استقلالها.

– إيجاد القوى الغربية المتمثلة خاصة في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، أنظمة رجعية متواطئة معهما من بين دول المغرب العربي، كالمغرب الأقصى وموريتانيا، وهو ما سمح لهما بالتوغل داخل المنطقة، ونهب ثرواتها والتدخل في شؤونها محاولة منهما لتحطيم القوى التقدمية بالمنطقة والرافضة للاحتكار والاستعمار.

- موقف الجزائر الثابت والمستقل من القضايا الدولية، الذي يتعارض والطرح الغربي بخصوص كيفية تسوية المسائل الدولية والإقليمية مما كلفها الكثير بتوريطها في حرب إقليمية سنة 1963 عزلها دوليا عند مساندتها لعدة قضايا تحررية، واسترجاع ثرواتها الطبيعية.

- تعمل القوى الإمبريالية الغربية على تحطيم كل مشروع وحدوي أو نهضوي تنموي، تقوم به دولة من دول المغرب العربي، فتصطدم بعقبات لتوقيفها إما بخلق لها مشاكل داخلية أو إقليمية بهدف توجيه نفقاتها على التسلح عوض التنمية وبذلك لكي لا تكون دولة قيادية في المنطقة وتستخدم تلك القوى هذه المشاكل كذرائع للتدخل خدمة لمصالحها مثل ما وقع للجزائر خلال السبعينات، وهذا راجع لتخوفهم من كل مشروع وحدوي.

- إن مصلحة الجزائر خاصة والبلدان المغاربية عامة، تنسيق سياستها الأمنية والاقتصادية لسد الثغرات الممكن استغلالها لضرب استقرارها، وذلك لن يتحقق إلا بتدعيم فكرة الوحدة المغاربية، بهدف مواجهة كل التحديات على كافة الأصعدة السّياسية والاقتصادية والأمنية بما أننا في ظل التكتلات الدولية.

- إن الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال، نجحت في تجاوز الألغام التي كانت موجودة في المنطقة سواء منها المتعلقة بمخلفات الاستعمار أو تلك التي كانت نابعة من اختلاف توجهات الأنظمة، بالتكيف مع المستجدات حسب ما كان يقتضيه عامل الحفاظ على الأمن القطري، وقد نجح برنامج السياسة الخارجية الجزائرية ودبلوماسيتها في هذه المهمة.

- إن مشكلة النظام المغربي أنه لا يلعب على المكشوف، وراء النوايا الحسنة التي يبديها الخطاب الرسمي من حين لأخر ولكن التصرفات عكس ذلك مما ساهم في عدم تسجيل تحسن في العلاقات الثنائية الجزائرية المغربية، مثل إعلانها مساندة الصحراوين في

كفاحهم ضد إسبانيا ومن جهة أخرى تتواطأ على موريتانيا وإسبانيا وتعقد اتفاقية مدريد للاحتلال الصحراء الغربية.

-إن الحملات الرسمية والغير الرسمية المغربية التي تستهدف الجزائر مباشرة من قبل الإعلام والجمعيات والأحزاب بتأمر ضد الجزائر بأوامر من المخزن لتوريط الجزائر في كل مشاكل المغرب وكذلك إدعاء أن الجزائر هي العدو الحقيقي للوحدة الترابية المغربية، إن الواقع هو تسرع المغرب في التعاطي مع أي مشكلة مع الجزائر وهذا ما ساهم في تعميق الهوة بين البلدين.

- تعتبر فرنسا المعرقل الرئيسي في حل القضية الصحراوية إذ تشجع النظام المغربي في تماديه في قهر الشعب الصحراوي وفرنسا الرسمية هي التي عرقلت مجلس الأمن للأمم متحدة.

- قيام النظام المغربي بتشويه صورة الجزائر على المستوى العالمي على أن القضية الصحراوية هو نزاع وصراع جزائري مغربي رغم موقف الجزائر الواضح لا لبس فيه متوافق مع قرارات الشرعية الدولية.

- تلعب فرنسا على أكثر من حبل فمن جهة تحاول إبراز دورها في تشجيع الوحدة المغاربية ومن جهة أخرى تضرب هذه الوحدة بقوة، بمساعدة المغرب وذلك بالتملص من الشرعية الدولية ومواصلة لسياسة فرق تسد.

- كما أن النظام المغربي يطبق أجندات أجنبية على حسب مصالح المنطقة، ولا زال المغرب تحت مظلة النفوذ الفرنسية، وهناك شواهد تاريخية عديدة على ذلك، و

بقاء المعمرين وملاك الأراضي الفرنسيين وضمان أمنهم وحماية ممتلكاتهم، وبهذا فإن الإدارة الاستعمارية لا زالت تفرض نفسها على النظام المغربي، وكذاك التعاون المغربي الإسرائيلي في جميع المجالات خاصة في الجانب الأمني والسياسي.

-ما تزال العلاقات الجزائرية المغربية رهينة قضية الصحراء الغربية، وهذا ما تؤكده تصريحات الرسمين المغاربة من كون تدخل الجزائر في نزاع الصحراء يعيق تطبيع العلاقات السياسية بين البلدين ، في حين ترى الجزائر أن دعمها للصحراويين يتماشى مع مبادئها وقناعتها الداعية إلى مساندة الشعوب في تقرير مصيرها.

ما يمكن استنتاجه من خلال العلاقات الجزائرية المغربية كل عوامل الوحدة متوفرة فالمعطيات اللغوية والديموغرافية والعقائدية والجغرافية هي عوامل كلها تصب في خانة تجميع لا التفريق.

لقد حان الوقت للتعلم من التاريخ البعيد والقريب، أن في الاتحاد فوائد وفي الاختلاف خسائر، والدول الأوروبية تتوحد بينما يبقى شمال إفريقيا دويلات مشتتة عرضة للابتلاع والتقسيم، فإذا كانت قضية الصحراء الغربية هي حقا حجرة عثرة في تحقيق الوحدة المغاربية فلنبحث لها عن حل، سواء مفتاح ذلك كان بيد المغرب والبوليزاريو أو بيد المغرب والجزائر فلنسعى إلى إعادة العلاقات إلى مجراها الطبيعي، وسد الذرائع في وجه تدخل خارجي يريد فرض حل على حكام المنطقة، ونكون مجرد حينها أدوات لتنفيذ مخططاتها، لا ننتظر من أمريكا أو فرنسا أو إسبانيا لحل القضية الصحراوية، لأن الحل هو بين أيدينا حتى نتفادى الوقوع في حروب أهلية أو إقليمية.[1]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، مجادلة الآخر، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2006، ص 213، 214.

الملاحق

الملحق رقم1: تقرير سري للقيادة العليا الفرنسية بالجزائر بتاريخ 30 – 4 – 1958.

le 30 Avril 1958 (١)

COMMANDEMENT SUPERIEUR INTERARMEES
IOème REGION MILITAIRE

ETAT-MAJOR - 2° BUREAU

SECTION "ETUDES GENERALES "

F I C H E -

O B J E T : Aide du MAROC à la Rebellion.

L'attitude du MAROC à l'égard de la Rebellion est en train de se modifier radicalement dans le sens d'une coopération active. Or le système logistique que le F.L.N. avait mis en place dans ce pays en 1956 et au début de 1957 existe toujours. Il peut très rapidement sortir de son demi sommeil et fournir un soutien efficace qui se traduirait par une valorisation notable des Wilayas 4 et 5.

I - Depuis la mi-57, les relations Marocano-rebelles étaient dominées par le conflit latent dans la région de COLOMB-BECHAR où l'A.L.M. se livrait, le plus souvent avec succès, à une action subversive pour arracher au F.L.N. les tribus OULED DJERIR, DOUI MENIA et AMOUR.

SECRET

De ce fait,

- les rapports entre le C.C.E. et le Gouvernement Marocain étaient très réservés et espacés,

- le soutien diplomatique et la propagande radiophonique en faveur de la Rebellion algérienne restaient mesurés.

- A l'intérieur du MAROC, les nombreuses frictions survenues entre les Autorités locales et le F.L.N. avaient pour effet de restreindre la liberté d'action du F.L.N.

- Les quantités de matériel de guerre introduites en ALGERIE à partir du MAROC restaient très faibles (quelques dizaines d'armes, quelques centaines de grenades et quelques milliers de cartouches par mois).

Cependant et de façon paradoxale les Autorités chérifiennes n'ont pas cessé d'accorder au F.L.N. certaines tolérances (fonctionnement d'une O.P.A. dans les milieux algériens, détournement au profit de l'A.L.N. d'une partie des secours de la Croix Rouge aux réfugiés, collectes au sein de la population marocaine) et certaines facilités (fausses identités, passeports, hospitalisations, prestations de transports).

2 - Actuellement, cette situation est en train de se modifier radicalement.

a)- ABDELJALIL représentant du F.L.N. à RABAT caressait depuis longtemps le projet de détourner de COLOMB-BECHAR vers la MAURITANIE les visées expansionnistes du MAROC.

b)- Depuis le discours du roi à ZAGORA, le Gouvernement Marocain a fait sien le programme de l'ISTIQLAL :

- évacuation complète des troupes étrangères,

- appui total à l'ALGERIE,

- revendication sur tout le SAHARA OCCIDENTAL

- réalisation de la fédération maghrebine.

SECRET

c)- Au début d'Avril à la suite d'entretiens entre le roi et ABDELJALIL une Commission chargée d'étudier les griefs du F.L.N. a été créée, sous les auspices du roi. Elle compte parmi ses Membres BEN BARKA (Président de l'Assemblée Consultative) et FQIH (Président du MOUQUAWAMAT). Cette Commission permanente tiendra avec les délégués du F.L.N. des réunions mensuelles arbitrées par le roi. L'accord semble réalisé sur les principes généraux et sur la procédure pour règler les litiges. Cependant le 24 Avril, le roi, recevant les représentants du F.L.N. à la Conférence de TANGER, se plaignait d'attendre depuis 15 jours l'exécution des décisions prises en commun.

c)- C'est l'ISTIQLAL qui a pris l'initiative de proposer la réunion à TANGER d'une Conférence pour l'unification du MAGHREB. Le F.L.N. après s'être montré réticent y a envoyé une importante délégation. Lorsque le roi a reçu cette délégation il a insisté sur la nécessité de délimiter exactement les frontières, ce qui parait en contradiction avec le but affiché de la Conférence. Quoiqu'il en soit, à TANGER le F.L.N. se trouve pour la première fois sur un pied d'égalité avec le MAROC et la TUNISIE.

e)- Des promesses de soutien inconditionnel et de reprises des fournitures d'armes ont certainement constitué le prix de l'attitude conciliante dont le C.C.E. a fait preuve en acceptant la discussion des problèmes en litige et l'invitation à la Conférence de TANGER.

3- L'infrastructure logistique du F.L.N. au MAROC, bien qu'embryonnaire, peut très rapidement assurer dans de bonnes conditions le "support" de la Wilaya 5 et même de la totalité de la Wilaya 4.

Cette infrastructure comprend :

I - des bases qui servent de P.C. à la Wilaya 5 et aux Mintaka frontalières dans lesquelles se trouvent leurs organismes de ravitaillement et d'administration - Ce sont :

../...

- de OUJDA (Wilaya 5- Base n°I5)
- de MARTIMPREY (Mintaka 2)
- de TOUISSIT-BOUBEKER (Mintaka I- Base 5)
- de BERGUENT
- de FIGUIG (Mintaka 8)

II – des dépôts dont les principaux se situent à OUJDA et NADOR.

III – des centres d'hébergement et de mise en condition du personnel : TAOURIRT- BERKANE – BERGUENT.

IV – des centres d'instruction :

- NADOR (Transmissions- dépannage radio- électricité)
- LARACHE (formation politico-militaire)
- KHEMISSET (formation militaire)

SECRET

V – des ateliers :

- à caractère artisanal : – OUJDA (fabrique de mines-bombes-cocktails molotov)
  - BOUBEKER (fabrique de bengalores)
- à caractère industriel : TETOUAN (fabrique de grenades dont le rendement doit pouvoir atteindre plusieurs milliers de grenades par mois)

Le support logistique de la rebellion se réduit actuellement à l'acheminement de grenades, de mines, d'habillement et d'une très faible quantité d'armes et de munitions.

4 – a) Dans l'immédiat le potentiel armement disponible au MAROC et susceptible d'être livré à la rebellion représente :

- la cargaison du "KORSOE", soit 20 tonnes d'armes dont 20 mortiers de 81mm et 40.000 obus. Cette cargaison a été saisie à TANGER le 2.9.57 par l'armée Royale Marocaine. Le matériel a été transporté dans la région de NADOR.
- la cargaison de "SBRIDJA" débarquée en Septembre 1957 à CASABLANCA soit 78 tonnes d'armes et de munitions.

b)- D'importants arrivages d'armes destinés, au moins partiellement, au F.L.N. sont possibles dans un proche avenir. En effet :

- – fin Février, FQUIH effectuait un voyage en ALLEMAGNE et en YOUGOSLAVIE au cours duquel il passait une commande d'armes et à l'issue duquel il se rendait au CAIRE.
- Vers la même époque le Directeur de la Sûreté Marocaine et le Directeur du SAHARA auraient de leur côté passé un marché d'armes de plus de 4 milliards aux fins d'équipement de l'A.L.M. La cargaison serait amenée par un navire d'une puissance de l'O.T.A.N. Une partie serait vendue au F.L.N. et lui serait livrée à proximité de la frontière.

وثيقة عبارة عن تقرير سري بالفرنسية للقيادة العليا المشتركة في المنطقة العسكرية بالجزائر بتاريخ 30-04-1958 في موضوع المساعدة المغربية للثوار الجزائريين.(من كتاب زكي مبارك ،أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية ص174 – 176)

الملحق رقم2: وثيقة توضح احتجاجات فرنسا على حوادث الحدود بالقرب من الحدود الجزائرية المغربية.

خ/خ ب الرباط في 17 ماى 1960

من رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية
الى
معالي وزير الداخلية
ادارة الولاة والشؤون السياسية

الموضوع: احتجاج سفارة فرنسا على حوادث الحدود بالقرب من الحدود الجزائرية المغربية

لي الشرف فيما يتعلق بالموضوع المشار اليه اعلاه بان انهي الى علم معاليكم ان سفارة فرنسا قد بعثت مذكرة احتجاج بتاريخ 12 ماى الجارى الى هذه الوزارة ولقد ورد في تلك المذكرة ان فصيلة من الجزائريين قوامها مائتان وخمسون رجلا قد اجتازا الحدود المغربية بناحية (ائش) في الليلة الواقعة بين اليومين الخامس والسادس من هذا الشهر فادركتهما القوات الفرنسية في جبل (مازى) على بعد عشرين كيلومترا تقريبا من (جنين بورزاق) نحو الشمال الغربي، وجاء في المذكرة الفرنسية ان ماية وثمانين من الجزائريين قد قتلوا وان اثنين واربعين قد وقعوا في الاسر كما وقعت عدة اسلحة مختلفة في ايدى القوات الفرنسية

ولقد ذهبت السفارة الفرنسية في مذكرتها هذه الى استرعاء نظر الوزارة الى المسؤولية التي تقع على الحكومة المغربية بتساهلها ازاء تنظيم تلك الحملات وترك حرية القيام بها مخالفة بذلك اعراف القانون الدولي حسب تعبير السفارة

فالمرجو اجراء البحث المستفيض لمعرفة نصيب رواية السفارة المذكورة من الصحة لنستند الى نتائج التحقيق لدى تحرير الجواب

من رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية
مدير قسم اروبا

نقلا عن كتاب زكي مبارك ص 173

الملحق رقم3: الخطاب التاريخي للرئيس أحمد بن بلة للشعب الجزائري سنة 1963.

نص خطاب الرئيس أحمد بن بلة للشعب الجزائري يوم 17 / أكتوبر 1963 لتعبئة الشعب ردا على العدوان المغربي على الجزائر .

أيها الإخوان أيتها الأخوات

كنت كلمتكم في هذه الأيام الأخيرة عن حالة خطيرة وقعت داخل البلاد وهي الحالة التي تسبب فيها أيت أحمد ومحمد ولحاج ونبهتكم في نفس الوقت إلى خطر كان بدا يتحقق في الحدود الجزائرية المغربية.وفي اليوم الذي كان أناس يخطبون في تيزي وزو داعين للتمرد ضد الحكم الثوري في نفس اليوم تحركت القوات المغربية في الحدود وهدا يبين أن هناك تواطؤ بين المتمردين والرجعية في الخارج.ولأن لدينا الدليل القاطع بالتلاحم بين أعداء النظام الثوري في الداخل والخارج.لقد تحركت القوات المسلحة الملكية المغربية وتغلغلت 50كليومتر داخل الجزائر وجاءت تحتل مركزي حاسي البيضاء وتنجوب وكان في المركزين 400 جندي من جيش التحرير الوطني الجزائري هاجمهم ألف من عسكر الملك.

وكان الهجوم في الوقت الذي كنا نتحادث فيه مع إخواننا المغاربة في وجدة للوصول الى حل لمشكلة الحدود وقع الهجوم وتحدث ممثلنا عن هدا الوضع وعاهدنا الممثل المغربي بان تعطى الأوامر بسحب جيشهم. ورغم هدا العهد فان هجومات وقعت بعدذلك سال الدم واصطدم الجزائري بأخيه المغربي.وبقوة وحزم جنودنا بقيت مراكز حاسي البيضاء وتجنوب بين ايدي جيش التحرير. ولكن حينما تطورت الأمور واضطرنا إلى إرسال الجيش لاحتلال ميشلي وفورناسيونال والعزازقة بدأنا نسمع مسؤولين سياسين في المغرب يتوعدون ويهددون وهم مسؤولون كان من الواجب عليهم ان يزنوا كلامهم.وبدأنا نسمع أن قوات تتجمع وان مراكز فتحت للمتطوعين.وأمس صباحا ونحن منشغلون بمشاكلنا الداخلية التي لأن وصلنا إلى حلها هجم أربعة ألاف عسكري ملكي ضد 400 جندي جزائري ولم يكتفوا بدلك بل اتو بالطائرات والدبابات ليهاجموا بها إخوانهم وحين نتمعن في الأمر وننظر في الأسباب نجد أنهم احتقرونا واستهانوا بنا.للأنهم حسبوا حسابا حسبوا الدبابات والطائرات التي يمتلكونها ولا نملكها نحن لأنهم مستقلون مند ثماني سنوات ونحن معطوبون بسبع سنوات ونصف من الحرب وبمليون ونصف مليون شهيد بمليون عاطل وبخمسمائة ألف زوجة شهيد بربع مليون من اليتامى من شهداء بثلاثة ألف مجاهد عاطل حسبوا دباباتهم وطائراتهم وقالوا نضرب ضربتنا في وقت انشغالهم في ميشلي وفورناسيونال إن المسيو غديرة أدلى بتصريح قال فيه أنهم احتلوا حاسي البيضاء وتجنوب وأنا أقول له كدب فهده المراكز بيد جيش التحرير اننا في الوقت الذي أرسلنا يزيد و الكومندان سليمان لبحث طرق سلمية لحل المشكلة وفقا للمواثيق الدولية وميثاق أديس أبابا و الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة التي تدعو جميعا إلى حل المشاكل بالطرق السلمية والمفاوضة وليس بالجيوش وفي هدا الوقت نتفاجأ بأخبار الهجوم علينا.واليوم جئت هنا للأعلن مسالة خطيرة وهي تجنيد كل الجنود القدماء لقد ظنوا إننا متفرقون ويتحدثون عن

شعباني ولكن الكولونال شعباني سائر الآن الى كولمب بشارانني اعلن التجنيد العام لكل الجنود القدماء وكل الاخوان الدين خدموا الجندية كلكم اليوم تذهبون إلى ثكنة علي خوجا في العاصمة وبقية المناطق تواجه إلى مراكز العملات ونواب العمال ورؤساء البلديات بان يحجزوا كل وسائل النقل المتوفرة ويحملوا الجنود إلى الجزائر وتلمسان وكولمب بشار .

إخواني يوم الجمعة القادم يجب إن تخرج العاصمة كلها نساء ورجالا وأطفالا وشيوخا لتحضر جنازة شهداء فورناسيونال وحاسي البيضاء وتجنوب شهداء الثورة الاشتراكية.

جريدة المجاهد الأسبوعية العدد 184 الصادرة

1963

الملحق رقم4: خطاب الرئيس جمال عبد الناصر الى الملك المغربي الحسن الثاني

أثناء قيام الحرب الجزائرية المغربية وكان يوم 20أكتوبر 1963.

صاحب الجلالة الملك الحسن الثانى ملك المغرب

لقد رأيت ان اتوجه اليك مباشرة برجاء اخاطب فيه ضميرك العربى كصديق لك وصديق لوالدك الراحل العظيم الذى اعرف حرصك على ترسم خطاه انك ترى معى بغير جدال ان الموقف على الحدود بين الجزائر والمغرب يتدهور بسرعة ، واننا نجد امامنا الان مشهدا مؤلما حيث المسلم يسفك دماء المسلم ، وحيث العربى يتربص بالعربى بغير سبب ظاهر ولغير مصلحة قوميه اعلى واغلى من دعم الافراد . واريد ان اكون صريحا معك الى ابعد حد مؤمنا انك تعرف من طول علاقتى بوالدك الراحل وبك بعده . حرصى الكبير على حسن العلاقات بيننا وحسن التفاهم وتقديرا لنضال وطنى اصيل مؤمن . ان اسرتكم تحملت تبعاته واثقاله بشجاعة وأيمان مع جماهير الشعب المغربى .

ذلك يشجعنى ان اصارحك بهدى من حكمة النبى صلى الله عليه وسلم القائل « صديقك من صدقك لا من صدقك »

من ذلك كله ومن قلب يحتفظ لك بالود أقول لك اننى لااتصور ان تستمر المأساه التى شهدتها حدود المغرب والجزائر يوماً واحدا بعد ماجرى منها ، تكفى الامه العربية آلامها مما جرى هناك حتى الان وما تعانيه من جراح النضال المستمر الصابر وفيما عدا المأساة ذاتها فلست اريد أن يتصور احد ان حكومة المغرب استغلت ظروفا داخليه معقده فى الجزائر بفعل طبيعة المرحلة الثوريه ثم وجهت الى حدود الجزائر ضربه .

كذلك لست اريد ان يتصور احد ان حكومة المغرب قد لاتوافق على تجربة اجتماعية تجرى فى الجزائر ومن ثم تبحث عن سبب لعرقلتها .

كذلك لست اريد ان يتصور احد ان حكومة المغرب تساعد فيما تقوم به الآن . ولو على غير قصد منها ، محاولات اجنبيه تسعى الى وضع المصاعب على طريق الجزائر اقول لك بصراحة انني لست من القائلين بهذا ، بل انى ارفضه رفضا باتا وقاطعا ، لكنى اجد من واجبى ان اصارح جلالتك ان استمرار تدهور الموقف على الحدود بين المغرب والجزائر سوف يشجع كثيرين على ترديد هذا الذى أومن انه لايؤدى اولا ولا اخيرا الى مصلحة عربيه فضلا عن ايمانى القاطع بعدم صحته .

ان الموقف يقتضى منك خطوة فى اتجاه امتك العربيه التى اعطتك دائما تقديرها وارادتك باخلاص جنديا شجاعا فى خدمتها وخدمة اهدافها .

اننى أؤمن ايمانا بغير حد انه بيد جلالتك الآن فرصة تاريخيه رائعه لقيادة خطى امتك العربيه كلها الى طريق الامن والشرف .

وليس يخالجنى شك ان صوت الواجب المنبعث من ضمير امتك العربيه سوف يجد صداه فى ضميرك الوطنى اليقظ .

لذلك فاننى اسمح لنفسى ان اعرض عليك اقتراحا باجتماع تلتقون فيه بالاخ الرئيس بن بيللا ، ولقد كان هناك اقتراح باجتماع وزراء خارجية المغرب وتونس والجزائر وفى رأيى ان تطورات الموقف باتت تقتضى ان يرتفع الاجتماع الى المستوى الاعلى وان يحضره رؤساء الدول وانه ليشرفنى اذا كان ذلك مفيدا ومجديا أن اشارك معكم باسم الجمهورية العربيه المتحدة فى هذا الاجتماع ، كذلك اتمنى لو شاركت فيه ليبيا الشقيقه العزيزه ، ولقد سمحت لنفسى ان اكتب فى هذا الصدد الى الرئيس الحبيب بورقيبه رئيس جمهورية تونس ارجوه ان تكون تونس مقرا لهذا الاجتماع الذى اتمنى لو امكن عقده قبل نهاية هذا الاسبوع . على انكم تسلمون معى ان هذا الاجتماع لايمكن ان يؤدى الى النتيجة التى نرجوها له اذا لم تمهد له خطوات ضروريه :

١ ــ وقف القتال

٢ ــ عودة القوات المسلحة الى المواقع التى كانت عندها قبل بدء العمليات .

٣ ــ وقف عمليات الاثارة والتعبئة النفسيه .

واذا تم ذلك كله ففى رأيى ان مثل هذا الاجتماع جدير بالوصول الى نتائج هامه لاتؤدى الى تلافى ازمة عنيفة فى المغرب العربى وفى شمال افريقيا فقط وانما هى جديرة بآثار ابعد مدى من ذلك .. جديرة بأن تؤثر فى الموقف العربى تأثيرا بناء وخلاق ... جديرة فى نفس الوقت بأن تكون نقطة تحول هامه فى العلاقات الافريقية وعلى المستوى العالمى .

انى ارجوك ان تغفر لى كتابتى على عجل لك . إن الموقف وخطورة المضاعفات التى يمكن ان تنجم عنه جعلتنى اتجاوز الاوضاع التقليدية لاخاطبك كصديق وكمواطن وجندى عربى .

وتقبل عميق تقديرى وتحيتى والى لقاء اتمنى ان يتحقق .

جمال عبد الناصر

فتحي الديب ، عبد الناصر والثورة الجزائرية ص 611 – 613.

الملحق رقم5: نص معاهدة افران 15 – 1 – 1969 بين الجزائر والمغرب.

النص الكامل لمعاهدة الاخوة وحسن الجوار والتعاون بين المغرب والجزائر الممضاة بإفران 15 ـ 1 ـ 1969

ان المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رغبة منهما في تعزيز اواصر الاخوة والصداقة وحسن الجوار التي استوجبتها العوامل التاريخية العريقة بين البلدين وبين الشعبين ، واستجابة منهما الى ارادتهما المتبادلة في تعميق العلاقات الاخوية وتعزيزها في كل الميادين وبصفة خاصة في الميدانين الاقتصادي والثقافي وذلك على اساس من الاحترام المتبادل والسيادة الوطنية والوحدة الترابية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف المقابل ، والمساواة في المصالح المتبادلة .

وحرصا منهما على المساهمة ، بفضل علاقاتهما المتبادلة ، في تشييد صرح **المغرب العربي الكبير** وتقوية وحدة الامة العربية ، وتعزيز الوحدة الافريقية ، وتحقيق العدالة والسلام في العالم ، ورغبة منهما في التعاون والتشاور بخصوص كل ما من شانه ان يحل السلام ، وفي مجابهة كل اشكال العدوان ، وذلك طبقا لبنود ميثاق الامم المتحدة .

وتاكيدا جديدا منهما بان اقامة علاقات ودية وتعزيزها يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين .

واعتبارا منهما بان علاقاتهما المتبادلة تساهم في تحقيق اهداف ومبادىء ميثاق الامم المتحدة ، وميثاق جامعة الدول العربية وميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

قد قررتا لهذا الغرض ، ابرام هذه المعاهدة وتعيين مندوبين يمثلانهما هذا اسمهما :
- معالي الدكتور احمد العراقي وزير الشؤون الخارجية للمملكة المغربية .
- معالي السيد عبد العزيز بوتفليقة ، وزير الشؤون الخارجية بالجمهورية الديمقراطية الشعبية .

اللذين ، بعد تبادل اوراق اعتمادهما ، والتاكد من صحتها التامة قد ابرما ما يلي :

الفصل الاول

يقوم بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سلام دائم واخوة قوية وحسن جوار مثمر ، مستمدة من روح وضمير الاخوة العريقة بين الشعبين الشقيقين وهي تهدف الى تشييد مستقبل مشترك مزدهر .

الفصل الثاني .

يتعهد الطرفان بتوثيق علاقاتهما المتبادلة في كل الميادين وبالاخص في الميدانين الاقتصادي والثقافي ، مساهمين بذلك في توسيع دائرة التفاهم المتبادل بين الشعبين الشقيقين المغربي والجزائري ، وفي تعزيز الصداقة وحسن الجوار بينهما .

الفصل الثالث

حيث ان التعاون الاقتصادي المتبادل يمثل قاعدة متينة لعلاقات السلام والمودة ، وعامل تقدم لكلا البلدين فان الطرفين المتعاقدين يتعهدان بالمساهمة في تنمية تعاونهما في كل الميادين خدمة لمصالح البلدين .

الفصل الرابع

في حالة نزاع او خصام مهما كان مظهرهما فان الطرفين المتعاقدين يحظران على نفسيهما كل التجاء الى القوة بينهما ، ويجتهدان في حل هذا النزاع او الخصام بالطرق السلمية وذلك عملا بروح الصداقة والاخوة وحسن الجوار وطبقا لقرارات منظمة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية .

الفصل الخامس

يلتزم الطرفان بعدم الانضمام الى اية معاهدة او تحالف موجه ضد احدهما .

الفصل السادس

قصد تعزيز اواصر التضامن والاخوة التي تربط بين الشعبين الشقيقين طبقا لمقتضيات الجوار وبموجب الثقة المتبادلة فان الطرفين المتعاقدين قد عقدا العزم على عرض كل المسائل المعلقة بينهما على لجان ثنائية مهمتها ايجاد الحلول المناسبة لها ، في اطار العلاقات الثنائية للبلدين ، وبالطرق التي يعتبر الطرفان انها كفيلة بتحقيق رغبتهما المتبادلة في تذليل كل الصعوبات وانعاش التعاون بينهما .

الفصل السابع

تدخل هذه المعاهدة حيز التطبيق اثر التوقيع عليها وتبادل وثائق المصادقة عليها .

الفصل الثامن

تبقى هذه المعاهدة صالحة لمدة عشرين سنة اعتبارا من دخولها حيز التنفيذ .
وتجدد ضمنيا لمدة عشرين سنة اخرى طالما ان احد الطرفين لم يشعر الطرف الآخر كتابة

برغبته في انهاء العمل بها وذلك قبل مضي سنة من انتهاء مدتها .

حرر في نظيرين اصليين اثنين باللغة العربية بالقصر الملكي بافران بتاريخ 26 شوال 1388 الموافق لـ 15 جانفي 1969 .

عن المملكة المغربية

الامضاء احمد العراقي

عن الجمهورية الجزائرية : الديمقراطية الشعبية

الامضاء : عبد العزيز بوتفليقة .

المغرب العربي بين التجارب والتشييد جانفي 1984 جمعية الدراسات الدولية تونس ص49 –51

الملحق رقم6: وثيقة تعبر عن تسوية قضية الحدود بين الجزائر والمغرب

نص البيان المشترك المغربي الجزائري
15 ـ 6 ـ 1972

نحن الحسن الثاني ملك المغرب ،

وهواري بومدين ، رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس وزراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

عملا منا في اطار اواصر الصداقة والاخوة وحسن الجوار التي الفت على مدى التاريخ بين المغرب والجزائر ،

واعتبارا منا بان هذه الاواصر قد توثقت وتوطدت بصفة خاصة طوال الكفاح البطولي الذي خاضه معا الشعبان الشقيقان من اجل استرجاع استقلالهما واسترداد سيادتهما الوطنية .

واعتبارا منا انه لانماء روح الوفاق والتضامن بينهما ، قد وضع المغرب والجزائر اسس تعاون متوازن وممتاز ، اقرته معاهدة افران ومحادثات المحمدية ، واكده بيان تلمسان وبلاغ الرباط المشترك .

وحيث نسجل بارتياح التقدم الذي حققه هذا التعاون .

وحيث اننا على اقتناع تام بضرورة بعث تعاون واسع جدا في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على اساس اندماج اكبر فاكبر بين البلدين ، وذلك تاكيدا لوحدة المصير بين شعبينا .

وحيث نستلهم من قيم حضارتنا ومن عبر المعركة التي خاضها شعبانا بتضامنهما معا .

والتزاما منا بعهد الوفاء لذكرى كل الذين استشهدوا في سبيل قضية الاستقلال الوطني وتحرير المغرب العربي .

ووفاء منا ايضا لذكرى جلالة الملك محمد الخامس الذي سعى دون هوادة لتعزيز الروابط الدائمة بين شعبينا ، ووفاء لسمو فكره الذي انار دائما مساعيه .

ووعيا منا بأن الشروع في تنفيذ جهودنا قصد تحقيق هدف الاخوة الشريف ، يقتضي تصفية كل عامل من شانه ان يزيل كل اسباب الخلاف بين البلدين ويحل سلاما اخويا ويخلق حركية تعاون مثمرة

واعتبارا منا بأن نوعية علاقات الاخوة القائمة بين الجزائر والمغرب لا يمكن ان تجعل من الحدود عائقا ، بل تجعل منها مكانا تتمازج فيه المشاعر وتتداخل فيه المصالح .

وحيث اننا عاقدان العزم على ان نجعل الهدف من تنمية علاقاتنا بعث مجموعة رفاه ورخاء لازدهار شعبينا .

ويقينا منا بان الشروع في تنفيذ سياسة التعاون الاخوي والمثمر هذه ، النابعة من

الاسس والمبادىء المتفق عليها اثناء لقاءاتنا المختلفة ، لجدير بفتح آفاق عريضة ، ويمثل اسهاما عظيما في بناء صرح **المغرب العربي** وفي الحفاظ على السلام والامن والاستقرار في المنطقة .

ووعيا منا باننا نعمل هكذا لبروز الانسان المغربي العصري .

وحيث انا على يقين تام من ان السياسة التي اتبعناها كفيلة بان تشكل نفعا اساسيا للامة العربية جمعاء .

ووعيا منا باننا نعمل ايضا في اتجاه روح التصالح والصداقة والاخوة لمنظمة الوحدة الافريقية ، وحرصا منا على الاسهام في تعزيز التضامن الافريقي والوحدة الافريقية .

وحيث اننا حريصان من جهة اخرى على الاسهام في تنفيذ مبادىء ميثاق الامم المتحدة ، وميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، وميثاق جامعة الدول العربية .

نعلن انه ، بابرام وامضاء الاتفاقية المتعلقة بضبط الحدود الجزائرية المغربية ، واتفاقية التعاون لاحياء منجم قارا – جبيلات – نهدف الى ارساء سلام دائم للقرون القادمة ، والعمل على احلال عصر من الوفاق والتعاون لصالح الاجيال الاتية ، والاعراب هكذا عن الطموحات العميقة لشعبينا في الوحدة والرخاء والسعادة .

حرر بالرباط في الثالث من جمادي الاولى (15 جوان 1972)

الحسن الثاني : ملك المغرب .

هواري بومدين ، رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس وزراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

المغرب العربي بين التجارب والتشييد، جانفي 1984 جمعية الدراسات الدولية تونس ص55 ،56.

الملحق رقم7: خريطة توضح أهم المناطق التي شهدت مواجهة عسكرية بين الجزائر والمغرب خلال حرب الرمال 1963.

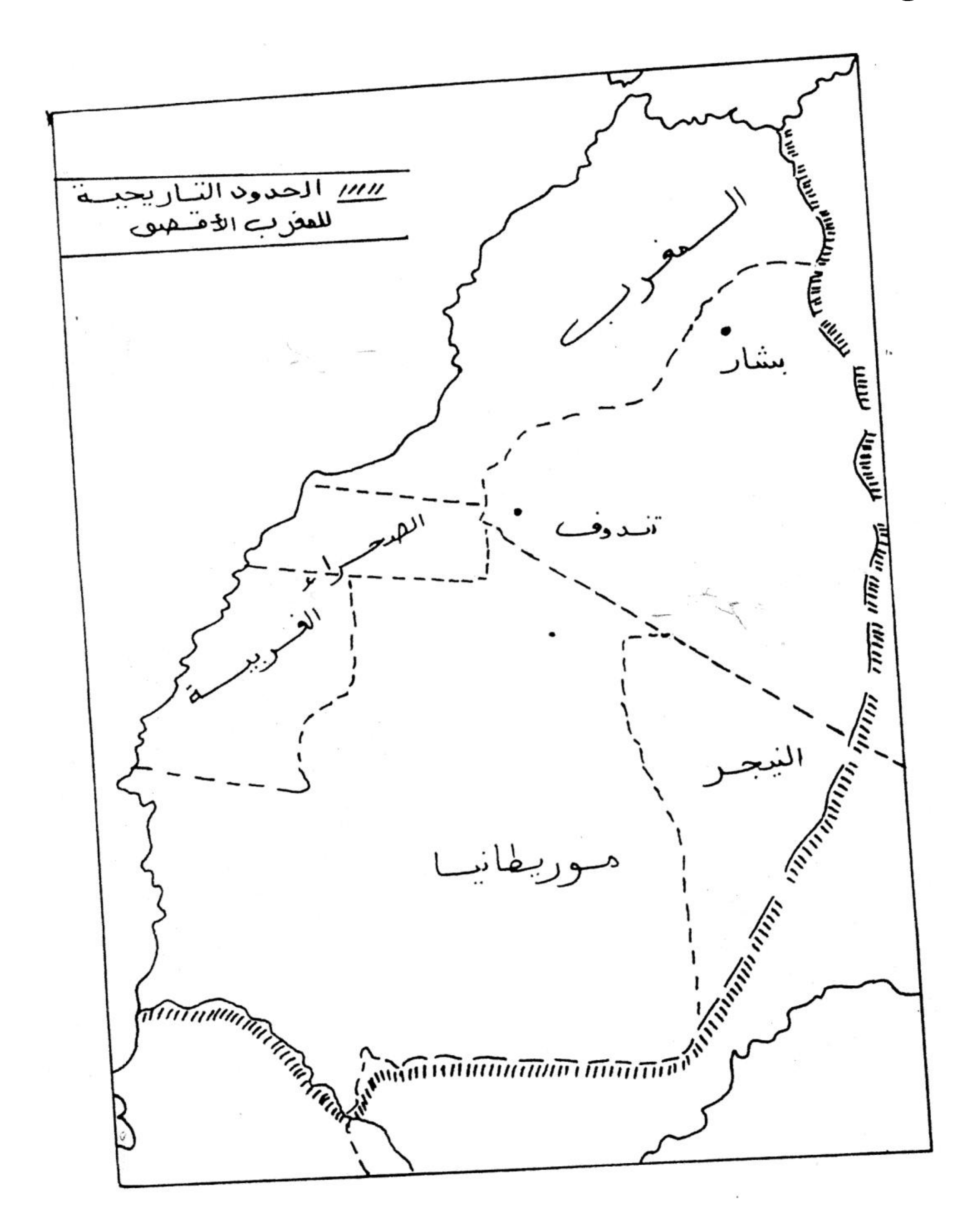


الحرب الجزائرية - المغربية
سبتمبر - أكتوبر ١٩٦٣

نقلا عن موسوعة المقاتل لخالد بن سلطان بن عبد العزيز.

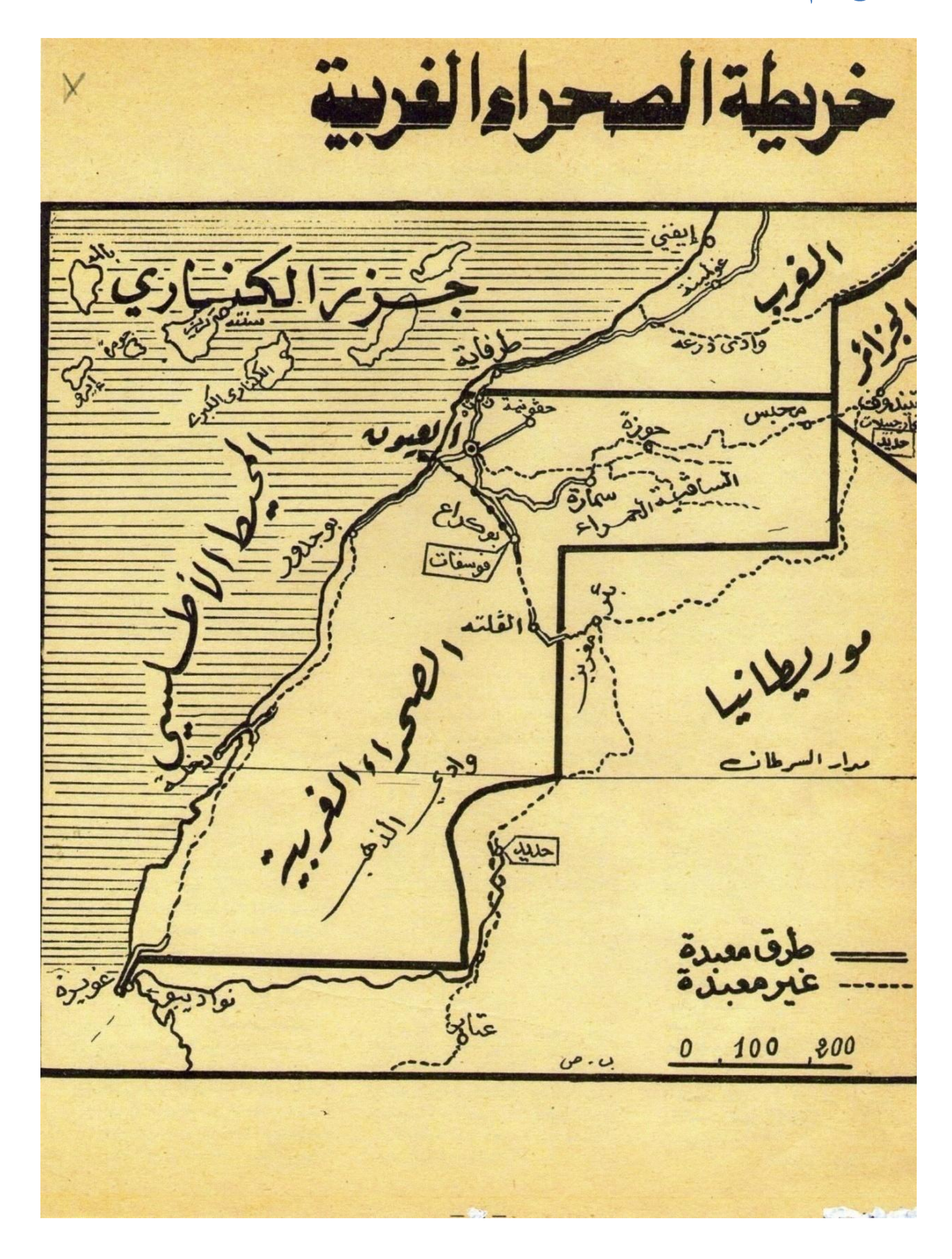
http://www.moqatel.com

الملحق رقم8: خريطة تمثل الحدود المزعومة للمغرب الأقصى الذي كان يطالب بها على حساب دول الجوار.



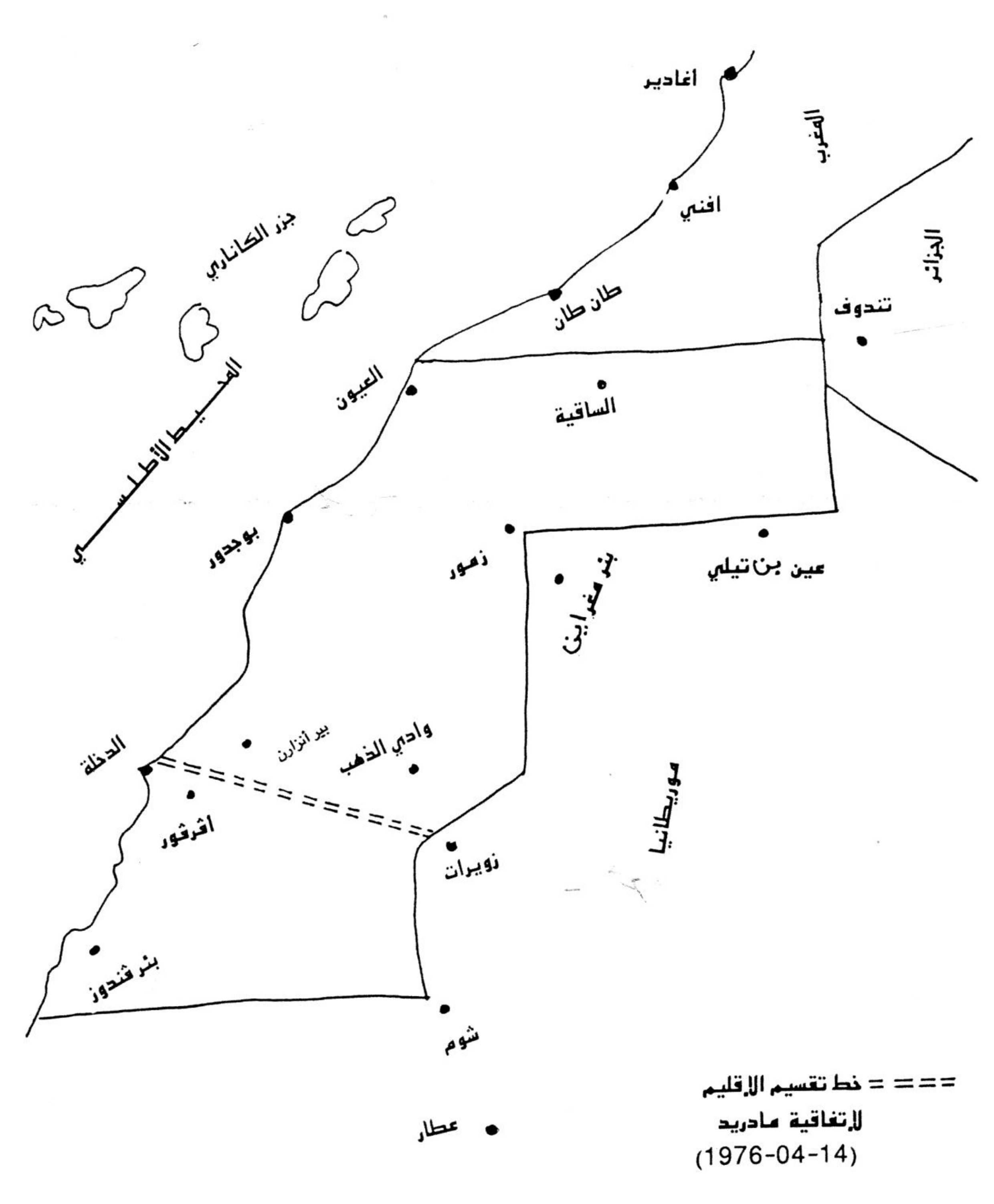
نقلا عن رسالة الماجستير للأحسن العايب ص 60

الملحق رقم9: خريطة الصحراء الغربية



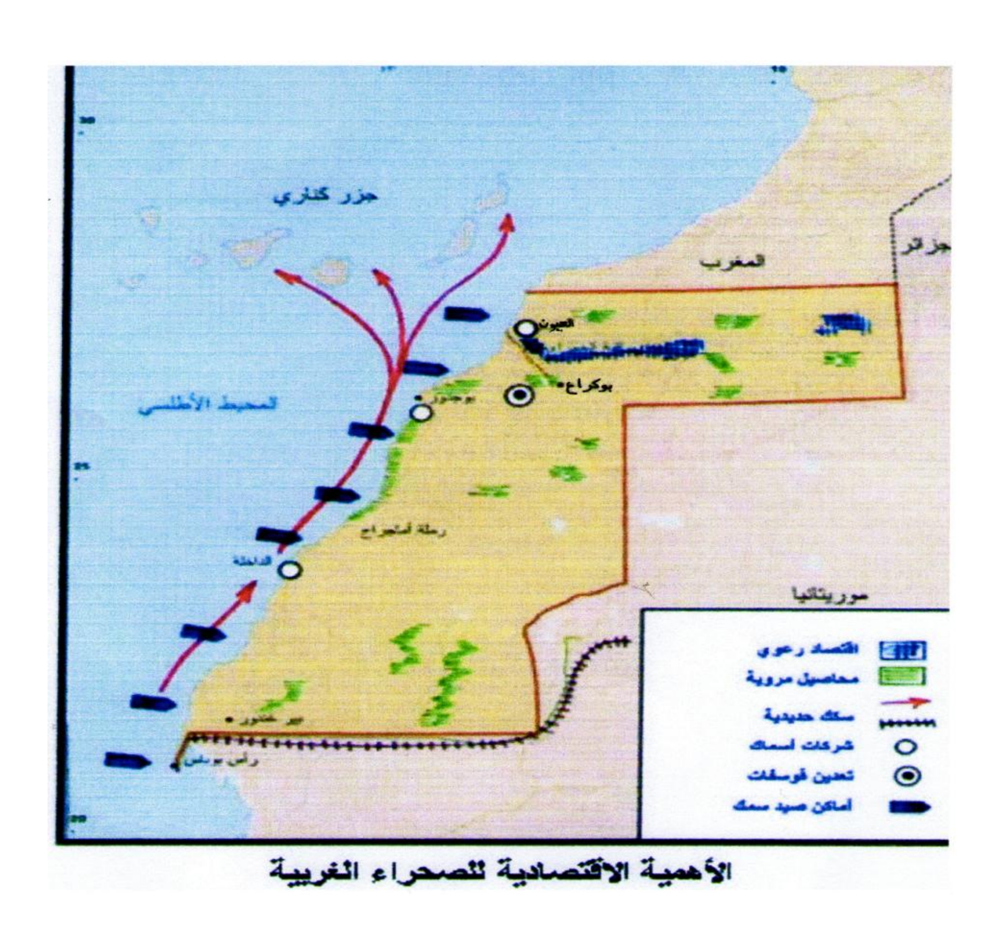
مجلة الجيش ، العدد 142 (جانفي 1976) ص 48

الملحق رقم10:خريطة تقسيم الصحراء الغربية حسب اتفاقية مدريد1976.



محمد عموري ، أزمات العلاقات الدولية ومشروع الوحدة المغاربية(رسالة ماجستير) ص90.

الملحق رقم11: خريطة تمثل أهمية الصحراء الغربية الاقتصادية



الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية

موسوعة المقاتل: لخالد بن سلطان بن عبد العزيز.

htt://el moqatel.com

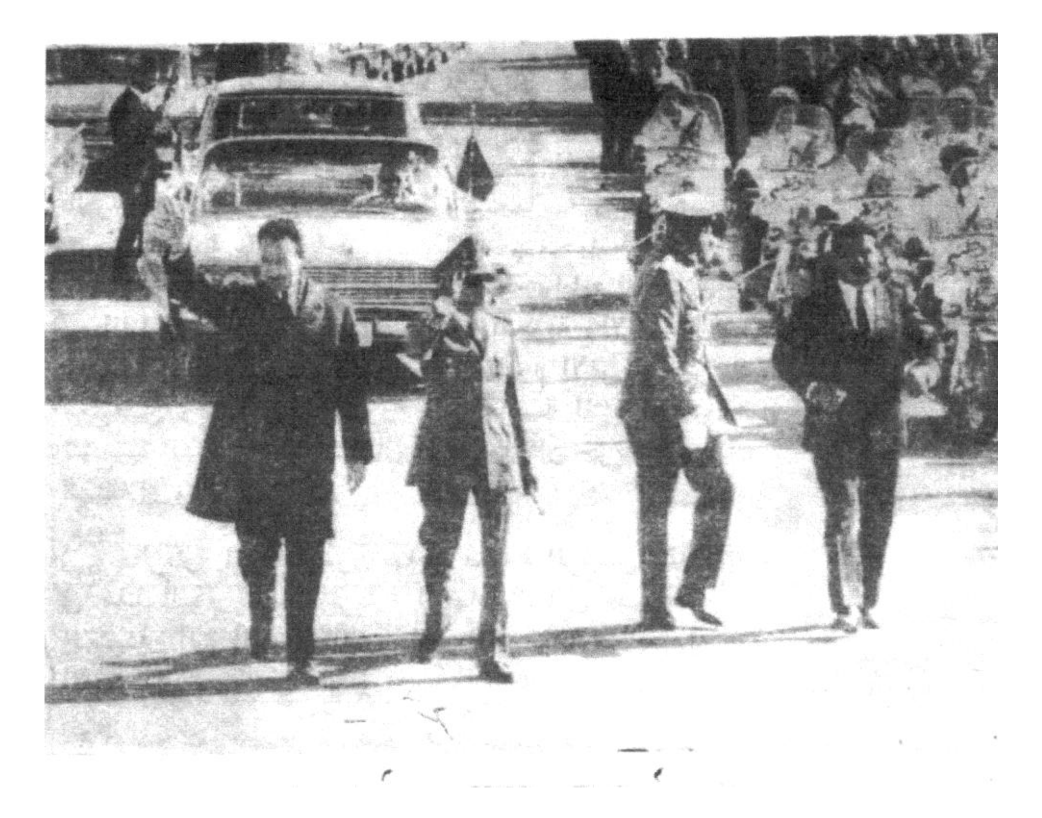
الملحق رقم 12صورة جمعت زعماء الثورة الجزائرية مع زعماء مغاربة.



الاجتماع الجزائري المراكشي بمنزل فتحي الديب في 11 جانفي 1955

(كتاب عبد الناصر والثورة الجزائرية لفتحي الديب ص 74

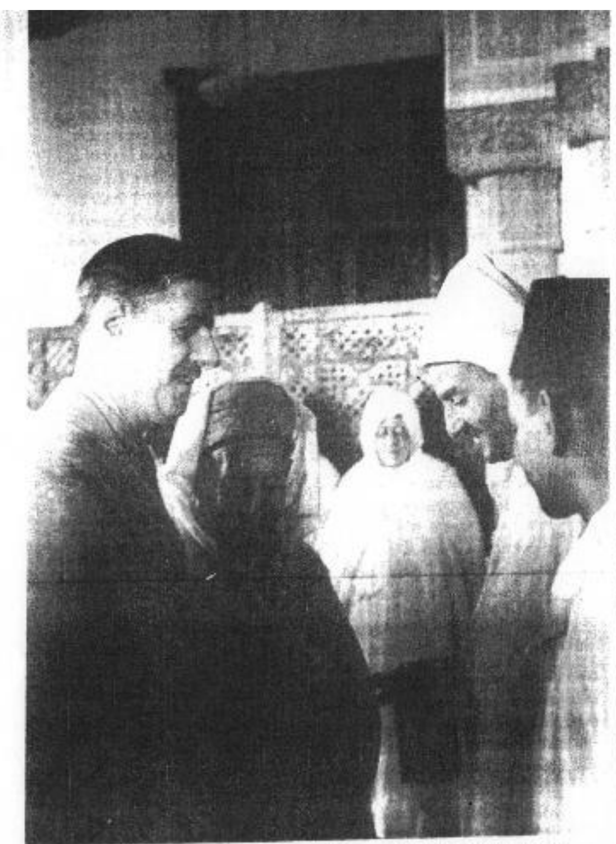
مجلة الجيش: العدد 71 (فيفري 1970) ص13 الصورة (1). مجلة الجيش: العدد 59 (فيفري 1969) ص5 صورة 2



الرئيسان هوارى بومدين وجيسكار ديستان فى احدى محادثاتهما على انفراد .

مجلة الجيش: العدد 134 (ماي 1975) ص 22 ، صورة (2): ص 23.





S. M. le Sultan Mohammed V reçoit le Général De Gaulle, en présence du Prince Héritier (Hassan II) au Palais Royal de Rabat, le 7 août 1943.



9 août 1943. Visite de la médina de Fèz.

Michel jobert :de gaulle et le maroc p123.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. المصادر

أ. المصادر الأرشيفية باللغة الفرنسية

- **الأرشيف الوطني الجزائري**

- Compte rendu de la conférence de Tanger, 009.04.002.

- Note d'information spéciale n° 2 objet : Bref aperçu sur les problèmes des frontières, chapitre : Frontière Algéro-Marocain 015/01/007.

ب. المصادر المطبوعة

أ. باللغة العربية:

1. المذكرات

ـــ الإبراهيمي أحمد طالب، **مذكرات جزائري هاجس البناء (1965-1978)**، ج2، دار القصبة للنشر الجزائر 2008.

_الديب فتحي ، **عبد الناصر والثورة الجزائرية** ، دار المستقبل للطبع والنشر ، ط1 ، القاهرة سنة 1984.

ـــ بوضياف محمد، **الجزائر إلى أين؟** محمد بن زغينة ويحي الزغودي ومراجعة جمال الدين صالحي، مطبعة النخلة ، الجزائر،1992.2 ـــ

-جرمان عمار، **كتاب الحقيقة، مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال،** دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة.

- زبيري الطاهر ، **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري** ،الجزائر ،الشروق للإعلام والنشر ط1 2011.

ـــ فارس عبد الرحمان، **الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945-1965**، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2007، ترجمة مسعودة حاج مسعود.

ـــ منصور أحمد ، **الرئيس أحمد بن بلا ... يكشف عن أسرار ثورة الجزائر**، بيروت، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2007.

ـــ عميمور محي الدين، **نظرة في مرآة عاكسة على عتبة الألفية الثالثة** موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

_ نزار خالد ، **مذكرات اللواء** ، تقديم علي هارون ، الطبع دار النشر (منشورات الخبر).

ـــ هيكل حسنين ، **كلام في السياسة قضايا ورجال ووجهات نظر، مع بدايات القرن الواحد والعشرين**، مصر، الشركة المصرية للنشر العربي.

ب-الشهادات بالفرنسية:

Martini Michel, ***Chronique des années Algériennes 1962-1972*** *,Editions Bouchene, 2002*.

الصحف

ـــ جريدة الشعب اليومية ، العدد 271، (22 أكتوبر 1963).

ـــ جريدة المجاهد الأسبوعية، العدد 184، (17 أكتوبر 1963).

ـــ جريدة الشعب اليومية ، العدد 257، (17 أكتوبر 1963).

ـــ جريدة الشعب اليومية ، العدد 274، (25 أكتوبر 1963).

ـــ جريدة المشوار السياسي الأسبوعي ، العدد 63، (من 01 إلى 13 ديسمبر 2010).

ـــ جريدة الشروق اليومي ، العدد 3058، (18 سبتمبر 2010).

الكتـــــب:

_الغربي الغالي ،ابرهيم لونيسي ،بن يوسف تلمساني ، عبد المجيد بوجلة ،**العدوان الفرنسي على الجزائر (خلفيات وأبعاد)**،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954. سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

الملحم نبيل ، **بوليساريو الطريق إلى المغرب العربي الكبير** ، ط1 ، دمشق ، 1987.

ـــ الميلي محمد ، **مواقف جزائرية، الجزائر**، مؤسسة الوطنية لكتاب، ط1، 1984.

ـــ سالم برقوق، **الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي**، طاكسيج كوم لدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

ــ بلقزيز عبد الإله ، العربي مفضال، أمينة البقالي، **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947–1986**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1992.

تابليت علي ، سمير حشاني ، عبد العزيز بوكنة ، **العلاقات الأمريكية الجزائرية 1954 – 1984** منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

–سعد الله أبو القاسم ، **مجادلة الأخر** ، دار الغرب الاسلامي بيروت ط1 2006.

ــ عبد الصمد موفق، **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب**، دار النون للطباعة والنشر والتوزيع.

–كامل مجدي ،**الحكام العرب في مذكرات زعماء وقادة ورجال مخابرات العالم** ، دار الكتاب العربي دمشق 2008.

ــ مبارك زكي، **أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية**، دار أبي الزفراق للطبع والنشر، ط1، الرباط، 2007.

ــ مياسي إبراهيم، **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

ــ زوزو عبد الحميد، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، (**مؤسسات ومواثيق**)**، ط1، دار هومة للطبع والنشر، الجزائر، 2005.

ــ نازلي معوض أحمد، **العلاقات بين الجزائر وفرنسا (من اتفاقيات ايفيان الى تأميم البترول)**، تقديم بطرس بطرس غالي، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، 1978.

ـــ هارون علي، **خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 62**، دار القصبة ،ط 2002.

باللغة الفرنسية:

-Abdelkhaleq Berramdane**,** ***Le Sahara occidental enjeu Maghrébin*** **-**Editions Karthala,1992, Paris.

-Akram Ellyas, Benjamin Stora, ***Les 100 portes du Maghreb***, France, les éditions de l'Atelier, édition Ouvrières, 1999, Paris

-Benjamin stora ,***Histoire de l'Algérie depuis l'Indépendance (1962 – 1988)***,éditions la découverte, 2001, paris.
-Jobert Michel, ***De Gaulle et le Maroc***. Editions Publisud, 1990, Paris.-
-Djerad Abdelaziz, ***Dualité du monde Arabe***, ENAP – ENAL – OPU, 1987, - Alger.
-Gaudio Attilio, ***Les population du Sahara occidental***. Editions Karthala, - 1993, Paris.
-Perraut Gilles, ***notre Ami le Roi***. Collection folio actuel, 1998 -
-BALTA PAUL ,Claudine rulleau ,***le grand Maghreb des indépendances a l an 2000*** ,éditions laphomic –Alger -1990.

الدوريات:

أ. باللغة العربية

- مقلاتي عبد الله" **مؤتمر تونس المغاربي واختطاف زعماء الثورة الجزائرية 23 أكتوبر 1956**، " مجلة المصادر، العدد 16 السداسي الثاني 2007، مركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

- مقلاتي عبد الله: "**مؤتمر طنجة المغاربي ومسألة الوحدة والتضامن مع الثورة الجزائرية**"، مجلة المصادر، العدد 20، السداسي الثاني 2009.

- عبد القادر فكاير: "**التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر والمواقف الوطنية**"، مجلة المصادر، العدد 15 السداسي الأول 2007، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

- معمر العايب:" **قراءة في محاضر جلسات مؤتمر طنجة 27–30 أفريل 1958 وواقعية الطرح الجزائري في بناء الاتحاد المغاربي**"، مجلة المصادر، العدد 18، السداسي الثاني، 2008.

- يوسف مناصرية :" **مهمة ليون روش في المغرب ومحاولته لإيقاع بين السلطان مولاي عبد الرحمن والأمير عبد القادر (1845–1847)**"، مجلة التاريخ المركز الوطني للدراسات التاريخية، الذكرى المئوية لوفاة الأمير عبد القادر 1883–1983.

- محمد الميلي: "**من أجل تصور سليم لقضية الصحراء الغربية**"، مجلة الثقافة تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بالجزائر، العدد 31 (فبراير–مارس 1976).

- شارل أندري جوليان : "**التدخل المغربي في الجزائر غداة احتلال العاصمة الجزائرية سنة 1830**"، مجلة البحث العلمي، العدد 3 السنة I الرباط.

- عبد العزيز محمد "**كان لكفاحنا العسكري تأثير على أزمة النظام المغربي**" مجلة الثوري البيروتية الطبعة الثانيةأواسط كانون الثاني،(شباط 1982).

-" **المشاركة التعاونية الجزائرية – الفرنسية**" ، مجلة الجيش ، العدد 53 (أوت 1968)

- حموش السعيد : " **التحالف الامبريالي الرجعي وأفاق الكفاح الصحراوي**" ، مجلة الجيش، العدد 169 (أفريل1978).

-بلغيث أحمد " **إستراتجية الامبريالية في المحيط الأطلسي**" مجلة الجيش، العدد 142 (جانفي 1976).

-حموش السعيد: " **احتفال الشعب الصحراوي بالذكرى الخامسة لثورته**" مجلة الجيش، العدد 171 (جوان 1978).

- عبد الحميد مخلوف " **الامبريالية الفرنسية في القارة الإفريقية**" مجلة الجيش، العدد 167 (فيفري 1978).

- " **العرش المغربي يصعد تحرشاته ضد الثورة الجزائرية**" مجلة الجيش، العدد 143 (فيفري1976).

-بوشلاغم زبير:" **ارادة التحرير أقوى من أي مؤامرة**" ، مجلة الجيش العدد 167(فيفري1978).

-م.ن "**ملامح تارخية ، سياسية اجتماعية**" ، مجلة الجيش ، العدد 142 (جانفي 1976).

- "ملامح عن الصحراء الغربية" ، مجلة **الجيش** ، العدد 140 ، (نوفمبر 1975).

- المعتز بالله جيلالي : " **الصحراء الغربية انتصار على كل الجبهات** "، مجلة الجيش، العدد 144 (مارس 1976).

- الدراجي قاسم : " **كفاح الشعب الصحراوي عملية زويرات ليست الأولى ولا الأخيرة** " ، مجلة الجيش، العدد 130 (جانفي 1975).

بالفرنسية:

DE GAULE EN SON SIECLE , ***Actes des Journées internationales tenues à l'UNESCO***, Paris, 19-24 Novembre 1990 (Tomme VI). La documentation Française Institut Charles De Gaulle Paris, 1992.

-الرسائل الجامعية:

-رسائل الماجستير:

- عموري محمد، **أزمات العلاقات الدولية ومشروع الوحدة من مؤتمر طنجة إلى لقاء زرالدة1958 –1988** (رسالة ماجستير)، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، 1995–1996.

ــ أحسن العايب، **البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية**، (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر، سنة 1992.
ــ مصطفى عبد النبي، **موقف الأمم المتحدة من قضية الصحراء الغربية**، (رسالة ماجستير في القانون) ، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001-2002.
-بيرم فاطمة ، **أبعاد السياسة الفرنسية في دول المغرب العربي بعد الحرب الباردة** (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) ، فرع الدبلوماسية و العلاقات الدولية، جامعة حاج لخضر باتنة ، 2009 – 2010.

الفهرس

الفهرس: